



تقرير الاستقرار المالي

Financial Stability Report

2017

Central Bank of Iraq
Department of Monetary &
Financial Stability

البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الاستقرار المالي لعام 2017
Financial Stability Report
2017

WWW.cbi.iq

البنك المركزي العراقي - 2018

التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام 2017

البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق

هاتف: 8165171

ص. ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني : cbi@cbi.iq

رئيس وأعضاء
مجلس إدارة البنك المركزي العراقي
2017/12/31

رئيس مجلس الإدارة

السيد علي محسن إسماعيل العلق
المحافظ وكالة (رئيس المجلس)

الأعضاء

د. منذر عبد القادر الشيلخي
نائب المحافظ (عضو)

السيد وليد عيدي عبد النبي
المستشار (عضو)

السيد إحسان شميران الياصري
مدير عام دائرة الحسابات (عضو)

د. أحمد إبريهي علي
خبير اقتصادي (عضو)

د. ماجد محمد حسن الصوري
خبير اقتصادي (عضو)

د. نوار دهام مطر الزبيدي
خبير قانوني (عضو)

جدول المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	المقدمة
ب - ث	الملخص
25-3	1- تطورات القطاع المالي
3	1-1 تطور القطاع المصرفي في العراق
3	1-1-1 موجودات القطاع المصرفي
6	2-1-1 ودائع القطاع المصرفي
8	3-1-1 رأس مال القطاع المصرفي
9	2-1 الائتمان المصرفي
9	1-2-1 تطور الائتمان المصرفي
11	2-2-1 التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي
13	3-2-1 تركيز الائتمان المصرفي
14	4-2-1 تحليل فجوة الائتمان Credit Gap
16	5-2-1 الديون المتأخرة التسديد
20	3-1 سوق العراق للأوراق المالية
21	1-3-1 التداول في السوق النظامي
23	2-3-1 عمق ومرونة السوق النظامي
24	3-3-1 التداول في السوق الثانوي
25	4-3-1 عمق ومرونة السوق الثانوي
42-29	2- مؤشرات السلامة المالية
29	1-2 مؤشر نسبة كفاية رأس المال
31	2-2 مؤشرات السيولة
32	1-2-2 نسبة تغطية السيولة LCR
33	2-2-2 نسبة صافي التمويل المستقر
34	3-2-2 الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الأجل
35	4-2-2 الموجودات السائلة / إجمالي الودائع
36	5-2-2 الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات
36	6-2-2 الائتمان النقدي / الودائع
38	7-2-2 فجوة التمويل (فجوة الائتمان)
39	3-2 مؤشرات جودة الموجودات
39	1-3-2 نسبة القروض غير العاملة / إجمالي القروض
40	2-3-2 نسبة القروض غير العاملة / إجمالي الموجودات
40	3-3-2 نسبة صافي القروض غير العاملة / رأس المال
41	4-2 مؤشرات الإيرادات والربحية
41	1-4-2 نسبة العائد على الموجودات
42	2-4-2 نسبة العائد على حقوق المالكين
53-45	3- قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق
47	1-3 خارطة الاستقرار المصرفي
48	2-3 المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

49	1-2-3 مؤشر كفاية رأس المال
50	2-2-3 مؤشر جودة الموجودات
50	3-2-3 مؤشر الربحية
51	4-2-3 مؤشر السيولة
52	5-2-3 مؤشر مخاطر الصرف الأجنبي
53	6-2-3 مؤشر التركزات المصرفية
63-57	4- اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية
57	1-4 ما المقصود باختبارات الضغط
58	2-4 أهمية اختبارات الضغط الكلية
58	3-4 السيناريوهات الكلية
60	1-3-4 تأثير الصدمة السلبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على نسبة الديون المتعثرة
61	2-3-4 تأثير الصدمة السلبية لأسعار النفط العالمية في نسبة الديون المتعثرة
63	3-3-4 تأثير الصدمة السلبية لمعدل نمو الإنفاق الحكومي في نسبة الديون المتعثرة
85-67	5- البنية التحتية للنظام المالي
67	1-5 مفهوم البنية المالية التحتية
67	2-5 تطور البنية التشريعية للجهاز المصرفي
70	3-5 خطة انقاذ المصارف
73	4-5 نظام المدفوعات العراقي
73	1-4-5 نظام المدفوعات بالتجزئة العراقي (IRPSI)
73	2-4-5 النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البنينة
74	3-4-5 تشكيل مجلس المدفوعات الوطني العراقي
74	4-4-5 تطوير الأسواق المالية من خلال تفعيل السوق الثانوية عن طرق نظام المتاجرة
74	5-4-5 اعتماد الرقم المصرفي الموحد IBAN
74	6-4-5 تقييم المصارف فنياً
75	7-4-5 أتمتة عمل البنك المركزي
75	8-4-5 أتمتة عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية (تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني)
75	9-4-5 توفير ضمانات للتحويلات عن طريق نظام المدفوعات
76	10-4-5 تطبيق مبادئ البنية التحتية والمعايير الدولية للأسواق المالية بالتعاون مع البنك الدولي
76	11-4-5 الدفع عن طريق الهاتف النقال
77	5-5 أنظمة الدفع الإلكتروني والتسويات
77	6-5 التركز في أنظمة الدفع والتسوية
80	7-5 المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي
80	1-7-5 قسم تبادل المعلومات الائتمانية
97-89	6- الشمول المالي
90	1-6 مبادرة البنك المركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة
91	2-6 مؤشر مستوى وصول الخدمات المالية
92	1-2-6 الانتشار المصرفي
93	2-2-6 مؤشر الكثافة المصرفية
94	3-2-6 الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي ATM
94	4-2-6 الانتشار المصرفي إلى مساحة العراق
96	3-6 مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	التسلسل
10	الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية للمدة (2012-2017)	1
11	التوزيع القطاعي للائتمان النقدي للمدة (2013-2017)	2
12	التوزيع القطاعي للائتمان النقدي بحسب نوع القطاع للمدة (2013-2017)	3
17	الديون المتأخرة التسديد بحسب القطاعين العام والخاص للمدة (2013-2017)	4
18	نسبة الديون المتأخرة التسديد بحسب كل قطاع للمدة (2016-2017)	5
19	نسبة الديون المتأخرة التسديد بحسب كل قطاع الى الائتمان الممنوح للقطاع نفسه للمدة (2010-2017)	6
22	عدد الأسهم وقيمة الأسهم المتداولة وعدد العقود والجلسات في السوق النظامي لعامي (2016-2017)	7
22	صافي الاستثمار الأجنبي في السوق النظامي لعامي 2016 و 2017	8
24	عدد الأسهم وقيمة التداولات في السوق الثانوي لعامي 2016 و 2017	9
31	تطبيق النسب من قبل المصارف	10
45	مؤشرات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق	11
49	تقديرات المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2016-2017)	12
59	نسب تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر للمدة (2017-2019)	12
60	سيناريوهات الصدمة المعتمدة في نموذج ال (VAR)	13
61	سيناريوهات التنبؤ بنسبة الديون المتعثرة بعد صدمة GDP	14
62	سيناريوهات التنبؤ بنسبة الديون المتعثرة بعد صدمة أسعار النفط العالمية	15
63	سيناريوهات التنبؤ بنسبة الديون المتعثرة نتيجة الصدمة السلبية في معدل نمو الإنفاق الحكومي	16
91	تنفيذ مبادرة المشاريع الكبيرة حسب المصارف المتخصصة	17
92	مؤشرات الشمول المالي في العراق	18
93	الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق	19
95	الانتشار الجغرافي للمصارف لكل (1000) كم ²	20

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	التسلسل
3	هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2017	1
4	مستوى تركيز الموجودات لأكبر خمسة مصارف	2
5	موجودات المصارف العامة والخاصة	3
5	نسبة كل نوع من الموجودات إلى إجمالي الموجودات	4
6	نسبة الودائع للقطاعين العام والخاص	5
7	نسبة مساهمة أنواع الودائع في الودائع الكلية	6
7	معدل نمو الودائع للقطاعين العام والخاص للمدة (2014-2017)	7
8	مستوى تركيز الودائع لأكبر خمسة مصارف	8
9	رؤوس أموال المصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي رأس المال الجهاز المصرفي	9
10	الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية (2012-2017)	10
11	توزيع الائتمان النقدي بحسب القطاعين العام والخاص	11
13	نسبة الائتمان النقدي لكل قطاع إلى إجمالي الائتمان	12
14	تركز الائتمان النقدي لأكبر خمسة مصارف	13
15	نسبة الائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي إجمالي لعدد من الدول المختارة في عام 2016	14
16	فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2017)	15
16	إجمالي القروض متأخرة التسديد ومعدل نموها	16
17	إجمالي الديون متأخرة التسديد إلى الائتمان النقدي	17
18	نسبة الديون متأخرة التسديد للقطاعين العام والخاص إلى إجمالي الديون متأخرة التسديد	18
19	نسبة الديون متأخرة التسديد حسب كل قطاع إلى إجمالي الديون متأخرة التسديد	19
20	نسبة الديون متأخرة التسديد للقطاعات الاقتصادية إلى الائتمان النقدي الممنوح للقطاع نفسه	20
23	مؤشر (HHR) في السوق النظامي لعام 2017	21
25	مؤشر (HHR) في السوق الثانوي لعام 2017	22
31	نسبة كفاية رأس المال بحسب معيار بازل II	23
33	نسب السيولة LCR ، NSFR لعام 2017	24
34	الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل	25
35	الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع	26
36	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	27

37	الائتمان النقدي إلى الودائع	28
38	فجوة التمويل	29
40	نسبة القروض غير العاملة الى إجمالي القروض للجهاز المصرفي	30
40	نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي الأصول	31
40	نسبة صافي القروض غير العاملة إلى رأس المال	32
42	نسبة العائد على الأصول	33
42	نسبة العائد على حقوق المالكين	34
47	خارطة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق	35
49	المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق	36
50	مؤشر القيمة المعيارية لكفاية رأس المال والمؤشر التجميعي	37
51	مؤشر القيمة المعيارية لجودة الموجودات والمؤشر التجميعي	38
51	مؤشر القيمة المعيارية للربحية والمؤشر التجميعي	39
52	مؤشر القيمة المعيارية للسيولة والمؤشر التجميعي	40
52	مؤشر القيمة المعيارية لمخاطر الصرف الأجنبي والمؤشر التجميعي	41
53	مؤشر القيمة المعيارية للتركيزات المصرفية والمؤشر التجميعي	42
59	استقرار نموذج VAR	43
61	الديون المتعثرة بعد صدمة GDP	44
62	نسبة الديون المتعثرة بعد صدمة أسعار النفط العالمية	45
63	نسبة الديون المتعثرة نتيجة صدمة معدل نمو الانفاق الحكومي	46
72	آليات البنك المركزي في خطة انقاذ المصارف	47
77	الحصة السوقية لخدمات الدفع الإلكتروني 2016	48
77	الحصة السوقية لخدمات الدفع الإلكتروني 2017	49
78	حجم التركيزات في الصكوك الإلكترونية لأكثر (10) مصارف وفقاً لمؤشر هيرفندال هيرشمان	50
79	حجم التركيزات في أوامر الدفع وفقاً لمؤشر هيرفندال هيرشمان وفقاً لأكثر (10) مصارف	51
80	حجم التركيزات في نظام RTGS لأكثر (10) مصارف وفقاً لمؤشر هيرفندال هيرشمان	52
93	نسبة الانتشار المصرفي لعدد من الدول العربية في عام 2016	53
94	نسبة الانتشار لماكنات ATM لبعض الدول العربية في عام 2016	54
95	الانتشار المصرفي للمصارف لكل (1000) كم ²	55
96	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية	56
97	نسبة المقترضين حسب النوع الاجتماعي	57
97	الاقتراض حسب الجهة المقرضة	58

قائمة الأطر

التسلسل	عنوان الإطار	رقم الصفحة
1	معيار كفاية رأس المال حسب بازل II	29
2	نسب السيولة حسب معياري LCR، NSFR	32
3	خطوات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق	46
4	التكنولوجيا المالية FinTech	80
5	البيئة الاختبارية التنظيمية للتكنولوجيا المالية Sandbox	82

يسر البنك المركزي العراقي أن يقدم تقريره السابع للاستقرار المالي لعام 2017 الى الجهات المعنية بالنظام المالي العراقي والباحثين والجمهور عامة، أن الهدف الأساسي للتقرير هو تشخيص وتحليل المخاطر التي قد يتعرض لها استقرار النظام المالي في العراق، وأن تقرير الاستقرار المالي لعام 2017 قد تضمن تطورات القطاع المالي، تحليل مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي، قياس حجم المخاطر المصرفية، قياس حجم التركزات المصرفية، قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي، اجراء اختبارات الضغط الكلية، دراسة الشمول المالي، وتحليل البنية التحتية المالية، قياس عمق ومرونة الأسواق المالية، فضلاً عن استعمال نماذج إحصائية مختلفة في القياس، واعتمد التقرير قدر الامكان على التحليل الاستشرافي (Forward Approach) بدلاً من التحليل التاريخي (Backward Approach) للتطورات والتغيرات في القطاع المالي العراقي.

يعد استقرار النظام المالي أحد الأهداف الرئيسة الواجب تحقيقها والمحافظة عليها من قبل البنوك المركزية جنباً الى جنب مع استقرار مستوى الأسعار وأسعار الصرف لضمان أداء فعال لجميع الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وهذا ما دفع البنوك المركزية حول العالم الى إعطاء اهتمام أكبر في ضمان سلامة ومتانة واستقرار أنظمتها المالية والذي تم تجسيده في إعداد التقارير الدورية الخاصة بالاستقرار المالي.

أن الإهتمام المتزايد من قبل البنك المركزي العراقي في موضوع تحقيق الاستقرار المالي في العراق نابع من مسؤوليته في ضمان نظام مالي سليم ومستقر والحفاظ عليه وتقليل المخاطر المحتملة بعد التنبؤ بها، هذا ما شجع البنك المركزي العراقي على جعل الاستقرار المالي الهدف الأول ضمن ستراتيجه المعلنه للمدة (2016 - 2020).

أن استقرار النظام المالي يعني الحالة التي يكون فيها النظام المالي بكافة مؤسساته قادراً على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في تعبئة المدخرات ومنح القروض المختلفة وتسوية المدفوعات بفاعلية، لاسيما في أوقات الأزمات المالية الناتجة عن النظام المالي نفسه أو المتولدة من القطاع الحقيقي.

إنّ البنك المركزي العراقي مستمر برصد وتحليل التغيرات في النظام المالي لأنه الجهة المسؤولة عن سلامة واستقرار هذا النظام، تضمن التقرير السنوي للاستقرار المالي أهم التطورات التي حصلت في النظام المالي في العراق أثناء العام 2017 التي تم رصدها وتحليلها ومقارنتها مع الأعوام السابقة، وفيما يأتي ملخص عن تلك التطورات.

تعدّ المصارف المكوّن الرئيس للنظام المالي في العراق إذ انخفض حجم موجودات الجهاز المصرفي الى (156.4) ترليون دينار عام 2017 بعد أن كان (221.2) ترليون دينار عام 2016، بسبب إعادة تقييم وتسوية بعض موجودات المصارف، وقد بلغ مستوى تركّز الموجودات لأكبر خمس مصارف حسب مؤشر (هيرفندل-هيرشمان) (2,463) نقطة وهذا يشير الى مستوى تركّز معتدل في موجودات الجهاز المصرفي، فضلاً عن تراجع نسبة موجودات المصارف الحكومية إلى إجمالي الموجودات وارتفاع موجودات المصارف الخاصة أثناء المدة (2016-2017) وهو مؤشر جيد يعكس تحسن مستوى المنافسة بين المصارف الخاصة والحكومية، في حين سجلت الودائع لعام 2017 ارتفاعاً لتصل الى (67) ترليون دينار مقارنة بمبلغ قدره (62.4) ترليون دينار في عام 2016، بيّن مؤشر (هيرفندل-هيرشمان) أنّ تركّز الودائع لأكبر خمس مصارف بلغ (2,975) درجة عام 2017 وهو منخفض عما سجله عام 2016، وارتفعت رؤوس أموال المصارف أيضاً الى (14.3) ترليون دينار عام 2017، نتيجة لتأسيس ستة مصارف اسلامية خاصة، على صعيد الائتمان المصرفي، ارتفع خلال عام 2017 فبلغت قيمته (37.9) ترليون دينار مقارنة بما مقداره (37.1) ترليون دينار في عام 2016، وأنّ الائتمان التعهدي المقدم من قبل المصارف التجارية البالغ (27.6) ترليون دينار عام 2017 كان أقل من حجم الائتمان النقدي البالغ (37.9) ترليون دينار للعام نفسه، ويبين التوزيع القطاعي للائتمان النقدي انخفاض نصيب القطاع العام من الائتمان النقدي من (51.12%) عام 2016 الى (48.75%) عام 2017 وذلك يعكس انحسار الضائقة المالية للحكومة المركزية والمؤسسات العامة نتيجة لتوجه الوضع الاقتصادي نحو التحسن نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، أما بالنسبة لتركّز الائتمان المصرفي فقد بلغ حسب مؤشر (هيرفندل-هيرشمان) (2,132.7) درجة عام 2017 في المصارف الحكومية مسجلاً ارتفاعاً عن عام 2016 البالغ (2,072.5) درجة ليعكس دورها المسيطر على القطاع المصرفي وهذا نتيجة طبيعية لشبكة فروعها المنتشرة في كافة أنحاء العراق وسهولة الوصول الى خدماتها ودورها التنموي الواضح من خلال زيادة الائتمان المقدم من قبلها مقارنةً بمصارف القطاع الخاص، أما بالنسبة الى الديون المتأخرة التسديد فقد ارتفعت بشكل ملحوظ من (3.3) ترليون دينار في عام 2016 الى (4.3) ترليون دينار في عام 2017.

اتصف سوق العراق للأوراق المالية بحالة من التذبذب والتباين في أداء مؤشراتته السنوية، إذ أغلق مؤشر السوق (ISX 60) في آخر جلسات تعاملاته لعام 2017 عند (580.5) نقطة

منخفضاً عن مستواه في آخر جلسة له لعام 2016 البالغ (649.4) نقطة وذلك نتيجة لتراجع أسعار الأسهم المتداولة إذ تأثرت هذه الأسعار بمجموعة من العوامل السلبية، أما عمق ومرونة السوق فتشير نتائج مؤشر هيو-هيل (Hui-Heubel Ratio HHR) إلى أنّ سوق العراق للأوراق المالية يشهد عمقاً واضحاً في السوقين (النظامي والثانوي).

وكشف تحليل مؤشرات السلامة المالية أن معدل نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي بلغت (224%) في عام 2017 مقارنة بالنسبة نفسها من عام 2016 البالغة (128%)، وهي نسبة مرتفعة تعكس قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي، وهي أعلى من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل البالغة (8%) والنسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (12%)، ويتمتع الجهاز المصرفي العراقي أيضاً بمناسيب سيولة مرتفعة تفوق المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (30%)، إذ تراوح معدل نسب السيولة ما بين أعلى نسبة سيولة وهي (214.1%) بحسب مؤشر الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل وبين أدنى معدل نسبة سيولة مسجلة لعام 2017 والبالغة (56.6%) بحسب مؤشر الائتمان النقدي إلى الودائع لعام 2017، وارتفع نمو الائتمان النقدي قياساً بنمو الودائع ما نتج عنه تقلص فجوة الائتمان لتصل إلى (67.7%-) وهذا يعني انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الاستقرار المالي في العراق، أما القروض غير العاملة فارتفعت نسبتها إلى إجمالي القروض لتصل إلى (14%)، في حين ارتفع معدل العائد على الموجودات للمصارف ككل إلى (0.8%) عام 2017 أما معدل العائد على حقوق الملكية فقد انخفض من (9.5%) عام 2016 إلى (9.2%) عام 2017، وتبيّن نتائج المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق اتجاهاً مستقراً نسبياً بلغ (0.26%) في عام 2017 مرتفعاً بنسبة (13%) عن الربع الأخير من عام 2016 بعد أن كان (0.23%)، يعود السبب الرئيس في ارتفاع المؤشر التجميعي إلى ارتفاع مؤشرات الاستقرار المصرفي الثلاث (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، مخاطر الصرف الأجنبي)، بنسب عالية جداً، ومن غير المتوقع أن يتعرض الجهاز المصرفي باعتباره المكون الأساس للنظام المالي في العراق إلى أزمات أو مشاكل في الأجل القصير استناداً إلى نتائج المؤشر التجميعي.

تم إجراء اختبار لمرونة الجهاز المصرفي العراقي وقدرته على تحمل حدوث صدمات سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي، من خلال بناء أنموذج وفق منهجية الانحدار الذاتي للمتجه (Vector Autoregressive Model VAR) وتم استخدام نسبة القروض المتعثرة كمتغير تابع ومقياس للتعثّر المالي وكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الانفاق الحكومي وأسعار النفط العالمية كمتغيرات مستقلة، وباستخدام ثلاثة سيناريوهات هي السيناريو الأساس، والسيناريو المتوسط الشدة والسيناريو العالي الشدة.

عمل البنك المركزي العراقي على وجود بيئة تشريعية ملائمة تؤطر العمل المالي والمصرفي وقد صدرت قوانين وتعليمات عدة لغرض خلق بنية مالية تحتية تساعد على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، فقد أصدر البنك المركزي العراقي قانون رقم (82) في عام 2017 وهو قانون خاص بتعديلات قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وقد صدرت التعليمات رقم (1) لسنة 2017 التي تخص قواعد العناية الواجبة للعملاء والمؤسسات المالية والتي جاءت مستندة الى المادة رقم (10) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 وصدر كذلك دليل الحوكمة المصرفية في عام 2017 وجاء بالاستناد الى القوانين والتعليمات النافذة وصدر أيضاً في عام 2017 دليل حماية المستهلك والذي عُمِّم على المصارف وشركات التحويل المالي وشركات خدمات الدفع الإلكتروني.

أما فيما يخص نظام المدفوعات العراقي فإنّ نظام المدفوعات يَعدُّ من المقومات الأساسية في تطوير القطاع المصرفي وهو الجزء الأهم في البنية التحتية للنظام المصرفي وقد شهد تطورات عدة منها تفعيل نظام المدفوعات بالتجزئة العراقي IRPSI، والمشاركة في مناقشة تصميم النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية من الناحية الفنية والتنظيمية والقانونية، وتشكيل مجلس المدفوعات الوطني العراقي، وتطوير الأسواق المالية من خلال تفعيل السوق الثانوية عن طريق نظام المتاجرة، وأتمتة عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتوفير ضمانات للتحويلات عن طريق نظام المدفوعات وتطبيق مبادئ البنية التحتية والمعايير الدولية للأسواق المالية بالتعاون مع البنك الدولي.

وعلى صعيد تعزيز الشمول المالي وزيادة الدور التنموي للمصارف؛ قام البنك المركزي العراقي بتقديم مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برصيد (1) ترليون دينار والمشاريع الكبيرة برصيد (5) ترليون دينار منذ عام 2015 بهدف توفير التمويل لأكبر شريحة ممكنة من السكان وزيادة التشغيل ومن ثمّ تقليل الفقر، فضلاً عن سعي البنك المركزي العراقي إلى تطوير أنظمة الدفع وتسوية المبادلات الإلكترونية من خلال تطوير آليات دفع الرواتب لموظفي دوائر الدولة والمتقاعدين إلكترونياً، إن حجم الانتشار المصرفي لم يتغير كثيراً خلال السنوات الماضية، إذ بلغ عام 2017 (2.27) بنسبة انخفاض (0.8- %) عن عام 2016، أما مؤشر الكثافة المصرفية فقد بلغ (44) ألف نسمة للفرع الواحد، انخفض معدل الانتشار المصرفي إلى مساحة العراق وهذا يؤثر سلباً في الشمول المالي، إذ لم يتجاوز (2) فرع لكل ألف كم² خلال عام 2017، وهذا المؤشر يبين محدودية الوصول الى الخدمات المصرفية، وسجّل مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية في عام 2014 نسبة منخفضة بلغت (11%) وهي نسبة متدنية جداً سواء إذا ما تمت مقارنتها مع المعدل العالمي البالغ (62%) أو بمقارنتها مع بقية الدول العربية.

تطورات القطاع المالي في العراق

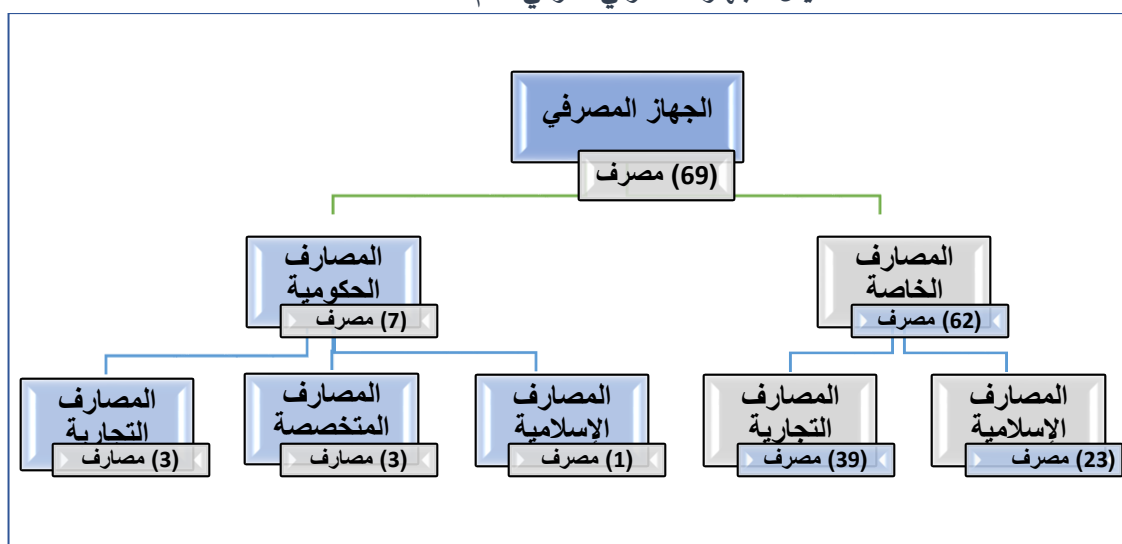
1-تطورات القطاع المالي في العراق

1-1 تطور القطاع المصرفي في العراق:

يتكون الجهاز المصرفي في العراق من (69) مصرفاً حتى عام 2017، منها (7) مصارف حكومية و(62) مصرفاً خاصاً محلياً وأجنبياً، العدد الأكبر من المصارف تجارية وعددها (39) مصرفاً يليها المصارف الإسلامية بواقع (23) مصرفاً، ثم المصارف المتخصصة بواقع (3) مصارف، على النحو المبين في الشكل (1).

شكل (1)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2017

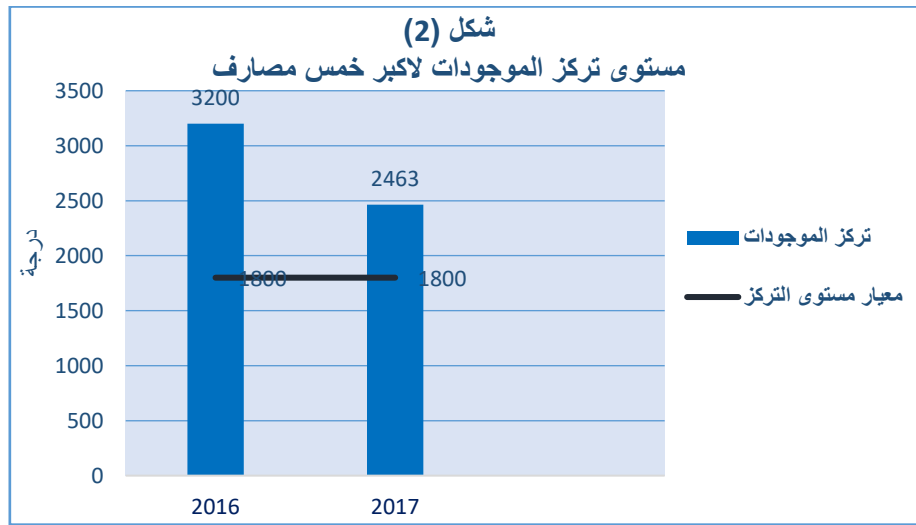


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

1-1-1 موجودات القطاع المصرفي:

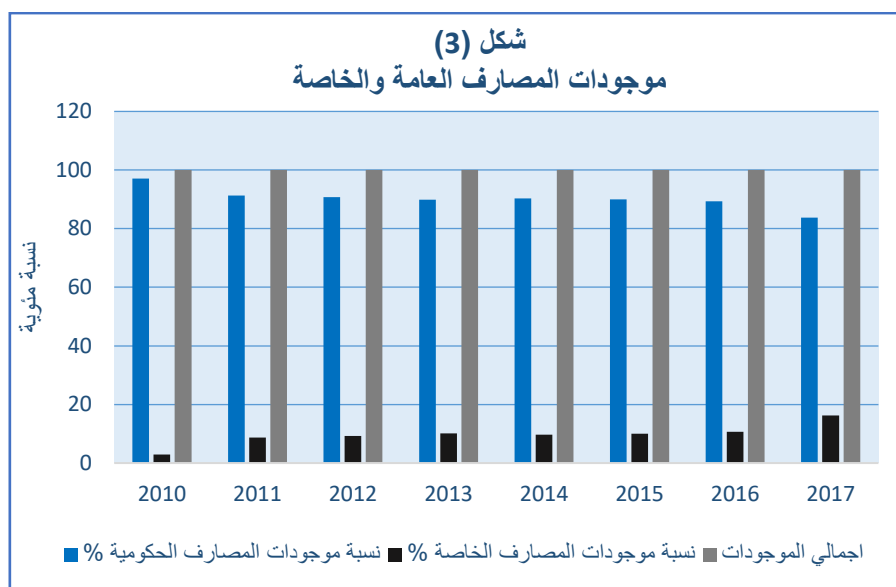
انخفض حجم موجودات الجهاز المصرفي الى (156.4) ترليون دينار عام 2017 بنسبة انخفاض (29.3%) عن عام 2016 البالغ (221.2) ترليون دينار، وعلى الرغم من ارتفاع عدد المصارف في العراق الى (69) مصرفاً، إلا أن نسبة موجودات أكبر خمسة مصارف قد بلغت (84%) من إجمالي الموجودات والباقي من نصيب المصارف الأخرى، وهذا مؤشر على ارتفاع نشاط هذه المصارف مقارنةً بالمصارف الأخرى.

إن مستوى تركيز الموجودات لأكبر خمسة مصارف بحسب مؤشر (هيرفندل-هيرشمان)¹ (Herfindahl – Hirschman) بلغ (2,463) نقطة عام 2017 وعلى النحو المبين في الشكل (2)، وهذا يشير الى مستوى تركيز معتدل في موجودات الجهاز المصرفي، إذ انخفض المؤشر عام 2017 بفارق (1,037) نقطة عن عام 2016 مما يعني ارتفاع مستوى المنافسة بين المصارف فضلاً عن إمكانية انخفاض هذا المستوى مستقبلاً في حال تبني المصارف للتكنولوجيا المالية عن طريق تقديم خدمات ومنتجات مالية جديدة.



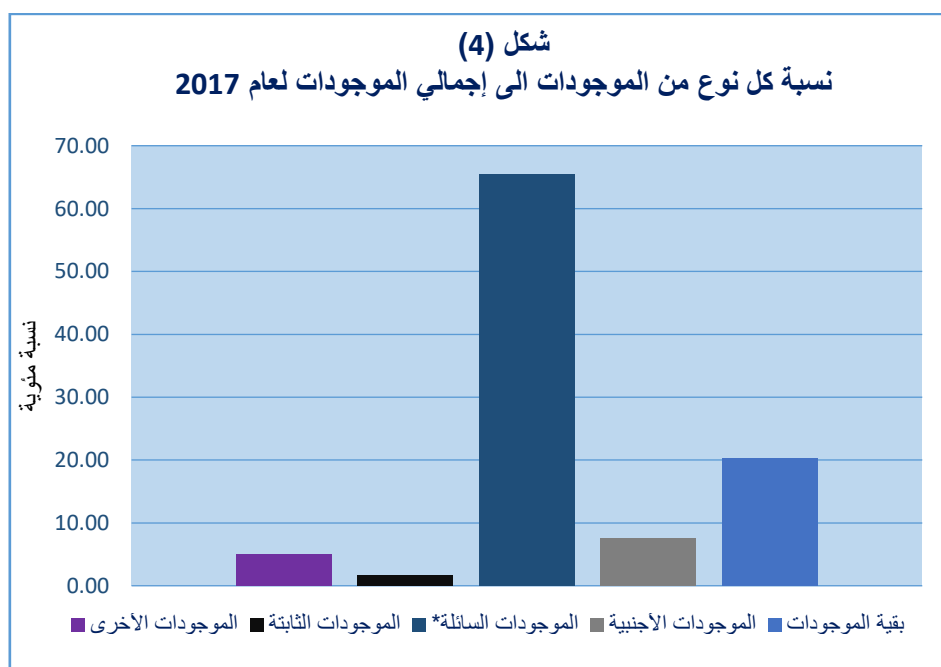
لكن في المقابل توضح البيانات تراجع في نسبة موجودات المصارف الحكومية إلى إجمالي الموجودات وارتفاع موجودات المصارف الخاصة أثناء المدة (2016 – 2017) وهو مؤشر جيد يعكس تحسن مستوى المنافسة بين المصارف الخاصة والحكومية، على النحو الواضح في الشكل (3).

¹ تراوح قيمة (هيرفندل – هيرشمان) بين (0 – 10000) فإذا كانت القيمة أقل من (1000) أشار ذلك إلى عدم وجود تركزات وإذا كانت القيمة بين (1000 – 1800) أشار إلى تركزات معتدلة وإذا كانت القيمة أكبر من (1800) أشار إلى مستوى تركزات مرتفعة، ويقاس المؤشر وفقاً للصيغة الآتية: $(HHI = \sum si^2)$ إذ إن (si) يمثل الأهمية النسبية (الحصة السوقية) للمتغير.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

وقد احتلت فقرة الموجودات السائلة¹ الحصة الأكبر من إجمالي الموجودات، إذ شكلت نسبتها (65.4%) في عام 2017، و إنَّ ارتفاع هذه النسبة لدى المصارف يعطيها قدرة عالية للوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين في حال حدوث سحبيات كبيرة ومفاجئة، وهذا يدعم حالة الاستقرار المالي للجهاز المصرفي.

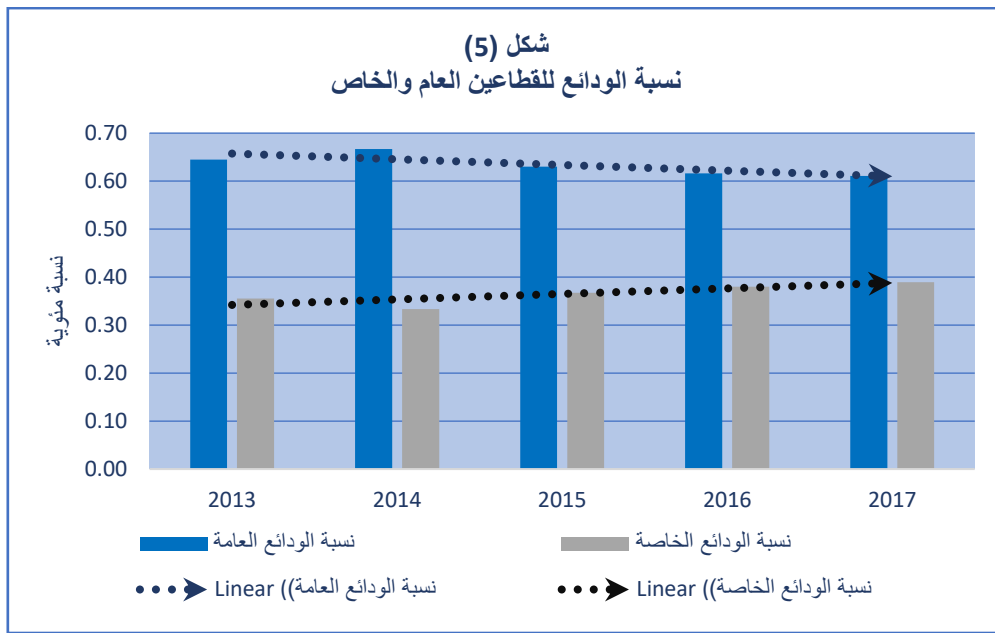


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

¹ الموجودات السائلة تشمل الأوراق النقدية، الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف العاملة في العراق، الأرصدة المدينة خارج العراق، حوالات خزينة الحكومة العراقية وسندات الحكومة العراقية.

1-1-2 ودائع القطاع المصرفي:

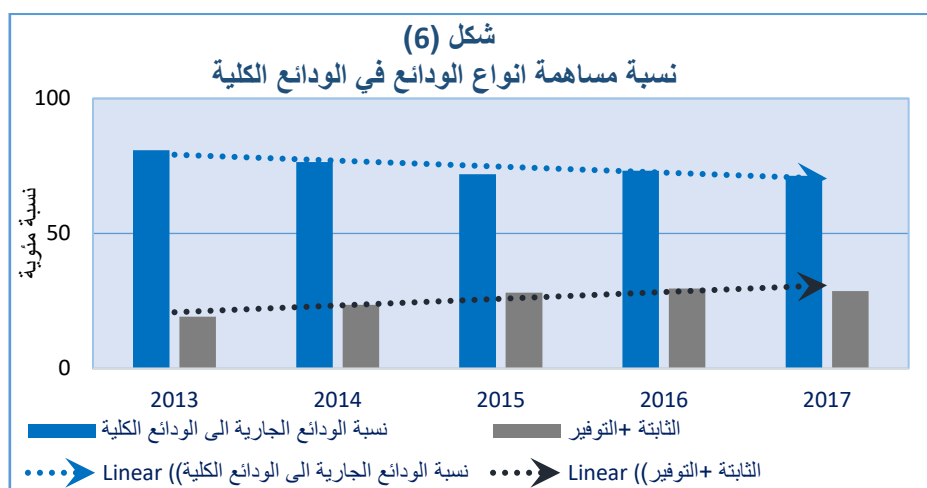
إن رصيد الودائع لدى القطاع المصرفي ارتفع من (62.4) ترليون دينار في عام 2016 الى (67) ترليون عام 2017 وسبب هذا الارتفاع هو التحسن النسبي للوضع الاقتصادي أثناء عام 2017 الذي انعكس على ارتفاع نسبة الإيداعات الحكومية في المصارف التي تشكّل أكثر من (60%) من مجموع الودائع في المصارف ولاسيما لدى المصارف العامة منها، لترتفع من (38.6) ترليون دينار في عام 2016 إلى (40.9) ترليون دينار في عام 2017 وبمعدل نمو (5.9%) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ تحسن الوضع الاقتصادي قد انعكس على ارتفاع دخول الأفراد، إذ زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (5.60) مليون دينار عام 2016 الى (6) مليون دينار عام 2017 ومن ثم ارتفعت ودائع القطاع الخاص من (23.7) ترليون دينار عام 2016 الى (26) ترليون دينار عام 2017 وبمعدل نمو (10%)، ديناراً لترتفع نسبتها من مجموع الودائع إلى (39%) في عام 2017، ليقل الفارق بين نسبة الودائع للقطاع العام والخاص، على النحو المبين في الشكل (5).



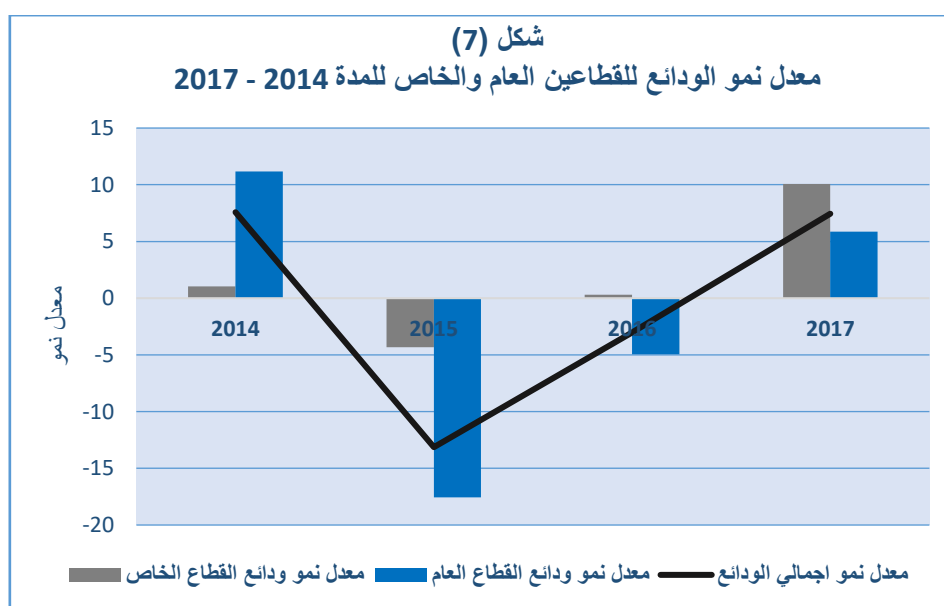
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

أما فيما يخص تقسيم الودائع من حيث نوعها (الودائع الجارية، الودائع الادخارية، والودائع الثابتة) فقد استمرت الودائع الجارية في احتلال الجزء الأكبر من إجمالي الودائع على الرغم من انخفاض نسبة مساهمتها لصالح ودائع التوفير والودائع الثابتة إذ انخفضت من (80.8%) عام 2013 الى (71.3%) عام 2017 مما أدى الى زيادة نسبة ودائع التوفير والودائع الثابتة من (19.2%) عام 2013 الى (28.7%) عام 2017، إنّ ارتفاع نسبة مساهمة ودائع التوفير

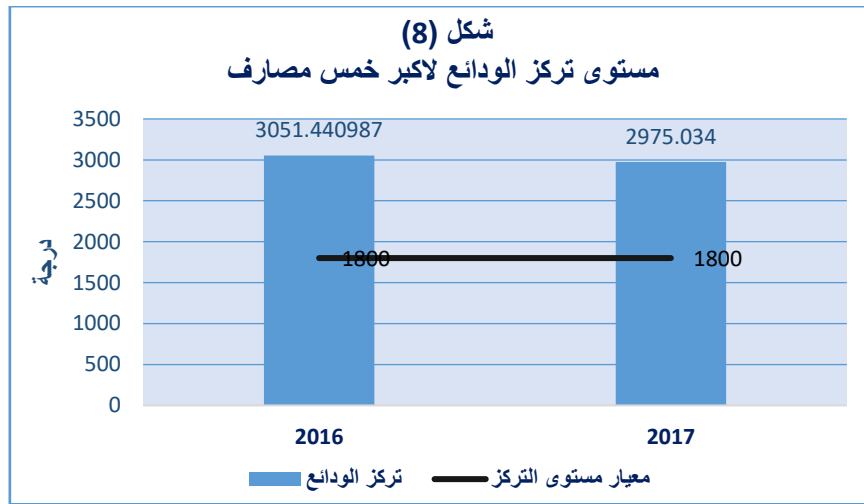
والودائع الثابتة من إجمالي الودائع مؤشر جيد على التوجه نحو زيادة الاستقرار المالي، فضلاً عن ان هذا النوع من الودائع يمنح المصارف فرصة اكبر لتمويل المشاريع التنموية ومن ثمَّ زيادة الترابط بين القطاعين المصرفي والحقيقي، والشكل (6) يبين أنواع الودائع لدى المصارف التجارية.



في عام 2017 حققت ودائع القطاع الخاص معدل نمو نسبته (10%) في حين حققت ودائع القطاع العام معدل نمو نسبته (5.8%) ليكون إجمالي معدل نمو الودائع الكلية (7.4%) وذلك يعود الى تراجع أو انخفاض تأثير العوامل التي أدت الى تدهورها والمتمثلة بأزمة انخفاض أسعار النفط التي بدأت عام 2014 فضلاً عن النفقات المرتفعة لتمويل عمليات الحرب على الإرهاب ودعم النازحين والمهجرين، على النحو المبين في الشكل (7).



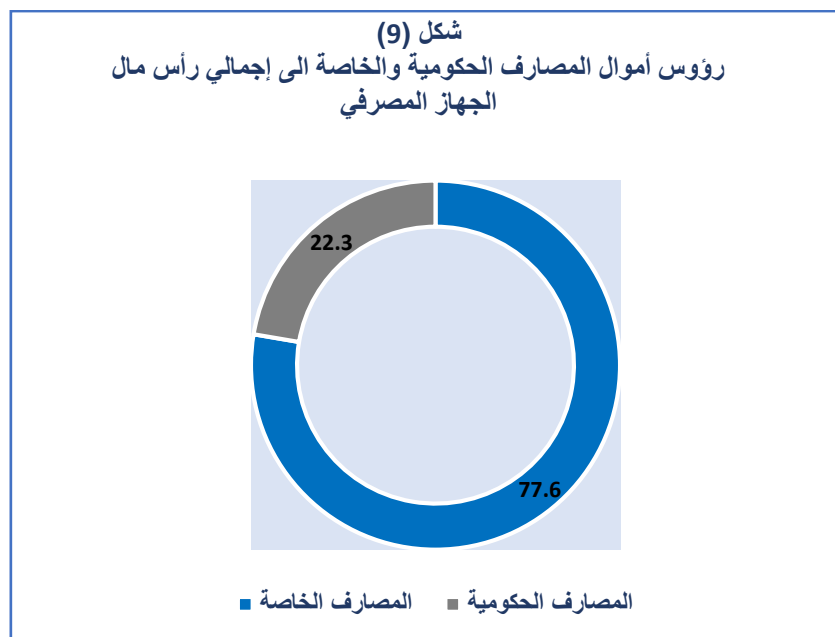
إنَّ مستوى تركيز الودائع لأكبر خمسة مصارف بحسب مؤشر (هيرفندل-هيرشمان) بلغ (2,975) درجة عام 2017 وهذا يشير الى مستوى تركيز مرتفع قليلاً، إذ انخفض عن عام 2016 الذي سجل فيه (3,051) درجة، وهذا مؤشر على انخفاض تركيز الودائع لأكبر خمس مصارف، إلا أن بقاء التركيز ضمن الحدود المرتفعة قليلاً ولاسيما في المصارف الأربعة الأولى من أكبر خمس مصارف نتيجة لثقة الجمهور بها لكونها تابعة للقطاع العام ومن ثمَّ فهي مضمونة من الدولة لذلك فإنَّ ارتفاع التركيزات فيها لا يشكل خطراً حقيقياً إذ من المستبعد أن تتلأَّ هذه المصارف عن الإيفاء بالتزاماتها في حال زيادة سحبيات المودعين لودائعهم، ويوضح الشكل (8) تركيز الودائع لأكبر خمسة مصارف.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

1-3 رأس مال القطاع المصرفي:

ارتفعت رؤوس أموال المصارف بمعدل (22.22%) في عام 2017 لتصل إلى (14.3) ترليون دينار بعد أن كانت (11.7) ترليون دينار في عام 2016، وكان ذلك نتيجة لتأسيس ستة مصارف إسلامية خاصة تتراوح رؤوس أموالها بين (100) مليار دينار و (250) مليار دينار، وبذلك يبلغ إجمالي رؤوس أموال المصارف الخاصة (11.1) ترليون دينار، في حين ارتفع مجموع رؤوس أموال المصارف الحكومية إلى (3.2) ترليون دينار نتيجة لقيام المصرف العراقي للتجارة بزيادة رأسماله إلى (2.7) ترليون دينار على النحو المبين في الشكل (9).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

4-1-1 الائتمان المصرفي:

1-4-1-1 تطور الائتمان المصرفي:

شهد الائتمان النقدي الذي تقدمه المصارف زيادة في عام 2017 مقارنة بالعام 2016، إذ ارتفع من (37,180) مليار دينار عام 2016 إلى (37,952) مليار دينار عام 2017 بمعدل نمو (2.07%)، ويشير الجدول (1) والشكل (10) إلى أن الائتمان التعهدي المقدم من قبل المصارف التجارية شهد تراجعاً لصالح الائتمان النقدي في المدة (2014 - 2017)، ففي عام 2017 انخفض الائتمان التعهدي إلى (27,651) مليار دينار عن عام 2016 البالغ (33,281) مليار دينار، وبمعدل (16.91%-)، إذ انخفض الائتمان التعهدي الممنوح للحكومة المركزية وللقطاع الخاص بمعدل (58.72%-) و (22.1%-) على التوالي، في حين ارتفع الائتمان التعهدي الممنوح للمؤسسات العامة بمعدل (56.31%-)، إنَّ انخفاض الائتمان التعهدي للحكومة المركزية والقطاع الخاص في عام 2017 ناجم عن انخفاض الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان بمعدل (71.61%-) و (33.78%-) للحكومة المركزية وبمعدل (63.75%-) و (6.44%-) للقطاع الخاص، أما بالنسبة للمؤسسات العامة فقد زادت الاعتمادات المستندية بمعدل (65.24%) وانخفضت خطابات الضمان بمعدل (34.55%-).

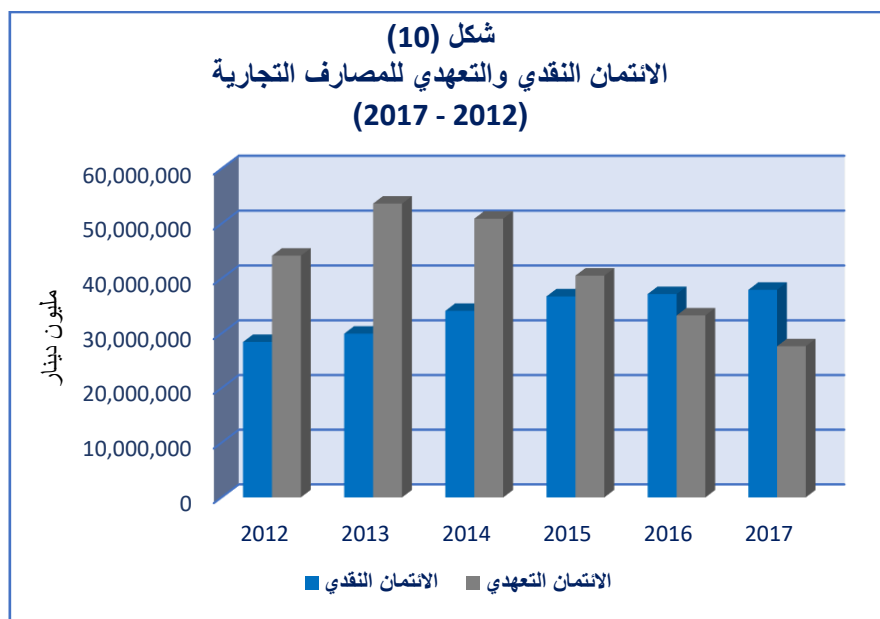
الجدول (1)

الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية للمدة (2012 - 2017)

(مليون دينار، نسبة مئوية)

السنة	الائتمان النقدي	نسبة التغير %	الأهمية النسبية %	الائتمان التعهدي	نسبة التغير %	الأهمية النسبية %
2012	28,438,688	39.79	39.16	44,174,190	13.17	60.84
2013	29,952,012	5.32	35.82	53,667,025	21.49	64.18
2014	34,123,067	13.93	40.13	50,908,393	-5.14	59.87
2015	36,752,686	7.71	47.55	40,533,154	-20.38	52.45
2016	37,180,123	1.16	52.77	33,281,607	-17.89	47.23
2017	37,952,829	2.07	57.85	27,651,378	-16.91	42.14

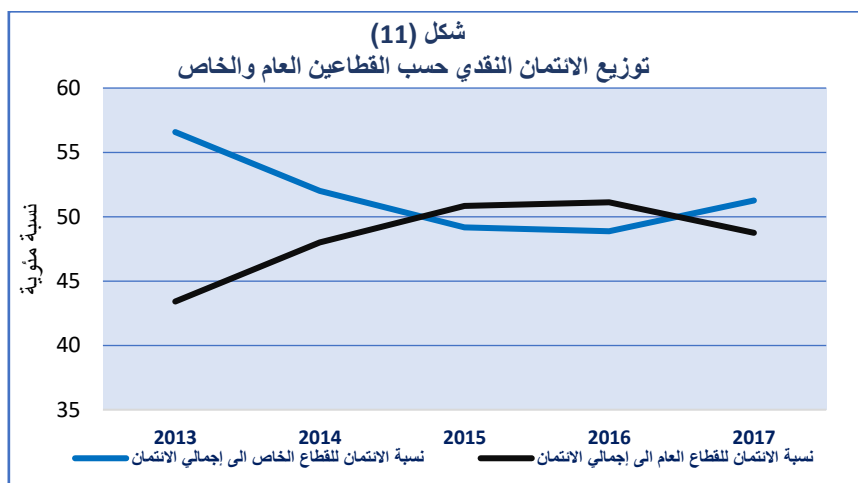
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.



المصدر: بيانات الجدول (1).

1-1-4-2 التوزيع القطاعي للائتمان النقدي:

ارتفع نصيب القطاع الخاص من الائتمان النقدي من (48.90%) عام 2016 الى (51.25%) عام 2017، في حين انخفض نصيب القطاع العام من الائتمان النقدي من (51.10%) عام 2016 الى (48.75%) عام 2017 إذ انخفض الائتمان النقدي الممنوح لكل من الحكومة المركزية والمؤسسات العامة (والذي يمول من المصارف الحكومية حصراً) بنسبة (2.90%) للحكومة المركزية و بنسبة (2.19%) للمؤسسات العامة، وذلك يعكس انحسار الضائقة المالية للحكومة المركزية والمؤسسات العامة نتيجة لتوجه الوضع الاقتصادي نحو التحسن بصورة عامة، اذ بدأت أسواق النفط بالتحسن النسبي من جهة، والاستقرار النسبي في الوضع الأمني وانخفاض المخاطر النظامية المتمثلة بالمخاطر الأمنية من جهة أخرى.



المصدر: بيانات الجدول (2).

جدول (2)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي للمدة (2017 - 2013)

(مليون دينار، نسبة مئوية)

السنوات	الائتمان النقدي للقطاع الخاص	الائتمان النقدي للقطاع العام	إجمالي الائتمان النقدي	نسبة الائتمان للقطاع الخاص الى إجمالي الائتمان	نسبة الائتمان للقطاع العام الى إجمالي الائتمان
2013	16,947,533	13,004,479	29,952,012	56.58	43.41
2014	17,745,141	16,377,926	34,123,067	52.003	47.99
2015	18,070,058	18,682,628	36,752,686	49.16	50.83
2016	18,180,970	18,999,153	37,180,123	48.90	51.10
2017	19,452,293	18,500,536	37,952,829	51.25	48.75

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

ومن ناحية أخرى احتل قطاع خدمات المجتمع النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان النقدي الذي تمنحه المصارف على الرغم من انخفاض هذه النسبة من (39%) عام 2016 إلى (38%) عام 2017 على النحو المبين في الجدول (3) والشكل (12)، وهذا يوضح سيطرة قطاع خدمات المجتمع على الائتمان النقدي الذي تقدمه المصارف، وعلى الرغم من استحواذ قطاع خدمات المجتمع على النسبة الأكبر من حجم الائتمان النقدي إلا أنه لا يمثل خطراً على استقرار النظام المصرفي مادامت أن نسبة القروض المتعثرة لإجمالي الائتمان الممنوح لقطاع خدمات المجتمع منخفضة، إذ بلغت (2.1%) عام 2017 وبلغت نسبة القروض المتعثرة لهذا القطاع إلى إجمالي القروض المتعثرة (7.2%) عام 2017، ويلي قطاع خدمات المجتمع كل من قطاع التشييد والبناء بنسبة (20.78%) وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة (16.07%) أما القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة وغيرها فقد حصلت على نسب أقل من إجمالي الائتمان الممنوح، وهذا يشير إلى أن المصارف العراقية تعتمد كثيراً على منح القروض التجارية والبناء والتشييد نظراً إلى الضمانات (Collateral) التي تستطيع هذه القطاعات توفيرها مقارنة بالقطاعات الأخرى.

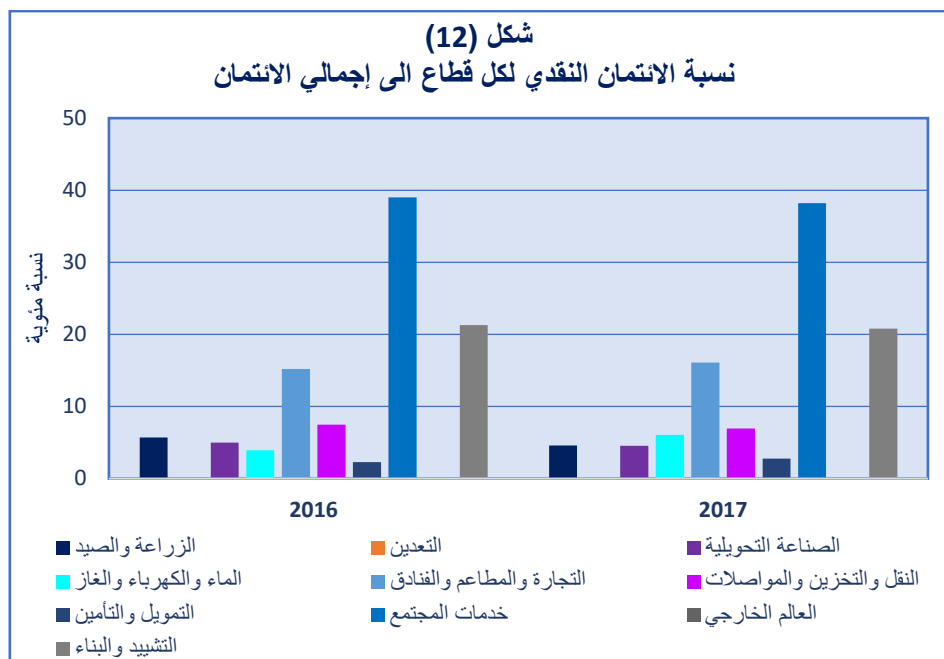
جدول (3)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي بحسب نوع القطاع للمدة (2013 - 2017)

(نسبة مئوية)

السنة	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التمويل والتأمين	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء
2013	6.04	0.02	5.28	0.39	16.18	8.09	2.25	34.88	0.72	25.94
2014	5.78	0.06	5.85	2.79	14.28	6.31	3.12	35.82	0.08	26.02
2015	5.55	0.00	6.52	2.22	14.27	5.94	3.61	38.92	0.11	22.86
2016	5.72	0.00	4.99	3.93	15.21	7.46	2.26	39.02	0.09	21.30
2017	4.59	0.00	4.56	6.04	16.07	6.96	2.76	38.19	0.00	20.78

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث.



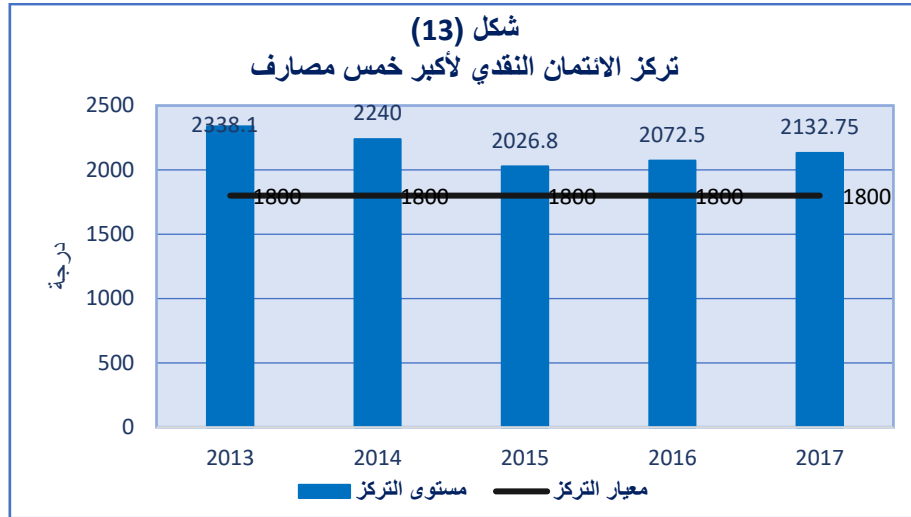
المصدر: بيانات الجدول (3).

1-1-4-3 تركيزات الائتمان المصرفي:

استمرت سيطرة المصارف الحكومية على النسبة الكبرى من الائتمان الذي يقدمه القطاع المصرفي، فقد بلغت نسبة الائتمان المقدم من المصارف الحكومية (81%) من إجمالي الائتمان النقدي لتكون الحصة السوقية مرتفعة في المصارف الحكومية، إذ إنَّ مستوى (التركز)¹ في الائتمان لأكبر خمسة مصارف ارتفع بفارق (60.25) درجة في عام 2017 عن عام 2016.

أنَّ تركيز الائتمان لدى المصارف الحكومية يعكس دورها المسيطر على القطاع المصرفي وهذا نتيجة طبيعية لشبكة فروع المصارف المنتشرة في انحاء العراق كافة وسهولة الوصول الى خدماتها ودورها التنموي الواضح من خلال زيادة الائتمان المقدم من قبلها مقارنةً بمصارف القطاع الخاص، على النحو المبين في الشكل (13).

¹ إنَّ مستوى التركيزات تم قياسه استناداً إلى مؤشر (هيرفندل - هيرشمان) المذكور سابقاً.



1-1-4-5 تحليل فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي Credit to GDP Gap:

اهتمت لجنة بازل للإشراف المصرفي Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) بتحليل فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي لقياس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، إذ إنّ انخفاض هذه النسبة ينعكس في انخفاض تراكم المخاطر على نطاق النظام المصرفي Build-up of System-Wide Risks، والعكس صحيح أيضاً.

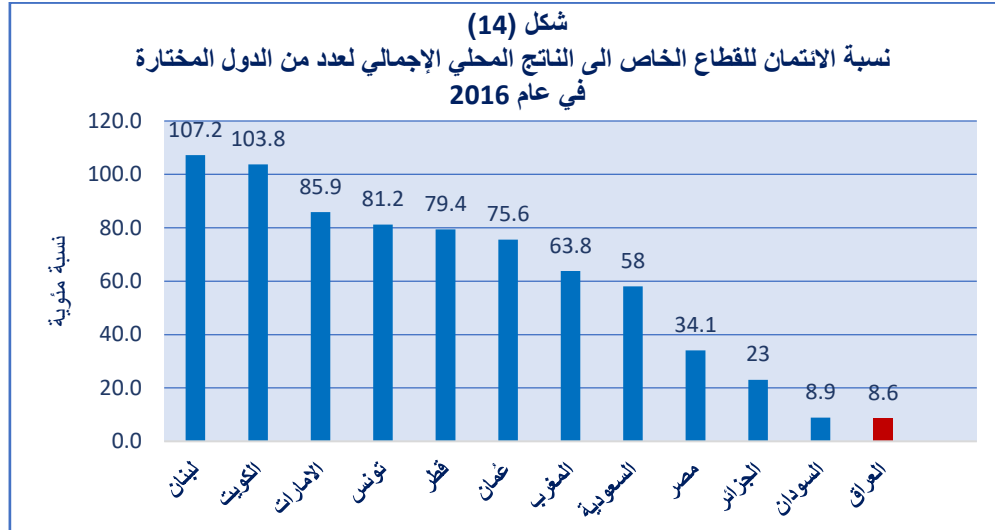
ولغرض بناء احتياطات إضافية معاكسة Countercyclical Buffers للدورات المالية Financial Cycle اقترحت لجنة (BCBS) أسلوباً لقياس تلك الدورات بواسطة استعمال الفجوات Gap، إذ إنّ الفجوة الموجبة تشير إلى تسارع نمو النسبة عبر اتجاهها التاريخي، مشيرة إلى ضرورة بناء مصدات Buffers (من رأس المال الاحتياطي) لحماية النظام المصرفي من المخاطر المحتملة، فإذا زادت قيمة الفجوة عن قيمة الحد الأعلى وهي (10)¹ فإن هذا يشير إلى وجود مخاطر من زيادة منح الائتمان بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتطلب بناء مقدار أكبر من احتياطات رأس المال الإضافي لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها النظام المالي لكي يبقى قادراً على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية.

إن نسبة العمق المصرفي² ما تزال منخفضة في العراق سواء كانت مقاسة مع الناتج المحلي الإجمالي مع النفط أم من دون النفط، وهي منخفضة أيضاً مقارنة مع عدد من الدول العربية كما

¹ Bank for International Settlements, **Guidance for National Authorities Operating the Countercyclical Capital Buffer**, December 2010, p13.

² العمق المصرفي = $\frac{\text{الائتمان للقطاع الخاص}}{GDP}$

في عام 2016 والمبينة في الشكل (14) اذ حل العراق في نهاية القائمة بعد ان كان قبل الأخير في عام 2015، على الرغم من ان انخفاض هذه النسبة يعد مؤشراً سلبياً على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الحقيقي، إلا أن الإيجابية الوحيدة الناتجة عنها هو تأثيرها على انخفاض حجم المخاطر المتحققة من احتمالية تسارع معدل نمو الائتمان المصرفي في العراق.



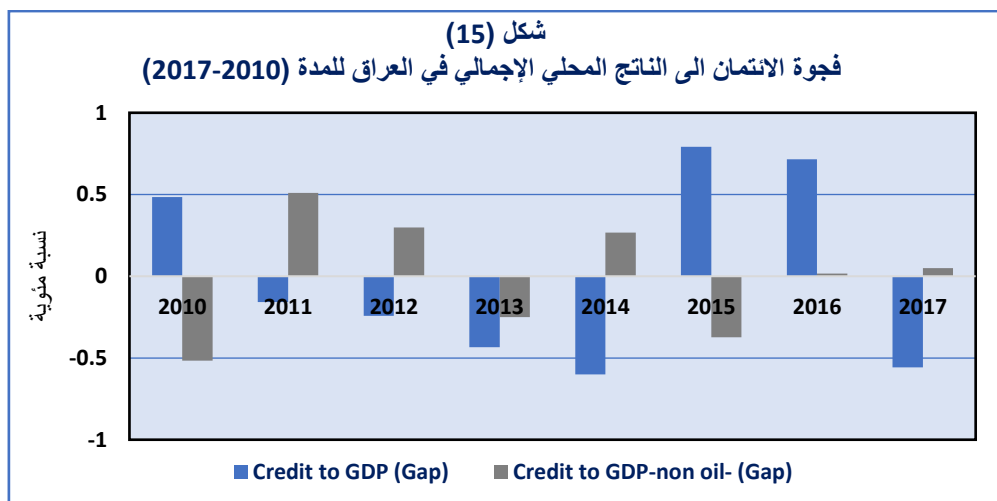
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

- البنك الدولي، بيانات القطاع المالي: <http://data.worldbank.org/topic/financial-sector>

وتم استعمال طريقة Hodrick – Prescent (HP) Filter التي اقترحتها لجنة (BCBS) في حساب فجوة الائتمان¹ إلى الناتج المحلي الإجمالي Credit to GDP Gap في العراق، والنتائج الموضحة في الشكل (15) تشير إلى أن هذه الفجوة تقع دون الحد الأدنى وهي أقل من الواحد سواء في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط أم من دون النفط، وهذا يشير إلى أن الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون قلق من خلق عدم استقرار في النظام المالي العراقي، مع مراعاة المعايير الأساسية² الواجب توافرها عند منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

¹ يشمل الائتمان المقدم للقطاع الخاص فقط.

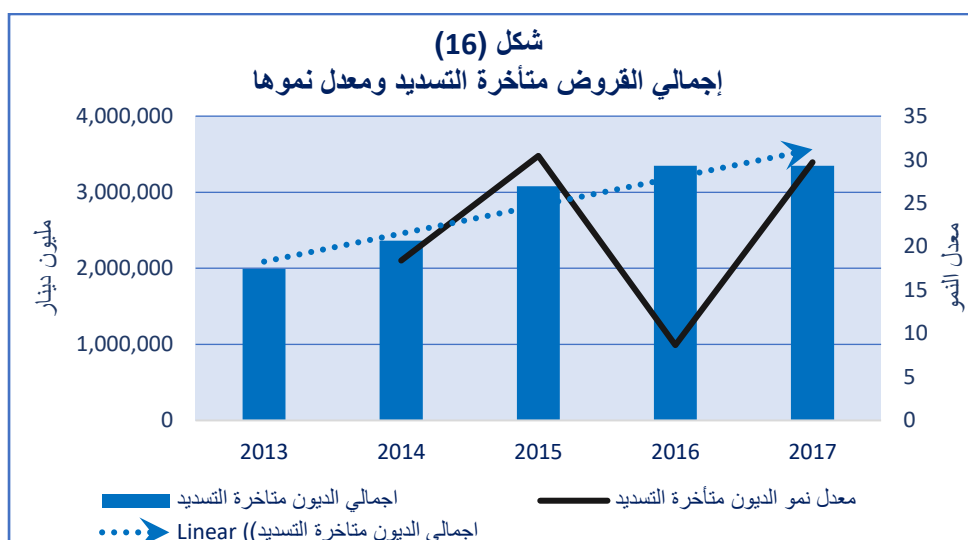
² على سبيل المثال معايير 5Cs التي تتضمن الشخصية Character ، القدرة Capacity ، رأس المال Capital ، الضمان Collateral ، الظروف المحيطة Conditions.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

1-1-4-6 الديون المتأخرة التسديد:

إنّ حجم الديون المتأخرة التسديد ارتفع بشكل ملحوظ من (3.3) ترليون دينار في عام 2016 الى (4.3) ترليون دينار في عام 2017، وبنسبة ارتفاع بلغت (30.3%)، وهذا يعكس ارتفاعاً لنسبة التلكؤ في سداد القروض المستحقة لعام 2017، وإنّ معدل نمو الديون المتأخرة التسديد تباين خلال المدة (2013 - 2017) على النحو المبين في الجدول (4) والشكل (16).



المصدر: بيانات الجدول (4)

جدول (4)

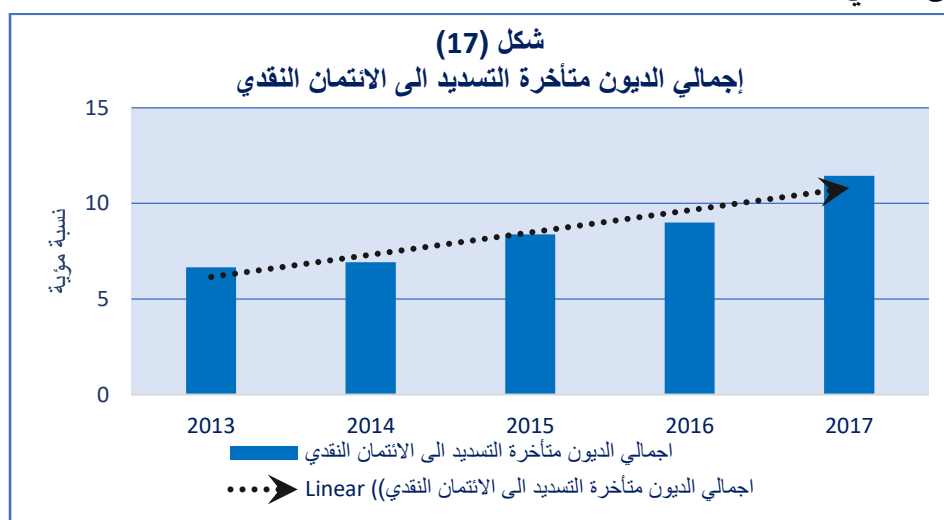
الديون المتأخرة التسديد حسب القطاعين العام والخاص للمدة (2013-2017)

(مليون دينار، نسبة مئوية)

السنوات	الديون متأخرة التسديد على القطاع الخاص (1)	الديون متأخرة التسديد على القطاع العام (2)	إجمالي الديون متأخرة التسديد (3)	إجمالي الائتمان النقدي (4)	معدل نمو إجمالي الديون متأخرة التسديد	نسبة (1) الى (3)	نسبة (2) الى (3)	نسبة (3) الى (4)
						%	%	%
2013	1,988,581	5,878	1,994,459	29,952,012	-	0.29	6.66	99.71
2014	2,355,345	5,788	2,361,133	34,123,067	18.38	0.20	6.92	99.75
2015	3,073,596	6,057	3,079,653	36,752,686	30.43	0.25	8.38	99.80
2016	3,340,554	5,936	3,346,490	37,180,123	8.66	0.18	9.00	99.82
2017	4,333,334	7,234	4,340,568	37,952,829	29.70	0.17	11.44	99.83

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

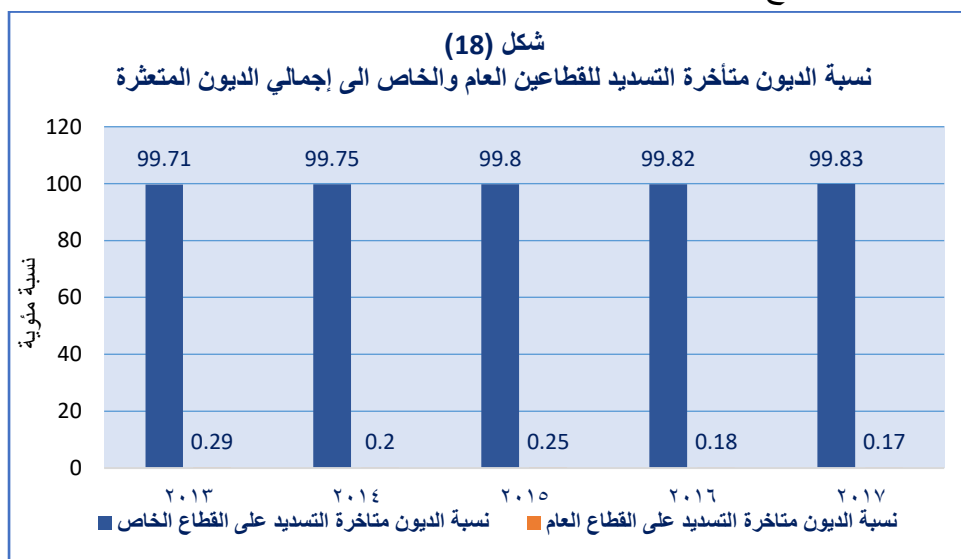
وإنَّ نسبة إجمالي الديون متأخرة التسديد إلى إجمالي الائتمان النقدي في حالة تزايد مستمر أثناء المدة (2013- 2017) وقد ارتفعت هذه النسبة من (9%) عام 2016 الى (11.44%) عام 2017 مما يعكس حالة ارتفاع في المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي ولاسيما المخاطر الناتجة عن نشاط القطاع الخاص، ويوضح الشكل (7) إجمالي الديون متأخرة التسديد الى الائتمان النقدي.



المصدر: بيانات الجدول (4).

أما الشكل (18) فيوضح نسبة الديون متأخرة التسديد للقطاعين العام والخاص إلى إجمالي الديون المتأخرة، ويكشف أن القطاع الخاص استمر في الاستحواذ على النسبة الأكبر من

الديون المتأخرة التسديد في عام 2017 إذ بلغت نسبته (99.83%)، وهذا الأمر يتطلب عناية أكثر من قبل السلطات النقدية لموضوع الائتمان المقدم للقطاع الخاص إذ إنَّ (25.27%) من القروض التي تقدمها المصارف الحكومية للقطاع الخاص و (16.2%) من القروض التي تقدمها المصارف الخاصة للقطاع الخاص هي ديون متأخرة التسديد في عام 2017، وهذا الأمر يتطلب من المصارف دراسة الجدارة الائتمانية للزبون بشكل جيد ولاسيما المكونات الخمسة الأساسية لمنح الائتمان¹.



المصدر: بيانات الجدول (4).

يوضح الجدول (5) والشكل (19) نسب الديون المتعثرة للقطاعات الاقتصادية وقد كانت النسب متفاوتة لكل قطاع ففي حين استمر قطاع التجارة الخارجية أولاً في عام 2017 وبنسبة ديون متعثرة (31.08%) فقد حل ثانياً كل من قطاع الماء والكهرباء والغاز وثالثاً قطاع التمويل والتأمين، إذ تعكس هذه النسب التعثر الكلي للقطاعات الاقتصادية.

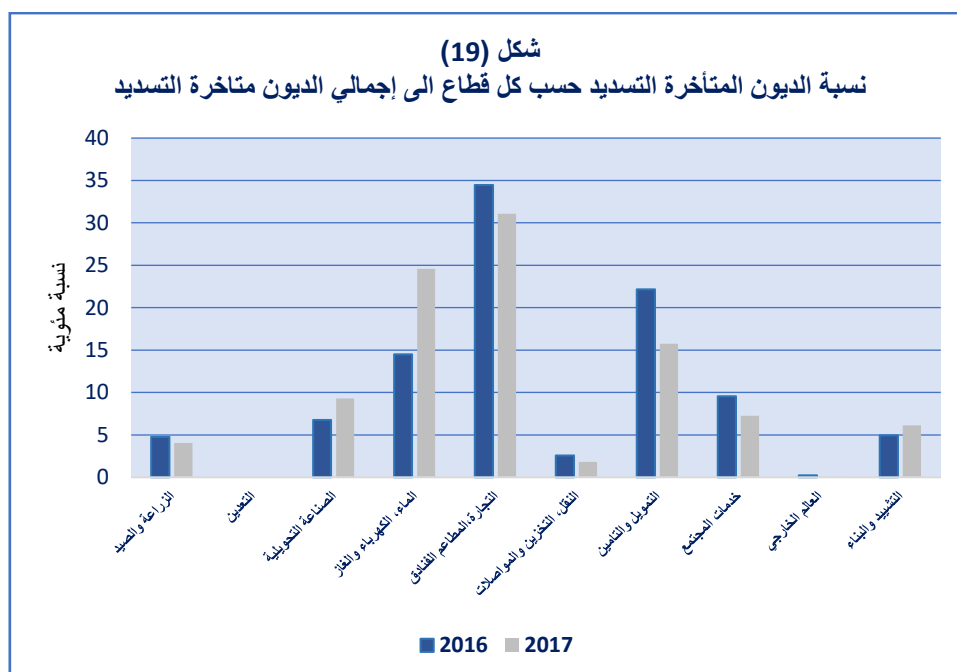
جدول (5)

نسبة الديون متأخرة التسديد حسب كل قطاع إلى إجمالي الديون المتعثرة (2016-2017)
(نسبة مئوية)

السنوات	الزراعة	التعدين	الصناعة	الماء	التجارة	النقل	التمويل	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء
2016	4.77	0.00	6.76	14.52	34.48	2.56	22.17	9.57	0.24	4.94
2017	4.05	0	9.31	24.59	31.09	1.82	15.76	7.25	0.02	6.11

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

¹ على سبيل المثال معايير 5Cs التي تتضمن الشخصية Character، القدرة Capacity، رأس المال Capital، الضمان Collateral، الظروف المحيطة Conditions.



المصدر: بيانات الجدول (5).

لقد أظهرت نسبة الديون المتأخرة التسديد لكل قطاع إلى إجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع نفسه ارتفاع نسبتها في بعض القطاعات وانخفاضها في البعض الآخر، إذ يكشف الجدول (6) والشكل (20) أن قطاع التمويل يُعدُّ الأكثر مخاطرة يليه قطاع الماء والكهرباء والغاز وقطاع العالم الخارجي، أما قطاع خدمات المجتمع فعلى الرغم من استحوازه على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي إلا أنه منخفض المخاطر، أما قطاع التشييد والبناء فإنه من القطاعات المنخفضة المخاطر بسبب الضمانات المطلوبة مقابل منح قروض الإسكان المتمثلة بضمانة المنزل أو العقار على اختلاف أنواعه فضلاً عن أن أسعار العقارات لم تتخفّض أثناء المدة (2016-2017)

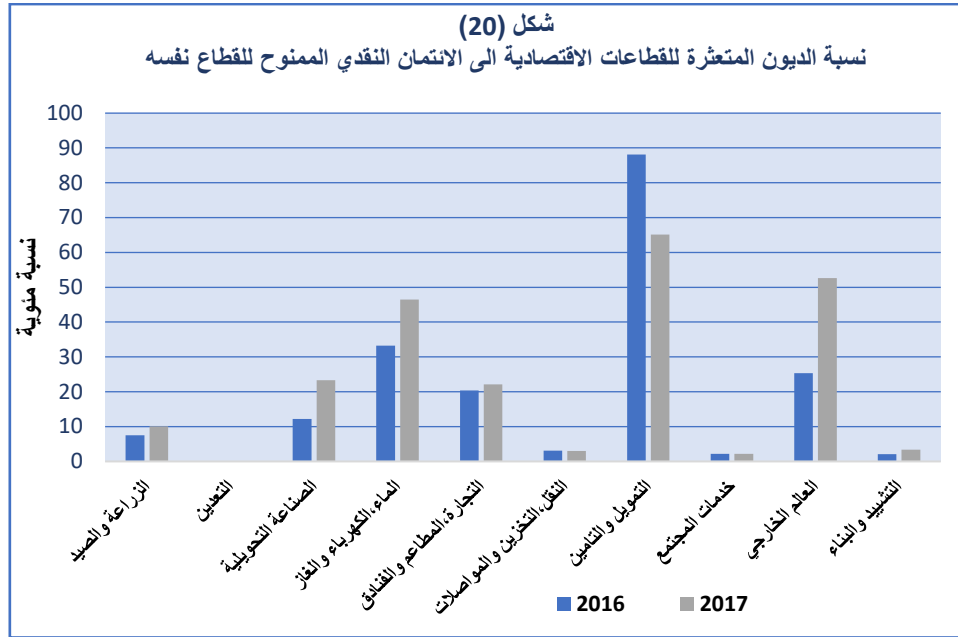
جدول (6)

نسب الديون متأخرة التسديد حسب كل قطاع الى الائتمان الممنوح للقطاع نفسه للمدة (2014 - 2017)

(نسبة مئوية)

السنوات	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء، الكهرباء والغاز	التجارة، المطاعم والفنادق	النقل، التخزين والمواصلات	التمويل والتأمين	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء
2014	5.2	100.0	34.2	7.4	11.5	1.1	54.2	1.3	2.6	1.8
2015	7.1	98.4	24.4	3.3	17.9	10.5	52.2	1.91	3.4	2.2
2016	7.5	0	12.2	33.2	20.4	3.1	88.1	2.2	25.3	2.1
2017	10.07	0	23.39	46.51	22.12	3.00	65.2	2.2	52.7	3.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.



المصدر: بيانات الجدول (6).

2-1 سوق العراق للأوراق المالية:

تشير البيانات والإحصاءات الواردة في تقرير سوق العراق للأوراق المالية لعام 2017 إلى أن السوق قد اتصف بحالة من التذبذب والتباين في أداء مؤشراتته السنوية، إذ أغلق مؤشر السوق (ISX60) (وهو مؤشر يعتمد بالدرجة الأساس على اختيار (60) شركة محققة أعلى معدل دوران للأسهم للشركات المشاركة) في آخر جلسات تعاملاته لعام 2017 عند (580.54) نقطة منخفضاً بنسبة (10.62%) عن مستواه في آخر جلسة له لعام 2016 البالغ (649.48) نقطة وذلك نتيجة لتراجع أسعار الأسهم المتداولة إذ تأثرت هذه الأسعار بمجموعة من العوامل السلبية، إذ أقرت (20) شركة مساهمة فقط توزيع مقسوم الأرباح على المساهمين لعام 2017 من أصل (101) شركة مدرجة، إنَّ عدم إقرار أغلب الشركات لتوزيع الأرباح أو تأخير توزيعها وربط ذلك بموضوع توافر السيولة لدى هذه الشركات قد يؤثر سلباً في أسعار أسهمها، وأدى ضعف الأداء التشغيلي لبعض الشركات (حققت 21 شركة مساهمة عجز سنوي وخسائر مالية) والذي انعكس على شكل زيادة المعروض من أسهمها وانخفاض أسعارها في التداول، فضلاً عن تجاوز بعض الشركات للمدة القانونية للإفصاح السنوي ومن ثمَّ إيقاف تداول أسهمها وتوجه أسعارها نحو الانخفاض ثم انكماش مؤشراتته بفعل خروجها من التداول لعدة أشهر، إن عدم إقرار عدد من محفزات الاستثمار مثل قواعد صناديق الاستثمار وإدارة المحافظ الاستثمارية وتعليمات شهادات الإيداع الدولي (Global Depository Receipts) للأسهم العراقية وتعليمات السماح للشركة المساهمة الراغبة بشراء نسب من أسهمها عند انخفاض أسعارها كان أحد الأسباب التي أدت إلى انخفاض مؤشر (ISX 60) فضلاً عن الأسباب السابقة، ومن ثمَّ فإنَّ السيطرة على هذه العوامل من قبل الشركة

المساهمة سيكون معياراً لنجاح الإدارة في جذب المستثمرين وتطوير خططها وتكوين رأس المال، كما كان لتراجع أسعار النفط عالمياً تأثيراً سلبياً كبيراً في الاقتصاد العراقي المعتمد كلياً على إنتاج وتصدير النفط الخام مما فرض أعباءً اقتصادية ضخمة وتحديات مالية جمة على كاهل الاقتصاد العراقي وميزانيته الاتحادية المثقلة بالعجز، مما انعكس على تدهور القطاعات الاقتصادية كافة في البلد ومن ثم على تداول أسهم هذه القطاعات.

وبالمقابل ارتفعت مؤشرات (القيمة السوقية، قيمة التداول، عدد الأسهم المتداولة وعدد الجلسات) بنسب (14.6%، 74.4%، 17.1%، 2.1%) على التوالي لعام 2017، إذ إن ارتفاع القيمة السوقية دلالة على ارتفاع العائد على الأسهم الذي يحصل عليه المتعاملون لأن الزيادة في القيمة السوقية إلى أعلى من القيمة الاسمية يعني أن المتعامل يحقق أرباحاً من ذلك الفارق، ويُعدّ التداول أيضاً من المؤشرات المهمة بالنسبة للمستثمر الاعتيادي والمحلل الفني على حد سواء، لأنه يظهر قوة كل من طرفي السوق (المشتريين، البائعين) وذلك بهدف تحديد اتجاه السوق للأعلى أم للأسفل، إذ إن التغير في حجم التداول يمكن المستثمرين في السوق من معرفة ما إذا كان السهم سيواصل التحرك باتجاه السعر المرتفع نفسه أم بانخفاض النمو فيه أو تراجع.

1-2-1 التداول في السوق النظامي:

انخفض إجمالي عدد الأسهم المتداولة للقطاعات الاقتصادية المشاركة في سوق العراق للأوراق المالية إلى (631.4) مليار سهم أثناء عام 2017 منخفضة بنسبة (31.2%) عن عام 2016 البالغ (917.5) مليار سهم، واحتل القطاع المصرفي المرتبة الأولى بواقع (598.5) مليار سهم منخفضاً بنسبة (30.8%) عن عام 2016 البالغ (864.7) مليار سهم، في حين تراجعت قيمة التداول للقطاعات الاقتصادية كافة أثناء عام 2017 إلى (386.9) مليار دينار منخفضة بنسبة (9.4%) عن قيمتها لعام 2016 البالغة (426.8) مليار دينار، وشكّلت قيمة التداول للقطاع المصرفي منها (305.8) مليار دينار لعام 2017 التي انخفضت بنسبة (2.3%) عن قيمتها لعام 2016 والبالغة (312.9) مليار دينار.

انخفض إجمالي عدد العقود المنفذة أثناء عام 2017 إلى (94,994) عقداً للقطاعات الاقتصادية كافة منخفضاً بنسبة (14.6%) عن عام 2016 البالغ (111,242) عقداً، وقد بلغ عدد عقود القطاع المصرفي (46,890) عقداً متصدرًا المرتبة الأولى لعام 2017 عن بقية القطاعات المشاركة ومنخفضاً بنسبة (8.1%) عن عام 2016 البالغ (51,048) عقداً، وعلى النحو المبين في الجدول (7).

جدول (7)

عدد الأسهم وقيمة الأسهم المتداولة وعدد العقود والجلسات في السوق النظامي لعامي (2016-2017)

(مليون دينار، نسبة مئوية)

القطاعات	عدد الاسهم المتداولة (مليون سهم)			قيمة التداول (مليون دينار)		
	2016	2017	معدل النمو*	2016	2017	معدل النمو*
قطاع المصارف	99518.90	470312.20	372.59	69683.30	43739.60	-37.23
قطاع التأمين	286.10	300.00	4.86	164.20	126.00	-23.26
قطاع الاستثمار	2726.10	768.10	-71.82	530.60	173.80	-67.24
قطاع التحويل المالي	18010.80	112231.70	523.14	18012.00	77933.20	332.67
قطاع الخدمات	0.00	24.00		0.00	14.20	
قطاع الصناعة	0.60	1.90	216.67	38.50	118.20	207.01
قطاع الفنادق والسياحة	144.90	21.90	-84.89	740.20	169.80	-77.06
المجموع	120687.40	583662.00	383.61	89168.80	513275.10	475.62

المصدر: التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعامي 2016 و 2017.

*معدل النمو السنوي بين عامي 2016 و 2017.

وأما صافي الاستثمار الأجنبي في السوق النظامي فقد انخفض في عام 2017 الى (-5089.3) وبمعدل انخفاض نسبته (132.3%) عن 2016 إذ بلغ عام 2016 (15707.8) وكان الحجم الأكبر لصافي الاستثمار الأجنبي في قطاع المصارف يليه قطاع الفنادق والسياحة ثم قطاع الخدمات في حين كان هناك خروج كبير للمستثمرين غير العراقيين من قطاع الصناعة وقطاع الاتصالات على النحو المبين في الجدول (8).

جدول (8)

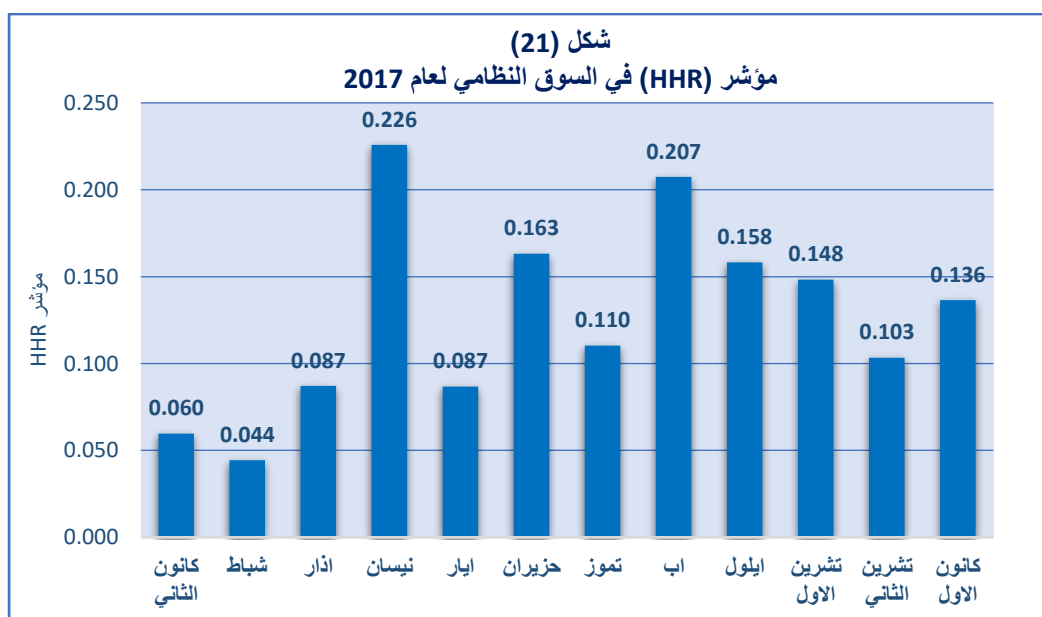
صافي الاستثمار الأجنبي في السوق النظامي لعامي 2016 و 2017

قيمة تداول الاجانب (مليون دينار)						القطاعات
2017			2016			
صافي الاستثمار الأجنبي	بيع الاجانب	شراء الأجانب	صافي الاستثمار الأجنبي	بيع الأجانب	شراء الأجانب	
6014.2	20042.1	26056.3	7465.1	22632.4	30097.5	قطاع المصارف
-4843	6608.7	1765.7	4429.5	722.6	5152.1	قطاع الاتصالات
314.6	26.3	340.9	-44.2	47.6	3.4	قطاع التأمين
0	0	0	0	0	0	قطاع الاستثمار
823.5	107.2	930.7	-133.4	2392.2	2258.8	قطاع الخدمات
-8902.3	19695	10792.7	4967.8	11080.4	16048.2	قطاع الصناعة
1509.9	80.9	1590.8	-855.9	1129.4	273.5	قطاع الفنادق والسياحة
-5.6	8.5	2.9	-121.1	122	0.9	قطاع الزراعة
-5089.3	46569.1	41479.8	15707.8	38126.6	53834.4	المجموع

المصدر: التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2016 و 2017

1-1-2-1 عمق ومرونة السوق النظامي:

يمكن قياس عمق ومرونة Depth and Resilience سوق العراق للأوراق المالية من خلال مؤشر هيو-هيل (Hui-Heubel Ratio HHR)¹، إذ تشير النتائج إلى أن سوق العراق للأوراق المالية يشهد عمقاً واضحاً في السوقين (النظامي والثانوي)، فقد سجل مؤشر هيو - هيل (HHR) في السوق النظامي معدلات منخفضة أثناء عام 2017 ليسجل أدنى معدل له في شهر شباط لتصل إلى (0.044) نتيجة ارتفاع معدل الدوران لذلك الشهر، إذ بلغ معدل دوران الأسهم لشهر شباط (1.925) وهو نتيجة ارتفاع إجمالي عدد وقيمة الأسهم المتداولة وبنسب عالية للقطاعات الاقتصادية المشاركة في سوق العراق للأوراق المالية إذ إنّ مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية خلال شهر شباط 2017 حققت ارتفاعاً في عدد الأسهم المتداولة بنسبة (89.8%) وارتفاعاً في قيمة الأسهم المتداولة بنسبة (66.7%) وارتفاعاً في مؤشر السوق لأسعار الأسهم المتداولة بنسبة (3.2%) وارتفاعاً أيضاً في القيمة السوقية بنسبة (1.8%)، في حين سجل انخفاضاً في عدد العقود المنفذة والتي كانت بنسبة (29%)، وبذلك فقد كان لارتفاع معدل الدوران الأثر في تحقيق المرونة والعمق.



المصدر: البيانات الشهرية لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2016 المنشورة على الموقع: www.isx-iq.net

¹ يمكن من خلال مؤشر هيو - هيل (HHR) معرفة عمق ومرونة سوق الأسهم، إذ تشير القيم المنخفضة لهذا المؤشر إلى زيادة عمق ومرونة السوق، فيما تشير القيم العالية إلى انخفاض العمق والمرونة في السوق، ويمكن حسابها من خلال المعادلة الآتية:

$$HHR = \frac{\text{أعلى سعر} - \text{أدنى سعر} / \text{أدنى سعر}}{\text{قيمة التداول} / \text{القيمة السوقية}}$$

1-2-2 التداول في السوق الثانوي:

ارتفع عدد الأسهم في السوق الثانوي عام 2017 بنسبة (383.61%) إذ زاد من (120.7) مليار سهم في عام 2016 الى (583.7) مليار سهم عام 2017، وكذلك ارتفعت التداولات في عام 2017 بنسبة (475.62%)، إذ زادت من (89.2) مليار دينار في عام 2016 إلى (513.3) مليار دينار عام 2017، وقد احتل قطاع التحويل المالي النسبة الأكبر من هذا الارتفاع على النحو المبين في الجدول (9).

جدول (9)

عدد الأسهم وقيمة التداولات في السوق الثانوي لعامي 2016 و2017

عدد العقود المنفذة			قيمة التداولات (مليون دينار)			عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)			القطاعات
معدل النمو *	2017	2016	معدل النمو *	2017	2016	معدل النمو *	2017	2016	
-8.1	46890.0	51048.0	-2.3	305821.5	312946.1	-30.8	598565.6	864664.7	قطاع المصارف
4.0	3712.0	3570.0	27.8	17609.2	13783.0	25.1	3120.2	2493.4	قطاع الاتصالات
66.0	1625.0	979.0	135.9	1030.4	436.8	28.9	1358.5	1054.1	قطاع التأمين
-95.7	1.0	23.0	-100.0	0.0	24.7	-100	0.0	52.2	قطاع الاستثمار
-44.6	9940.0	17949.0	-48.4	8311.3	16122.2	-37.5	4830.1	7732.1	قطاع الخدمات
-7.3	19821.0	21378.0	-31.5	37869.0	55294.2	-42.1	21505.3	37133.3	قطاع الصناعة
-43.7	6215.0	11047.0	-54.4	11269.1	24727.3	-76.7	814.5	3500.4	قطاع الفنادق والسياحة
27.7	6700.0	5248.0	43.7	4963.3	3453.7	34.3	1225.5	912.2	قطاع الزراعة
-14.6	94994.0	111242.0	-9.4	386879.0	426788.0	-31.2	631420.1	917542.4	المجموع
2.1	239.0	234.0	2.1	239.0	234.0	2.1	239.0	234.0	عدد الجلسات

المصدر: التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2017.

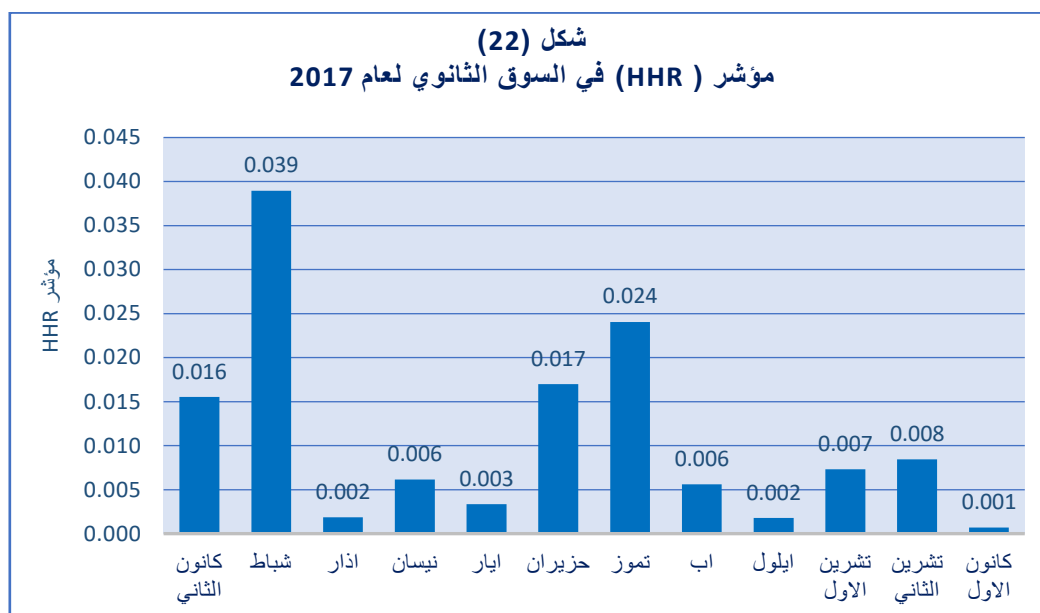
*معدل النمو السنوي بين عامي 2016 و2017.

وبلغ عدد الأسهم المتداولة المشتراة من قبل غير العراقيين أثناء عام 2017 (20.6) مليار سهم بقيمة تداول (20.6) مليار دينار نفذت بموجب (12) عقد تعود إلى (2) شركة متداولة من أصل (29) شركة مدرجة في السوق، مقابل (0.73) مليون سهم بقيمة تداول (0.3) مليون دينار أثناء عام 2016 أبرمت صفقاتها عبر (3) عقود تعود إلى (3) شركات متداولة من أصل (27) شركة مدرجة، في حين سجّل عدد الأسهم المتداولة المباعة من قبل غير العراقيين خلال عام 2017 (0.11) مليون سهم وبقيمة تداول (0.17) مليون دينار نفذت بموجب (2) عقد تعود إلى (2) شركة متداولة من أصل (29) شركة مدرجة، مقابل (2.3) مليار سهم بقيمة تداول (488)

مليون دينار أثناء عام 2016 نفذت بموجب (14) عقداً تعود إلى شركة متداولة واحدة من أصل (27) شركة مدرجة.

1-2-2-1 عمق ومرونة السوق الثانوي:

سجل مؤشر هيو - هيبيل (HHR) لقياس عمق ومرونة سوق الأسهم الثانوي انخفاضاً لعام 2017، إذ شهدت جميع الأشهر انخفاضاً في معدل المؤشر ووصل إلى أدنى حد له في شهر كانون الأول إذ بلغت نسبته (0.001)، وقد كانت أعلى نسبة له (0.039) لشهر شباط، وهذه النسب المنخفضة تعكس عمق ومرونة السوق الثانوي في سوق العراق للأوراق المالية في العراق لعام 2017، على النحو المبين في الشكل (22).



المصدر: البيانات الشهرية لسوق العراق للأوراق المالية المنشورة على الموقع: www.isx-iq.net

مؤشرات السلامة المالية

2- مؤشرات السلامة المالية

2-1 مؤشر نسبة كفاية رأس المال:

يعد مؤشر كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، إذ كلما زاد رأس المال قلّت احتمالية العسر المالي وترتفع تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس صحيح، لذلك أولى البنك المركزي العراقي عناية خاصة لتعزيز المراكز المالية للمصارف عن طريق زيادة رؤوس أموالها، بوصفه خط الدفاع الأول لجعلها أكثر قدرة على تجاوز المخاطر المحتملة، وتم الاعتماد على معيار بازل II لقياس كفاية رأس المال.

إطار (1): معيار كفاية رأس المال حسب Basel

بحسب لجنة بازل (لجنة الإشراف المصرفي) فإن نسبة الكفاية تعتمد على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الموجودات الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية، بحيث لا يقل حجم رأس المال عن (8%)، وهذه النسبة هي المعيار الذي يحدّد على أساسه فيما إذا كانت المصارف قادرة على مواجهة المخاطر أو الأزمات التي تتعرض لها، في حين أنّ النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي هي (12%)، ويتم قياس نسبة كفاية رأس المال عن طريق معيار أو مؤشر لجنة بازل الثانية Basel II.

الفرق بين المؤشرين (بازل I وبازل II) كالآتي:

إن لجنة بازل طورت معيار بازل I إلى ما يعرف اليوم بمعيار بازل II ليواكب المرحلة الجديدة التي يشهدها العالم من ارتفاع ليس في درجات المخاطر المالية فحسب، بل حتى في المخاطر التشغيلية والائتمانية أيضاً، ومخاطر السوق والإدارة، إذ يقوم معيار بازل II من خلال استخدام أساليب متقدمة بقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، لتحديد مستويات رأس المال المطلوبة للمصرف.

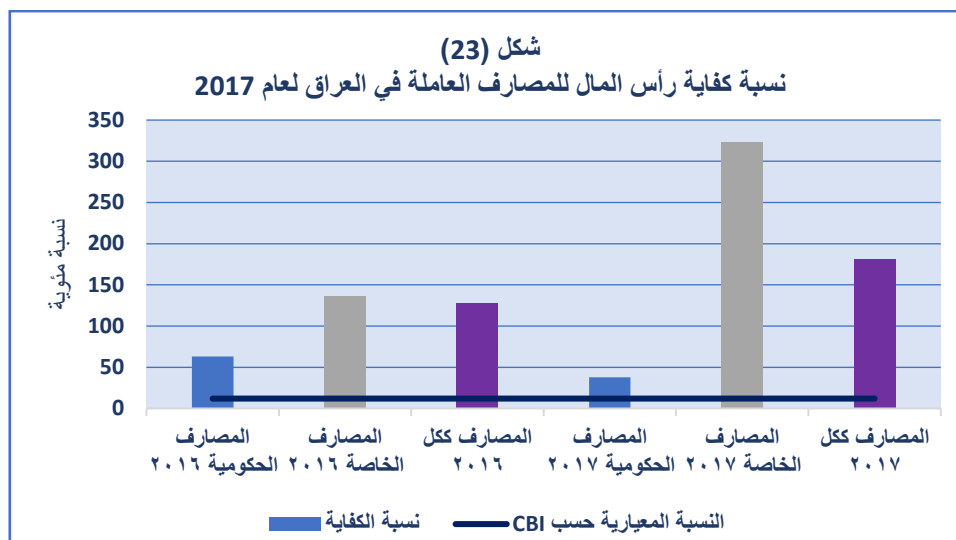
- **معادلة احتساب كفاية رأس المال حسب بازل II** = (أرباح غير موزعة + احتياطي إلزامي + احتياطي نظامي + احتياطيات أخرى + أسهم المصرف + رأس المال المكتتب + علاوات الإصدار + التخصيصات) / (الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية) * 100.
- **معادلة احتساب كفاية رأس المال حسب بازل I** = (أرباح غير موزعة + احتياطي إلزامي + احتياطي نظامي + احتياطيات أخرى + أسهم المصرف + رأس المال المكتتب + علاوات الإصدار) / (الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية) * 100.

ارتفعت نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي ككل الى (181%) في عام 2017 وهي نسبة مرتفعة جداً تعكس قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي على مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها، وبمقارنة تلك النسبة إلى مثيلتها في عام 2016 البالغة (128%) يتضح أنها ارتفعت بنسبة (41.4%)، وحافظت المصارف على هذا المستوى المرتفع من الملاءة المالية نتيجة مكونات رأس المال والتي تكون أغلبها من الشريحة الأولى من رأس المال والمتكونة من رأس المال الأساسي.

أما فيما يخص نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية حسب معيار بازل II فقد بلغت (38%) لعام 2017، منخفضة بنسبة (-39.7%) عن النسبة في عام 2016 والتي سجلت (63%)، كما موضح في الشكل (23)، يعود ذلك الى انه على الرغم من انخفاض الموجودات الا ان الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية ارتفعت، وزيادة رأس مال المصارف، وتعكس هذه النسبة المحسوبة كفاية وقدرة مالية جيدة للمصارف الحكومية تساعد على مواجهة المخاطر المحتملة.

وأن نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة بحسب معيار بازل II سجلت ارتفاعاً كبيراً إذ بلغت النسبة (323%) في عام 2017 وهي نسبة مرتفعة جداً، يعود ذلك الى ان عدد المصارف الخاصة كبير قياساً مع المصارف الحكومية إذ تم افتتاح (6) مصارف خاصة في عام 2017 والأخيرة تكون نسب كفاية رأس مالها مرتفعة جداً قياساً بالمصارف العاملة القديمة العهد إذ يكون رأس مالها عالي قياساً بالموجودات فترتفع نسبة الكفاية لديها.

يلاحظ وجود فجوة بين نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة لصالح الأخيرة ويعكس هذا الفرق أن إجمالي رأس مال المصارف الخاصة مرتفع قياساً مع المصارف الحكومية، وذلك يعود لعاملين: الأول إن عدد المصارف الخاصة أكثر من المصارف الحكومية، إذ يبلغ عدد الأولى (62) مصرف في حين أن المصارف الحكومية لا تتعدى (7) مصارف حتى عام 2017، أما العامل الثاني فهو ارتفاع رأس مال المصرف الخاص لاستجابته لتوجيهات البنك المركزي بزيادة رأس المال وكحد أدنى (250) مليار دينار، وأسهم ارتفاع موجودات مصارف القطاع الخاص أيضاً باتساع الفجوة ولكن بنسبة أقل من ارتفاع رأس المال للقطاع نفسه، وتعكس هذه النسبة العالية قدرة مصارف القطاع الخاص على مواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها.



المصدر: البنك المركزي العراقي:

- دائرة الإحصاء والأبحاث.
- دائرة مراقبة الصيرفة.

2-2 مؤشرات السيولة:

أدخلت بازل III إطاراً جديداً لتنظيم السيولة إذ ركزت على رؤوس الأموال ذات الجودة العالية (الأسهم العادية)، يتألف المعيار الجديد للسيولة من نسبة تغطية السيولة (LCR) الأمر الذي يتطلب من المصارف أن تحتفظ بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة تمكنها من مواجهة الحالات الضاغطة لمدة لا تقل عن (30) يوماً، وكذلك من نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، الذي يعد أداة رقابة بنوية في قياس مستوى السيولة.

جدول (10)

تطبيق النسب من قبل المصارف

النسبة	العام	2017	2018	2019
LCR		80%	90%	100%
NSFR		100%	100%	100%

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين.

إطار (2): نسب السيولة حسب معياري LCR، NSFR**أولاً: نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio:**

يهدف مراقبة سيولة المصارف وللتأكد من احتفاظ المصرف بمستوى كافٍ من السيولة التامة (يتم تحويلها بشكل فوري الى نقد) الى نقد للوفاء بالتزاماته خلال (30) يوم في ظل سيناريو خاص بالأوضاع الضاغطة، ويتم حسابها وفقاً للمعادلة الآتية¹:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{قيمة الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجية (30) يوماً}} \leq 100$$

ثانياً: نسبة التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio :

يهدف الرقابة على المصارف باحتفاظها بمستوى كافٍ من السيولة، يتضمن التمويل المستقر المتاح (الأموال المتاحة للمصرف وتكون إما ذاتية (حقوق ملكية)، او خارجية (ودائع)) والتمويل المستقر المطلوب (استثمارات، تأمينات)، ويجب ان لا تقل هذه النسبة عن (100%) بصفة دائمة، ويتم حسابها وفقاً للمعادلة الآتية²:

$$\text{معياري نسبة التمويل المستقر} = \frac{\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح}}{\text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100$$

(1) البنك المركزي العراقي، المنشورات، الموقع الإلكتروني:

<https://cbi.iq/documents/Controls%20on%20the%20application%20of%20Basel%20III>

(2) البنك المركزي المصري ، قطاع الرقابة والإشراف، الموقع الإلكتروني:

[http://www.cbe.org.eg/en/BankingSupervision/CircularsDL/Liquidity%20Regulation%20according%20to%20Basel%20III%20\(LCR-%20NSFR\).pdf](http://www.cbe.org.eg/en/BankingSupervision/CircularsDL/Liquidity%20Regulation%20according%20to%20Basel%20III%20(LCR-%20NSFR).pdf)

2-2-1 نسبة تغطية السيولة LCR:

طبق البنك المركزي العراقي هذه النسبة ابتداء من عام 2017 بنسبة (80%) وتتم بشكل تدريجي حتى تصل الى (100%) ويجب ان لا تقل عن هذه النسبة، وكما موضح في الجدول (10)، من أجل ان يكون المصرف قادر على ضمان تلبية التزاماته وحاجاته من السيولة لمدة (30) يوم، الأمر الذي يحول دون الوقوع في مشاكل إعسار مالي خلال الأجل القصير.

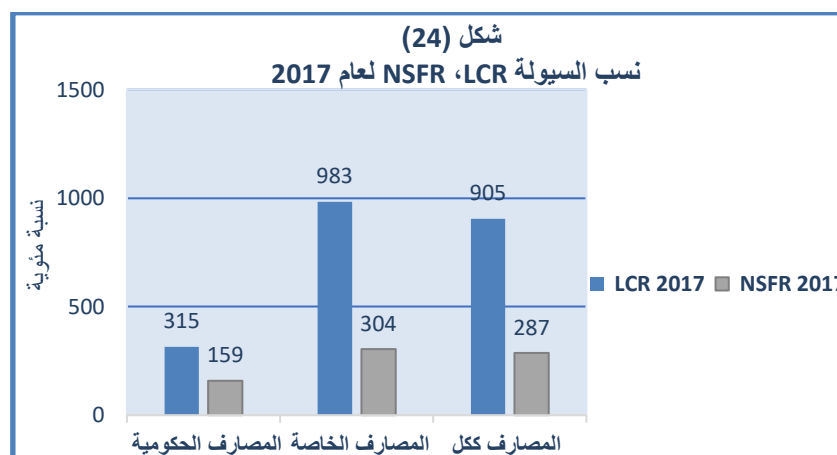
حققت المصارف العاملة في العراق معدل سيولة عالية لكلا النسبتين المشار اليهما أعلاه بلغت نسبة تغطية السيولة LCR معدل مرتفع سواء للمصارف الحكومية أو الخاصة، إذ بلغت للأولى (315%) أما المصارف الخاصة فبلغت النسبة (983%).

نجحت المصارف العراقية في تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR كقطاع مصرفي كامل، أما كمصارف منفردة فهناك بعض المصارف التي لم تستوفي النسبة المطلوبة، بينما بعض المصارف بلغت نسب عالية وصلت الى حدود مرتفعة جداً، وهذه نسب تعكس قدرتها على مواجهة أي نقص في السيولة خلال (30) يوم.

2-2-2 نسبة التمويل المستقر المتاح NSFR:

هذه النسبة تعكس قدرة المصرف على توفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته في الأجل المتوسط، حددت لجنة بازل هذه النسبة بما لا تقل عن (100%)، التي تمثل مصادر التمويل لدى المصرف (الخصوم) نسبة الى استخدامات هذه المصادر (الأصول).

حققت المصارف نسبة مرتفعة بلغت للمصارف الحكومية ما نسبته (159%) اما نظيرتها الخاصة فبلغت النسبة لديها ما نسبته (304%)، وهي نسب مرتفعة قياساً بالنسبة المحددة من قبل لجنة بازل |||، وهذا معناه ان المصارف لديها تمويل متاح مساو للتمويل المطلوب، أي ان المصارف قادرة على تمويل جانب الأصول وفقاً لما تتيحه مصادر الأموال في جانب الخصوم.



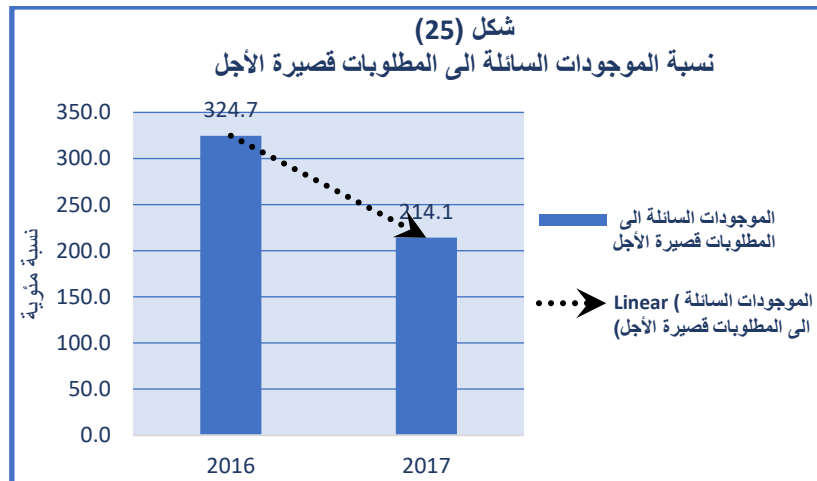
المصدر: البنك المركزي العراقي:
- دائرة العليات المالية وإدارة الدين.
- دائرة مراقبة الصيرفة.

يتمتع الجهاز المصرفي بمناسيب سيولة عالية تفوق المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، إذ إن امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة يُبقي التحدي كبيراً أمام إدارة المصارف لأنه يكون أمام مفاضلة بين الربحية والسيولة، ففي حال انخفاض مناسيب السيولة يتعرض المصرف

إلى مخاطر مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله (Bankruptcy)، وتقاس نسبة السيولة لدى المصرف فضلاً عن المؤشرين أعلاه (نسبة تغطية السيولة LCR، نسبة صافي التمويل المستقر NSFR) سيتم قياسها بواسطة أربع مؤشرات أخرى هي (الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع، الموجودات السائلة إلى النسبة المحددة من قبل البنك المركزي النقدي إلى الودائع)، وبمقارنة نسب المؤشرات المحتسبة إلى النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (30%) فإن الجهاز المصرفي يمتلك نسبة سيولة عالية تمنحه درعاً ومصدراً ضد الأزمات الناتجة عن السحوبات التي قد يواجهها، ومن ثم فإن درجة المخاطرة تكون أقل ما يمكن ويستطيع أن يتجنبها عن طريق الأرصدة السائلة المتوافرة لديه وإن كانت تؤثر على هدف الربحية للمصارف، فضلاً عن ذلك فإن المصارف لها القدرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي:

2-2-3 الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الأجل¹ :

انخفضت نسبة مؤشر الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل للجهاز المصرفي ككل إذ بلغت (214.1%) في عام 2017 مقارنة مع (324.7%) لعام 2016، وهذا الانخفاض لا يمثل خطراً على الاستقرار المالي، لأنها مرتفعة على الرغم من انخفاضها وهذه النسبة تمثل متانة مالية كبيرة للمصارف كافة (الحكومية والخاصة) في الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة سحبات المودعين ولتقديم القروض وتنعكس إيجابياً على الاستقرار المالي، إذ تضمن قدرة المصارف على الإيفاء بالتزاماتها من ودائع، فضلاً عن ضمان قدرتها على تقديم القروض للآخرين، في الوقت نفسه تقوم بتجنيبها اللجوء إلى البنك المركزي من أجل طلب السيولة.

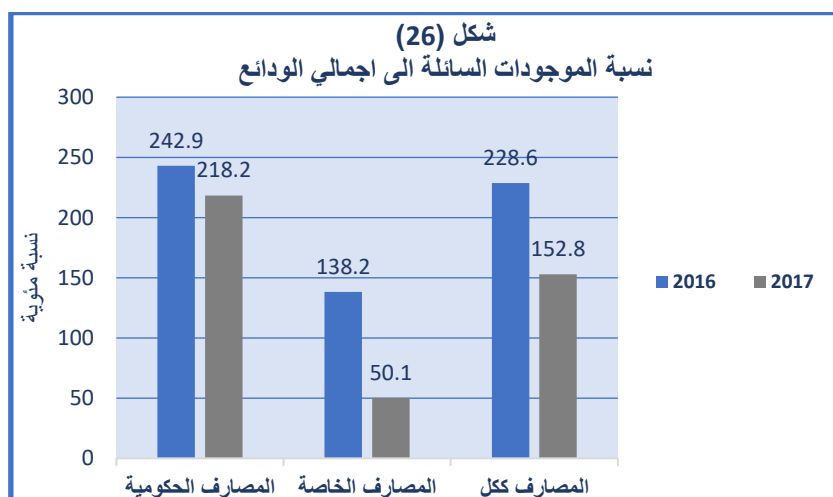


¹ المطلوبات قصيرة الأجل تتضمن (الودائع الجارية والودائع ذات الطبيعة الجارية).

4-2-2 الموجودات السائلة / إجمالي الودائع:

يعبر هذا المؤشر عن مقدار ما يحتفظ به المصرف من أصول سائلة تشمل (نقد لدى البنك المركزي فضلاً عن النقد في الصندوق والأرصدة السائلة الأخرى)، ومدى استثمارها في منح القروض بمختلف أنواعها، وقد سجل الجهاز المصرفي ككل نسبة عالية بلغت (152.8%) في عام 2017 ولكنها منخفضة عن عام 2016 والبالغة (228.6%)، أي إن الجهاز المصرفي من غير المحتمل أن يتعرض لمخاطر سيولة في الأجل القصير، وفيما يخص المصارف الحكومية فقد بلغت هذه النسبة (218.2%) عام 2017، أن هذه النسبة المرتفعة تبين قدرة المصارف الحكومية على تأدية التزاماتها المالية في آجالها، إلا أنه ينعكس سلباً على العائد والربحية، إذ إن هدف السيولة سيتعارض مع هدف الربحية وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف عوائد مالية كبيرة.

أما فيما يخص المصارف الخاصة فإنها سجلت ما نسبته (50.1%) في عام 2017 يتضح أن المصارف الخاصة على الرغم من سيولتها العالية إلا أنها أقل كفاءة في مواجهة التزاماتها المالية قياساً بالمصارف الحكومية، فضلاً عن توسعات المصارف الحكومية على المستوى المحلي والدولي مما قد يؤدي إلى احتفاظه بهذه الأرصدة لتقوية ثقة المودعين به وتدعيم عمله المصرفي، إلا أن المصارف الخاصة هي الأفضل في عدم الاحتفاظ بنسبة عالية من الرصيد النقدي من النسبة المذكورة مما تعكس توجهاً واضحاً نحو توظيف الأموال القابلة للإقراض (Loanable Funds).

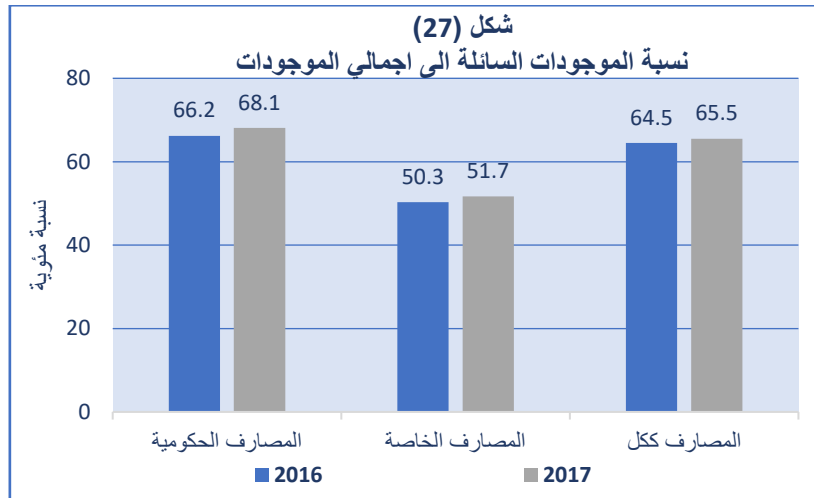


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org>

2-2-5 الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات:

توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصرف بأصول سائلة لمواجهة سحبيات المودعين وقياسها نسبة إلى إجمالي الموجودات لدى المصرف، ارتفعت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي ككل إلى (65.5%) في عام 2017 وهي نسبة مرتفعة، وهذا يعكس الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي في ظل ارتفاع درجة المخاطرة في البلد Country Risk*، ولكنها في الوقت نفسه تعد نسبة منخفضة قياساً بالمؤشرين السابقين، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في إجمالي الموجودات إذ انخفضت من (220.5) ترليون دينار في عام 2016 إلى (156.4) ترليون دينار عام 2017، إلا أن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات لم تتغير كثيراً عن عام 2016 نظراً لأن الموجودات السائلة انخفضت هي الأخرى من (142.6) ترليون دينار عام 2016، إلى (102.4) ترليون دينار عام 2017.

على صعيد المصارف الحكومية فقد ارتفعت هذه النسبة إلى (68.1%) في عام 2017 بعد أن سجلت (66.2%) خلال عام 2016، أيضاً ارتفعت إلى (51.7%) لدى المصارف الخاصة في عام 2017، مقارنة مع عام 2016 والبالغة (50.3%)، والشكل (27) يوضح ذلك.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org>

2-2-6 الائتمان النقدي / الودائع**:

حدّد البنك المركزي العراقي نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع بنسبة لا تتجاوز (70%)¹، انخفضت نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع لدى الجهاز المصرفي ككل إلى (56.6%) في عام 2017 وهي

* درجة المخاطر في العراق: نظراً للأوضاع الاقتصادية والأمنية غير المستقرة فإن درجة المخاطر في العراق تكون مرتفعة وبالتالي يستوجب درجة كبيرة من التحوط.

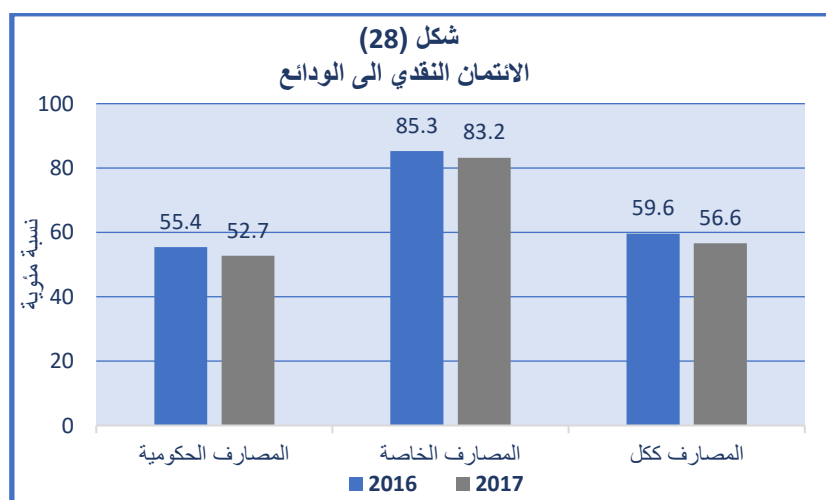
** الودائع تشمل (جارية، توفير، ثابتة لجميع الآجال).

¹ استناداً إلى قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بجلسته المرقمة (1533) في 2016/1/17.

ضمن النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والتي تعكس قدرة المصارف على توظيف الأموال المتاحة لديها والمتأتية من الودائع لتلبية الطلب على القروض والسلف، منخفضة عن عام 2016 والبالغة (59.5%) نتيجة ارتفاع حجم الودائع، وبلغت النسبة نفسها لدى المصارف الحكومية (52.7%) في عام 2017 منخفضة بنسبة (4.8%-) عن عام 2016 والبالغة (55.4%)، وذلك نتيجة ارتفاع الودائع إلى (58.4) ترليون دينار في عام 2017 بعد ان سجلت في عام 2016 (53.8) ترليون دينار بنسبة ارتفاع (8.5%)، بالمقابل ارتفاع حجم الائتمان النقدي بنسبة (3.2%) إذ سجلت في عام 2017 (30.8) ترليون دينار مقابل (29.8) ترليون دينار في عام 2016، يلاحظ إن معدل ارتفاع الودائع أكبر من معدل ارتفاع الائتمان النقدي، وهذا يشير إلى احتفاظ المصارف الحكومية بسيولة فائضة قابلة للتوظيف دون المساس بالنسبة المعيارية المذكورة وعدم تحملها مخاطر اضافية.

أما على صعيد المصارف الخاصة فبلغت النسبة (83.2%) في عام 2017 وهي منخفضة عن عام 2016 والبالغة (85.3%)، أن المصارف الخاصة متقدمة على المصارف الحكومية بتقديم القروض، وهذه حالة مغايرة عن عام 2016 اذ كانت المصارف الحكومية هي من تتقدم على المصارف الخاصة.

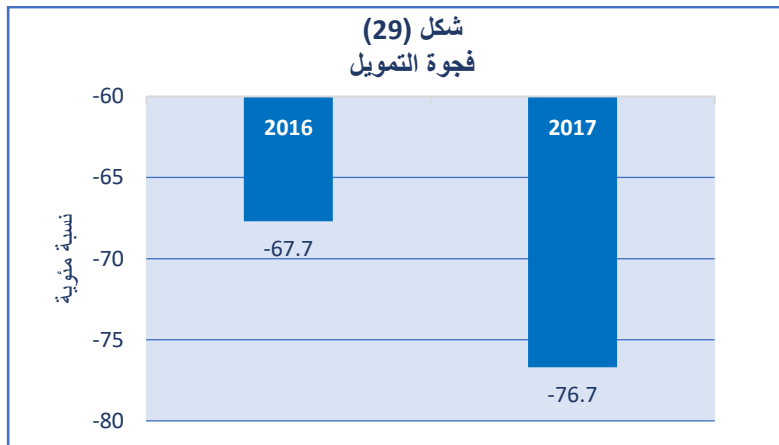
ان المصارف الحكومية تحتفظ بسيولة أكثر من المقرر وتقوم بتوظيف منخفض للودائع، أن الذي يشجع المصارف التجارية على هذا السلوك هو منحها أسعار فائدة منخفضة على الودائع مقابل القروض وهذا يتجسد في معدل هامش الفائدة الدائنة والمدينة (Spread) لدى الجهاز المصرفي التجاري العراقي، إذ بلغ (7.5%) في عام 2017، مرتفعاً عن عام 2016 والذي سجل (7.3%)، في حين ان معدل هامش الفائدة المحدد والمعياري هو (3%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org>

2-2-7 فجوة التمويل (فجوة الائتمان):

يقصد بفجوة الائتمان الفرق بين الائتمان النقدي والودائع إلى الائتمان النقدي¹، وقد توسعت هذه الفجوة في عام 2017 بنسبة (13.2%) مقارنة مع عام 2016 إذ بلغت الفجوة في عام 2017 ما نسبته (-67.7%) إلى الائتمان النقدي، يعود ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الودائع بنسبة أكبر من معدل نمو الائتمان النقدي، إذ بلغ نمو الودائع في عام 2017 (7.4%) وبقيمة (67) ترليون دينار عن عام 2016، بينما بلغ معدل نمو القروض نسبة (1.8%) وبقيمة (37.9) ترليون دينار في عام 2017 مرتفعاً عن عام 2016 البالغة (37.2) ترليون دينار، أدى ذلك إلى اتساع الفجوة، إن ارتفاع الفجوة بين عامي 2016 و 2017 يعود إلى قلة عرض القروض والسلف مقارنة بالطلب عليها، بسبب فرض المصارف أسعار فائدة مرتفعة فضلاً عن فرض شروط ائتمان غير ميسرة، إن الفجوة مغطاة بأكثر من قيمتها بكثير من الودائع، مما يستوجب من المصارف مراقبة مستويات السيولة والإقراض لديها وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة، أي إدارة رشيدة للموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي، أن ارتفاع الفجوة معناه أن المخاطر التي تتعلق بالثقة بالجهاز المصرفي منخفضة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org>

¹ أنظر في ذلك:

- البنك المركزي العُماني، تقرير الاستقرار المالي العُماني 2017، الإصدار 5، ص 55.
- <http://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2016-08-22-1.2700768>
- مصرف قطر المركزي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2014، ص 78.

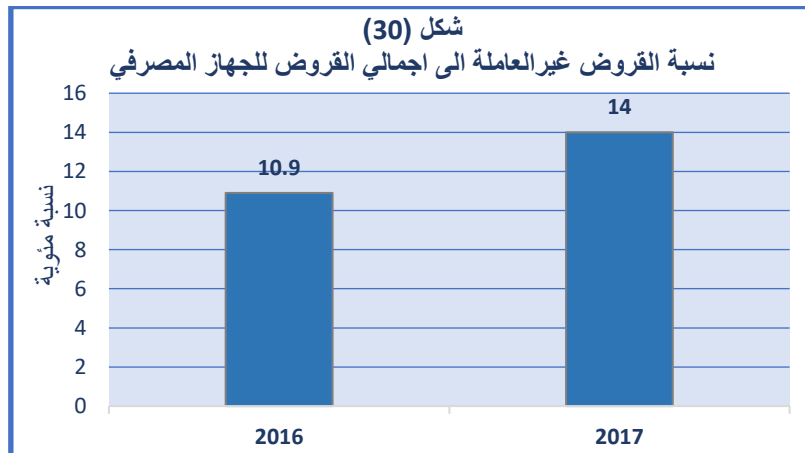
3-2 مؤشرات جودة الموجودات:

تشكل جودة ونوعية الموجودات حجر الأساس لمستوى مصداقية معدلات رأس المال، لكون معظم مخاطر الإعسار المالي في المؤسسات المصرفية تنجم غالباً عن طريق نوعية الموجودات أو مصاعب تحويلها إلى سيولة عند الحاجة إليها وتقاس جودة الموجودات من خلال النسب الآتية:

2-3-1 نسبة القروض غير العاملة / إجمالي القروض:

سجلت القروض غير العاملة لدى المصارف العراقية في عام 2017 ارتفاعاً مقارنة مع عام 2016، وتحملت المصارف الحكومية العبء الأكبر من القروض غير العاملة مقارنة مع المصارف الخاصة مما تشكل مخاطر على وضع الجهاز المصرفي، ما يشير إلى أنها قد تؤثر بشكل أو بآخر في مؤشر الاستقرار المالي في العراق، إذ ارتفع إجمالي القروض غير العاملة لدى المصارف العراقية الحكومية والخاصة إلى (4.3) ترليون دينار في عام 2017، مرتفعة بنسبة (30.3%) عن عام 2016 والبالغة (3.3) ترليون دينار، وتوزعت القروض غير العاملة لعام 2017 بواقع (3.1) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(1.1) ترليون دينار للمصارف الخاصة، وهذا يشير إلى أن المصارف الحكومية أكثر عرضة لمخاطر عدم التسديد مقارنة بالمصارف الخاصة نظراً لأن المصارف الحكومية تمنح قروض تفوق ما تمنحه المصارف الخاصة.

من ناحية أخرى، بلغت نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض لدى **الجهاز المصرفي ككل** عام 2017 (14%) مرتفعة بنسبة (28.4%) عن عام 2016، وهي نسبة مرتفعة جداً قياساً بالنسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي بنسبة (2 - 5%)¹، كما موضحة في الشكل (30).



المصدر: البنك المركزي العراقي:

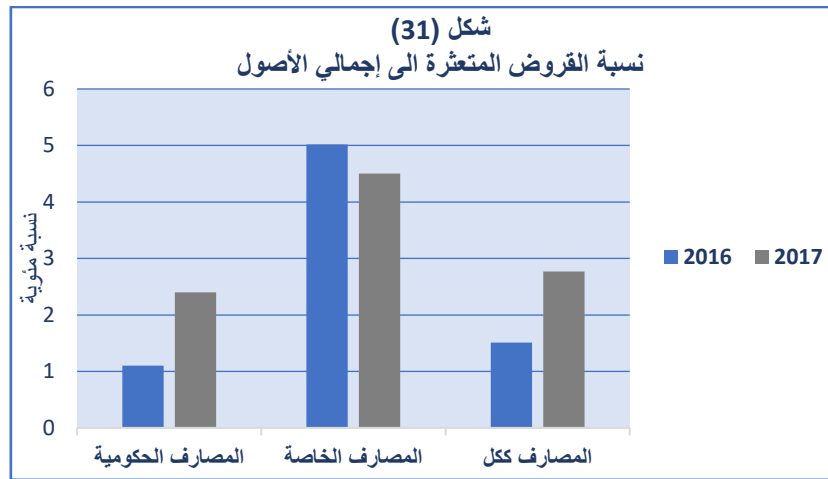
- دائرة الإحصاء والأبحاث.

- الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org>

¹ وليد عيدي عبد النبي ، البنك المركزي العراقي وتطوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية، البنك المركزي العراقي ، www.cbi.iq

2-3-2 نسبة القروض غير العاملة / إجمالي الموجودات:

ارتفعت نسبة القروض غير العاملة (الديون المشكوك في تحصيلها) إلى إجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي ككل خلال عام 2017، إذ بلغت النسبة (2.77%) مقابل (1.51%) عام 2016، بنسبة ارتفاع (83.4%)، أن هذه النسبة المرتفعة تعكس ضخامة موجودات الجهاز المصرفي، على الرغم من انخفاضها في عام 2017، إلا أنها مرتفعة وبلغت في عام 2017 (156) ترليون دينار، تعكس موقفاً جيداً وسليماً للمصارف العاملة في العراق من ناحية حجم الموجودات خلال عام 2017، أما فيما يخص المصارف الحكومية فارتفعت إلى (2.4%) بسبب انخفاض الموجودات بنسبة (-33.6%)، أما نسبة المصارف الخاصة فانخفضت إلى (4.5%) في عام 2017، وكما موضح في الشكل (31).

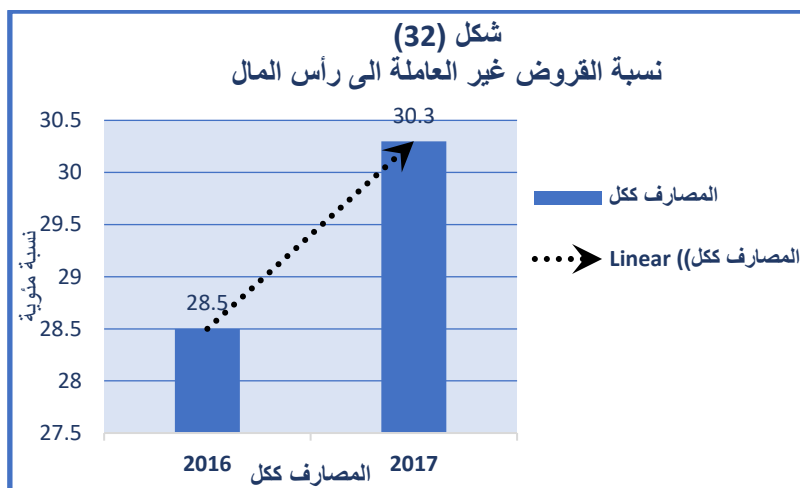


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

2-3-3 نسبة القروض غير العاملة / رأس المال:

إن ارتفاع نسبة القروض غير العاملة إلى رأس المال يعطي إشارة واضحة عن حجم المخاطر في المؤسسات المصرفية وبالتالي يؤثر على مؤشر الاستقرار المالي في العراق، وهو ما ظهر جلياً لدى المصارف الحكومية ولو بنسبة طفيفة على الرغم من ضخامة حجم قروضها وضآلة حجم رؤوس أموالها، لكن تقادم تلك النسبة في ميزانيات المصارف الحكومية قد أعطى دلالة على وجود مخاطر مالية فيها بشكل لا يقبل الشك، ما يستدعي من الجهات الرقابية إيلاء هذا الأمر قدراً عالياً من الأهمية لتفادي أية حالة تعثر محتملة قد تحصل مستقبلاً.

ارتفعت نسبة القروض غير العاملة إلى رأس المال عام 2017 إلى (30.3%) مقارنة بالنسبة ذاتها عام 2016 البالغة (28.5%) بالنسبة لإجمالي المصارف، نتيجة ارتفاع الديون المتعثرة وخصوصاً لدى المصارف الحكومية، كما موضح في الشكل (32).

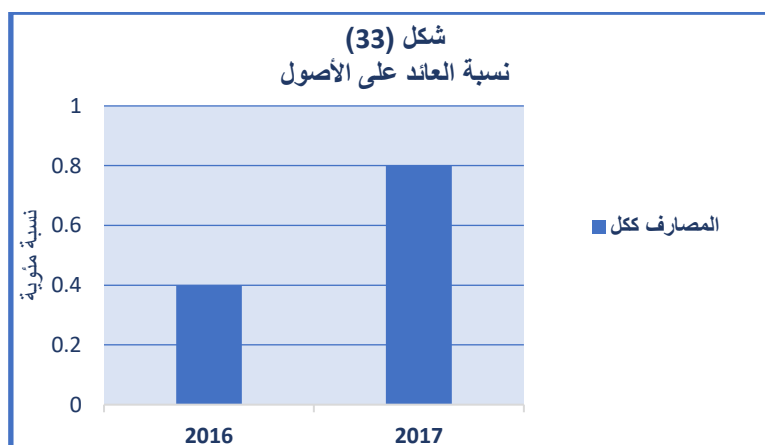


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

4-2 مؤشرات الإيرادات والربحية:

2-4-1 نسبة العائد على الموجودات¹:

ارتفعت نسبة العائد على الموجودات الى (0.8%) في نهاية عام 2017 مقارنة بنسبتها نهاية عام 2016 البالغة (0.4%) بالنسبة للمصارف ككل، يعود ذلك إلى تحسن ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة زيادة استثماراتها وتوظيفاتها المالية خلال عام 2017، والتحسن النسبي في الأوضاع السياسية والأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد، فضلاً عما أفرزته حالة الموازنة العامة للدولة الناجمة من ارتفاع أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تأثيرات وتداعيات جمّة انعكست بشكل أو بآخر على نتائج أعمال القطاعات الاقتصادية كافة ولا سيما المؤسسات المالية والمصرفية منها على حد سواء ما أدى الى زيادة مكاسبها وأرباحها السنوية وكما موضح في الشكل (33).



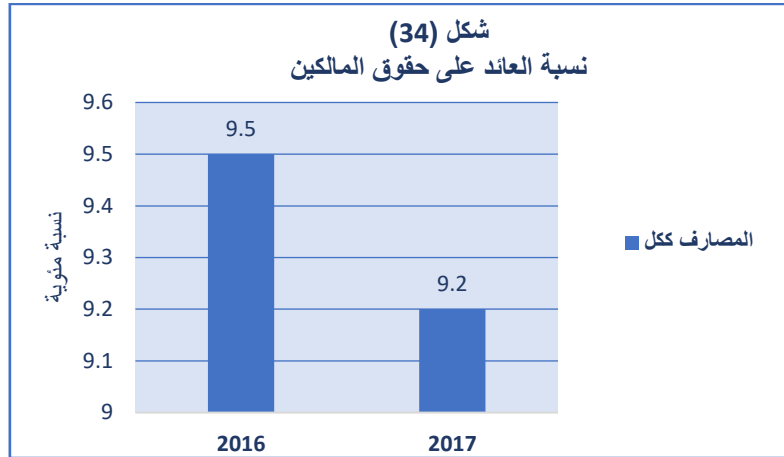
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

¹ تُحتسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية:

- نسبة العائد على الموجودات = صافي الأرباح (قبل وبعد الفوائد والضرائب، الأرباح باستثناء الأرباح الطارئة وغيرها) / إجمالي الموجودات.

2-4-2 نسبة العائد على حقوق المالكين¹:

انخفضت نسبة العائد على حقوق المالكين نهاية عام 2017 إلى (9.2%) للمصارف الحكومية والخاصة، بعد أن بلغت نهاية عام 2016 (9.5%)، وتعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون أصحاب رأس المال في المؤسسة المالية وكفاءة الشركة ومدى نجاحها في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين، وكما مبين في الشكل (34).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

¹ يُحتسب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية:

• صافي الأرباح / معدل رأس المال

قياس المؤشر التجميعي للاستقرار

المصرفي في العراق

3- قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق

تزايد الاعتماد على قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي من قبل عددٍ من البنوك المركزية حول العالم بوصفه يعطي صورة أفضل عن سلامة وأداء الجهاز المصرفي بدلاً من الاعتماد على مؤشرات منفردة، ولاسيما بعد الأزمات والتقلبات التي شهدتها العالم سواء ما كانت على مستوى الاقتصاد أم السياسة التي لها تأثير في الاستقرار المصرفي، ولأن الأخير من غير الممكن قياسه وتقييمه على أساس مؤشر واحد فقط من دون الأخذ بالحسبان المؤشرات الأخرى العاكسة لحالة أداء الجهاز المصرفي، فقد تم بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية الملائمة لطبيعة الجهاز المصرفي العراقي، وتتمثل هذه النسب في كفاية رأس المال والسيولة والربحية وجودة الموجودات ومخاطر الصرف الأجنبي والتركزات المصرفية الموضحة تفصيلها في الجدول (11)، إذ إن هذه المؤشرات تعكس مدى سلامة الجهاز المصرفي العراقي فضلاً عن تحليل مستوى المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي ككل.

إن بعض المؤشرات من المتوقع أن ترتبط بعلاقة طردية مع المؤشر التجميعي (كفاية رأس المال، الربحية، جودة السيولة والتركزات المصرفية) في حين أن المؤشرات الأخرى سيكون لها علاقة عكسية مع مؤشر الاستقرار المالي (جودة الموجودات ومخاطر الصرف الأجنبي).

جدول (11)

مؤشرات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق

نوع العلاقة	الأوزان Weights	المتغيرات Variables	المؤشر الفرعي* Sub - Indices
+	0.166	رأس المال الأساس + رأس المال المساند / الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية	كفاية رأس المال
-	0.166	صافي القروض المتعثرة / رأس المال المساند	جودة الموجودات
	0.166	القروض المتعثرة / إجمالي القروض	
+	0.166	العائد / الموجودات	الربحية
	0.166	العائد / حقوق الملكية	
+	0.166	الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات	جودة السيولة
	0.166	الموجودات السائلة / المطلوبات القصيرة الأجل	
-	0.166	صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية / رأس المال	مخاطر الصرف الأجنبي
	0.166	المطلوبات بالعملة الأجنبية / إجمالي المطلوبات	
+	0.166	ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة / إجمالي الودائع	التركزات المصرفية
	0.166	القروض للحكومة المركزية والمؤسسات العامة / إجمالي القروض	

إطار (3): خطوات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق

ان **المؤشر التجميعي** هو مؤشر مركب ويتم حسابه وفقاً للخطوات الآتية:

1- تحويل بيانات المتغيرات الى قيم معيارية Standardization¹ بوساطة المعادلة الآتية:

$$Z = \frac{A - \text{Min}}{S.D.}$$

إذ أن:

A: القيم الحقيقية لبيانات المؤشر الفرعي.

Min: تمثل القيمة الصغرى للبيانات.

S.D: تمثل الانحراف المعياري للبيانات.

Z: تمثل القيمة المعيارية للمتغير.

وتراوح قيمة المؤشر ما بين (0 - ∞)، كلما كانت القيمة قريبة من الصفر فهو دلالة على أن الاستقرار المصرفي يواجه مخاطر بدرجة أكبر من الاستقرار، في حين انه كلما ابتعدت القيمة من الصفر فهو دلالة على أن المؤشر التجميعي مستقر وحجم المخاطر أقل.

2- **تحديد الأوزان:** تم تحديد أوزان متساوية (جميع المتغيرات الفرعية لها أهمية متساوية) للمتغيرات الخاصة بالمؤشرات المذكورة في الجدول (11)، وهناك طرائق أخرى لمنح الأوزان مثل²:

- تقديرات الخبراء (Expert Judgment)

- تحليل العناصر الأساسية (Principal Components Analysis)

- التحليل العاملي (Factor Analysis)

3- **جمع القيم المعيارية الموزونة** للحصول على قيم المؤشرات الفرعية.

4- **حساب المتوسط للمؤشرات الفرعية** للحصول على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي تم عن طريق حساب المتوسط للمؤشرات الفرعية وحسب المعادلة الآتية:

$$BSI = \frac{\sum^1 Z1 + \sum^2 Z2 + \sum^2 Z3 + \sum^2 Z4 + \sum^3 Z5 + \sum^2 Z6}{N}$$

إذ أن:

BSI: المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي Banking Stability Index.

Z₁-Z₆: قيم المؤشرات الفرعية Sub-Index.

N: تمثل عدد المتغيرات والبالغة (11) متغير.

1 يوجد عدد من الطرق في تحويل البيانات الى قيم معيارية Standardization ولكل طريقة مزاياها وعيوبها، ولكن استخدام الطريقة المذكورة أعلاه تعد من أفضل الطرق استناداً الى Rabi Mishra and others ، للمزيد ينظر:

- Rabi Mishra, Puneet Verma, and Sanket Bose (2015), Operationalising Financial Inclusion Index as a Policy Lever: Uttar Pradesh (in India)- A Case Study, Journal of Mathematics and Statistical Science, Vol. 1, Issue 4, pp 149-165

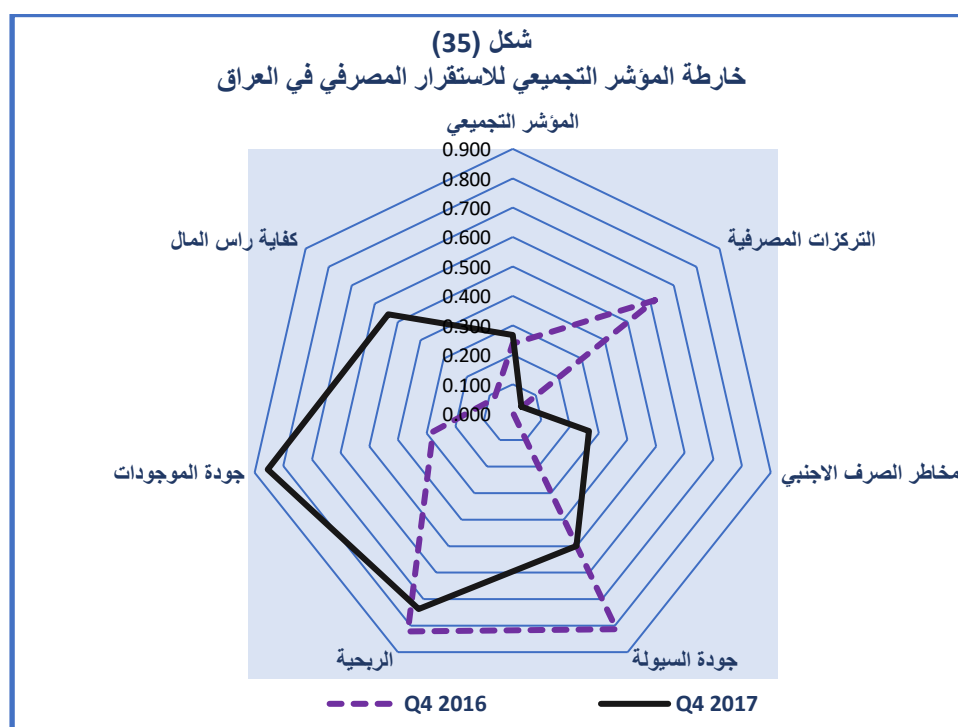
2- OECD, (2008), Handbook on Constructing Composite Indicators Methodology and User Guide, Organization for Economic Co-Operation and Development, pp31-33. Available at:

www.oecd.org/publishing/corrigenda

اتجاهات الاستقرار المصرفي في العراق:

3-1 خارطة الاستقرار المصرفي:

إن خارطة الاستقرار المصرفي تقدّم موجزاً بطريقة بيانية لربط التغيرات في المخاطر والظروف التي تؤثر في الاستقرار المصرفي، وتُعدّ أيضاً أداة لمراقبة التغيرات في المؤشرات المؤثرة في الاستقرار المصرفي، إذ يشير الشكل (35) الى تمتع القطاع المصرفي العراقي بحالة من الاستقرار على الرغم من التقلبات التي شهدتها مكونات الاستقرار المصرفي أثناء المدة (2016-2017)، ويُعدّ استقرار الجهاز المصرفي وعدم تعرضه لأزمة مصرفية أثناء المدة المذكورة حالة إيجابية، ومدى متابعة البنك المركزي لأوضاع المصارف، ولاسيما أنّ الاقتصاد العراقي شهد تحسناً نسبياً نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي يُعدّ المصدر الأساس لإيرادات الدولة العراقية، فضلاً عن التطورات الايجابية للوضع الأمني في البلاد، وارتفاع في رؤوس أموال المصارف.

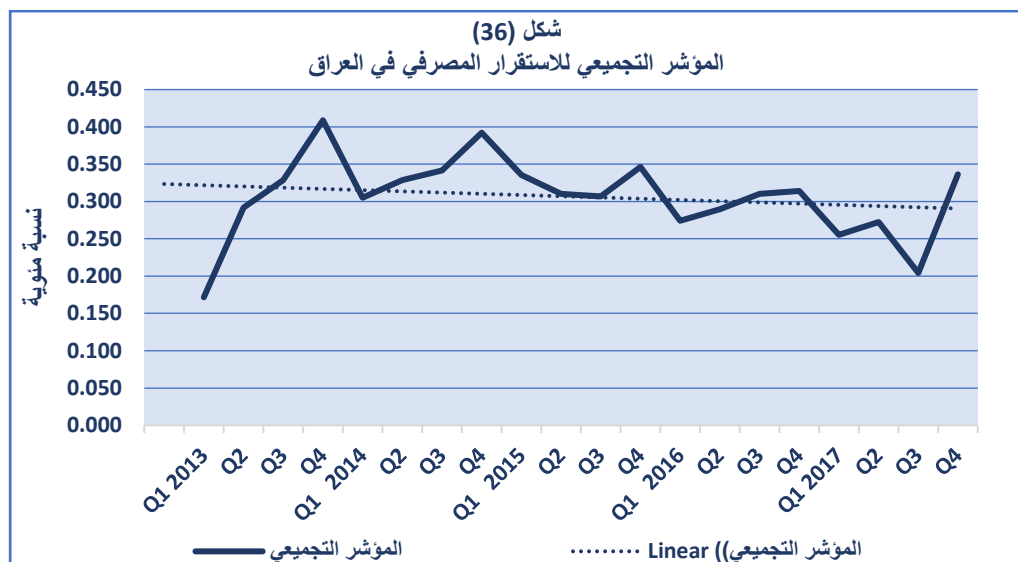


المصدر: البنك المركزي العراقي:

- دائرة الإحصاء والأبحاث.
- دائرة مراقبة الصيرفة.

3-2 المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي:

إن تقييم مستوى الاستقرار المصرفي بواسطة المؤشر التجميعي يعتمد بالدرجة الأساس على مكونات المؤشر التجميعي واتجاهاته، إن قيم المؤشر التجميعي المقدرة سجلت ارتفاعاً في ثلاث مؤشرات وانخفاض في المؤشرات الثلاثة الأخر أثناء عام 2017، وعلى النحو المبين بالشكل (35)، ولكن الاتجاه العام لها يبين أنها منخفضة نسبياً مما يشير الى استقرار الجهاز المصرفي ومن غير المتوقع أن يتعرض الى أزمات أو مشاكل في الأجل القصير، إذ تشير القيم المقدرة الى حالة من الاستقرار في الجهاز المصرفي العراقي أثناء عام 2017، إذ سجل المؤشر التجميعي في الربع الرابع من عام 2017 (0.26) مرتفع بنسبة (13%) عن الربع الأخير من عام 2016، وعلى النحو المبين في الجدول (12) والشكل (35)، وأن السبب الرئيس في ارتفاع المؤشر التجميعي يعود الى أن مؤشرات الاستقرار المصرفي الثلاث التي ارتفعت وهي (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، مخاطر الصرف الأجنبي)، كانت نسبة ارتفاعها عالية جداً، إذ يعكس الأول حالة من انخفاض المخاطر، في حين يؤثر الثاني والثالث ارتفاع مخاطر الاستقرار المصرفي، إن مؤشر جودة الموجودات على الرغم من ارتفاعه وتأثيره السلبي في مؤشر الاستقرار المصرفي إلا أن مؤشر الكفاية كان ذا أثر أكبر في المؤشر التجميعي نظراً إلى أن نسبة ارتفاع الأول كان (207.1%) في حين أن نسبة ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال بلغت (733.3%)، أما مؤشر مخاطر الصرف الأجنبي شهد نسبة ارتفاع عالية جداً وأعلى نسب تغير من بقية المؤشرات، ولاسيما وإن لمؤشر مخاطر الصرف الأجنبي تأثيراً سلبياً في مؤشر الاستقرار المصرفي ويدل على أن المخاطر التي قد تواجه تقلبات سعر الصرف كبيرة ولها تأثيرات كبيرة على التضخم، في حين شهدت مؤشرات الربحية والسيولة والتركزات المصرفية حالات انخفاض، انعكس تأثير المؤشرين الأولين على مؤشر الاستقرار المصرفي ولكن بنسب قليلة نظراً إلى أن نسب تغير هذه المؤشرات في عام 2017 قياساً مع عام 2016 كانت قليلة وبمقارنتها مع المؤشرات المرتفعة، إذ أن نسب الارتفاع كانت عالية مقارنة مع المؤشرات المنخفضة، إذ أن انخفاض الربحية لدى المصارف يدل على أن المصارف لا تسهم في دعم النمو الاقتصادي من أثناء منح المزيد من الائتمان، من ناحية أخرى انخفاض مؤشر التركيز المصرفية لم يؤثر أيضاً في ارتفاع المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في عام 2017،



جدول (12)

تقديرات المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2016-2017

المؤشر	العام	Q4 2017	Q4 2016
المؤشر التجميعي		0.268	0.239
كفاية رأس المال		0.525	0.063
جودة الموجودات		0.854	0.278
الربحية		0.737	0.822
جودة السيولة		0.499	0.814
مخاطر الصرف الاجنبي		0.266	0.003
التركزات المصرفية		0.038	0.618

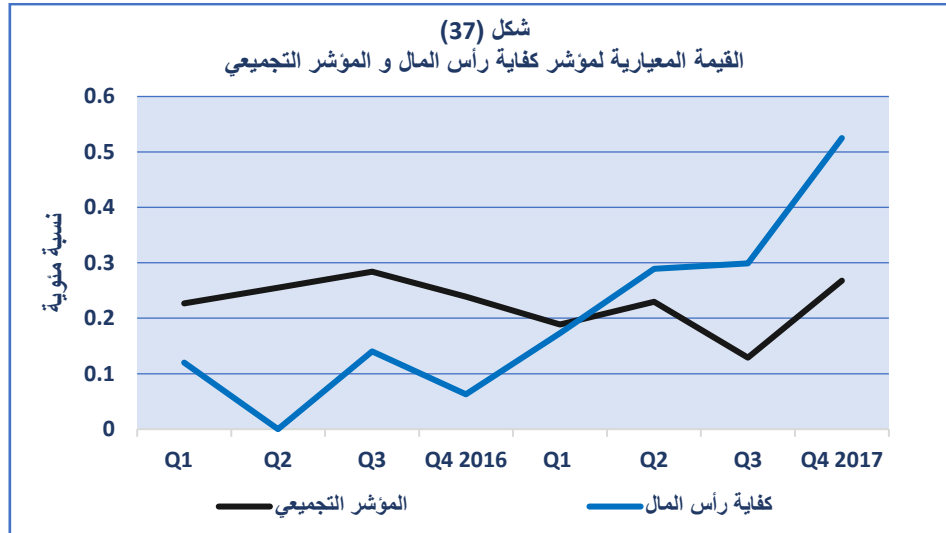
المصدر: البنك المركزي العراقي:

- دائرة الإحصاء والأبحاث.

- دائرة مراقبة الصيرفة.

3-2-1 مؤشر كفاية رأس المال:

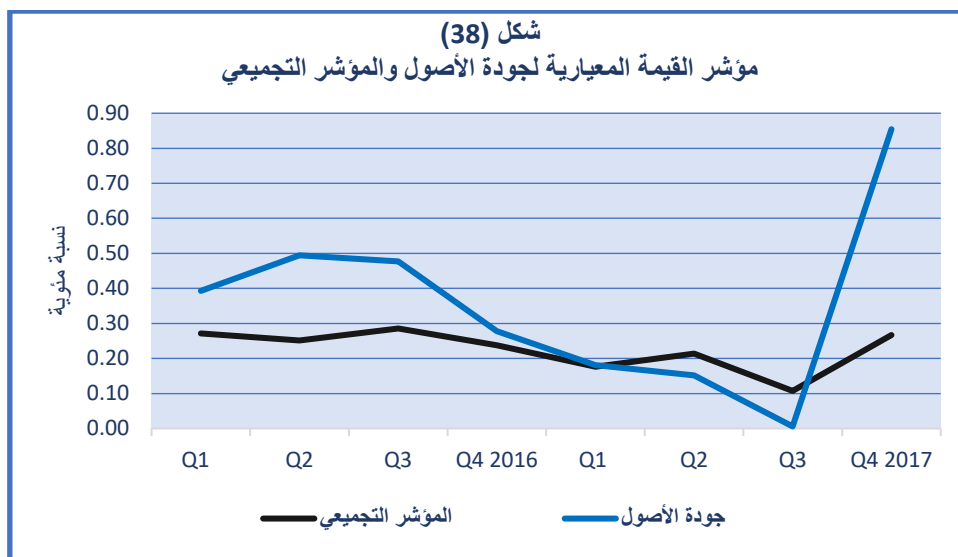
ارتفعت القيمة المعيارية لمؤشر كفاية رأس المال الى (0.525) في عام 2017 بنسبة ارتفاع (733.3%) عن عام 2016، وهذا يدل على أنّ المصارف العاملة في العراق تملك متانة مالية عالية جداً وبنسب مخاطر منخفضة جداً أثرت في ارتفاع المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي بشكل إيجابي وفَعّال.



يوضح الشكل (36) أنَّ مؤشر كفاية رأس المال سجل أعلى نسب مرتفعة في الربع الأخير من عام 2017 بنسبة (0.52) وهو تغير ايجابي وكبير في مؤشر الكفاية مقارنة مع عام 2016، إذ سجل الربع الأخير من عام 2016 نسبة (0.06)، وجاء هذا الارتفاع في عام 2017 نتيجة زيادة رأس مال المصارف جزاء تأسيس (6) مصارف محلية خاصة إسلامية.

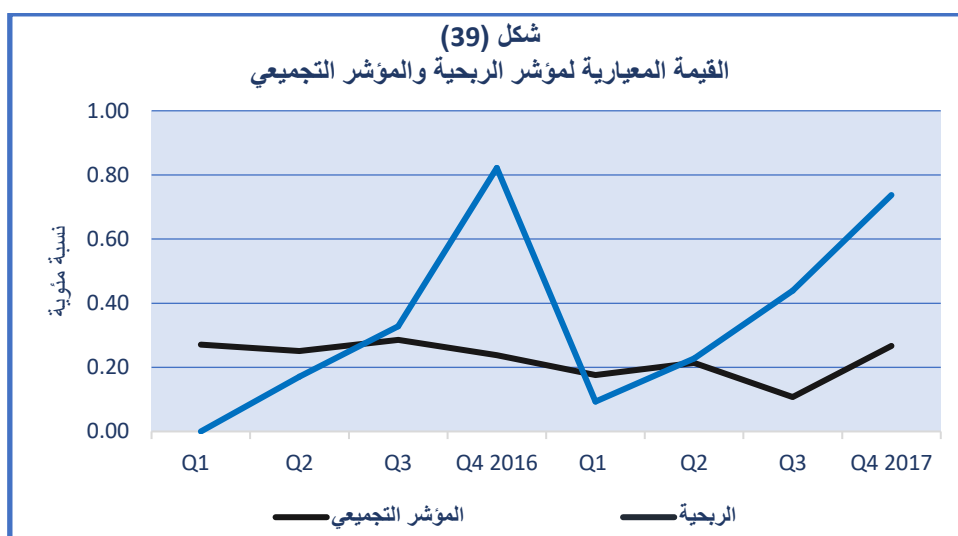
3-2-2 مؤشر جودة الموجودات:

ارتفعت القيمة المعيارية لمؤشر جودة الموجودات ارتفاعاً كبيراً في الربع الأخير من عام 2017 مقارنة مع قيمتها في عام 2016، إذ بلغت في الربع الأخير من عام 2016 (0.28)، وارتفعت حتى وصلت في عام 2017 الى (0.85)، على النحو المبين في الشكل (37)، إن هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع نسبة القروض المتعثرة الى كل من رأس المال وإجمالي القروض أثناء عام 2017، وهذا الارتفاع في قيمة مؤشر جودة الموجودات على الرغم من أنه ضمن المستويات المقبولة إلا أنه سبب انخفاضاً في قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.



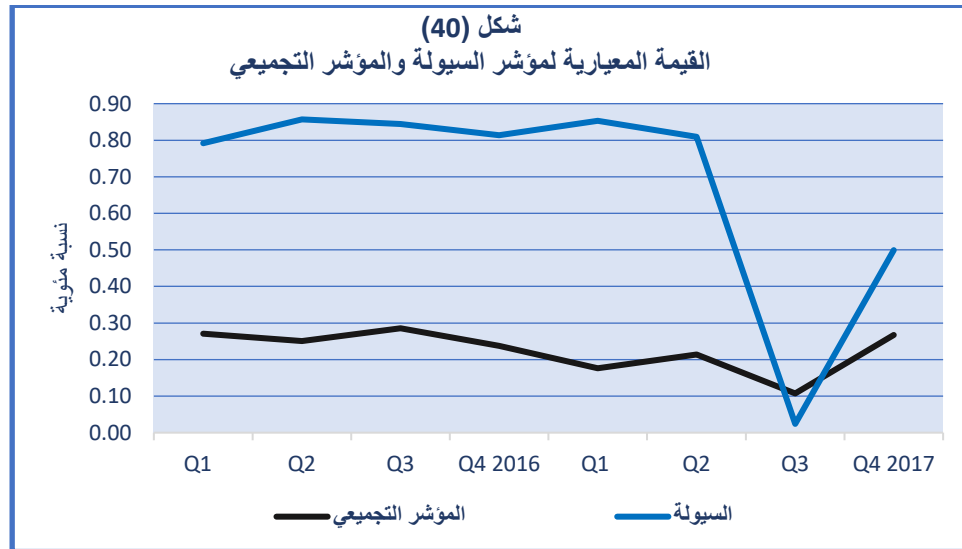
3-2-3 مؤشر الربحية:

تذبذبت القيمة المعيارية لمؤشر الربحية أثناء عام 2017، بعد أن سجلت اتجاهها مرتفعاً في عام 2016، إذ سجل الربع الأخير من عام 2016 أعلى نسبة أثناء عامي (2016-2017)، بنسبة (0.82)، واخذ المؤشر اتجاهها متذبذباً من الربع الأول وحتى الربع الرابع من عام 2017، إذ انخفض المؤشر انخفاضاً ملحوظاً بلغ في الربع الأول (0.09) وعاود الارتفاع في الربع الأخير من عام 2017 بنسبة (0.74) على النحو المبين في الشكل (38)، وهذا الارتفاع نتيجة طبيعية للانخفاض الكبير الذي شهد حجم الأصول نتيجة انخفاض فترة الموجودات الأخرى لقيام المصارف الحكومية بعمليات تسوية وإعادة تقييم لأصولها، وقد أثر هذا الارتفاع الايجابي في قيمة مؤشر الربحية على ارتفاع قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.



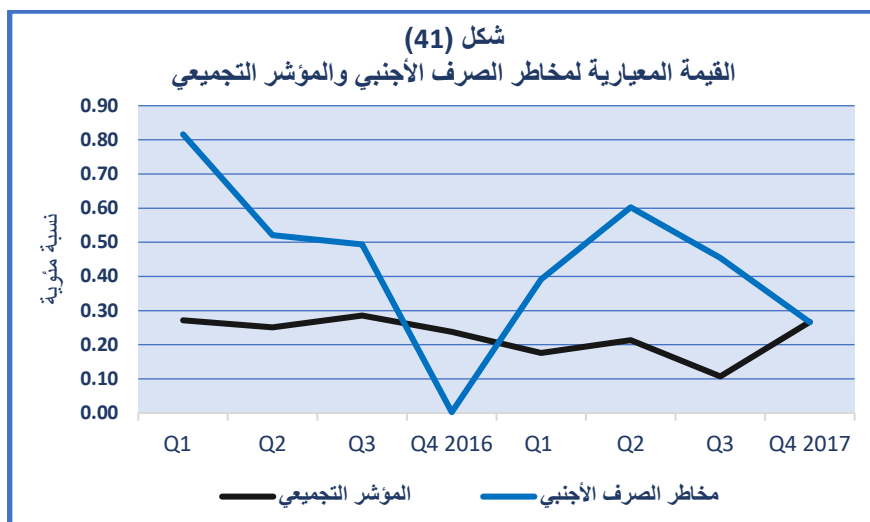
3-2-4 مؤشر السيولة:

يلحظ أنّ قيمة مؤشر السيولة أخذ اتجاهًا تنازلياً أثناء عام 2017، إذ انخفض من (0.81) في الربع الأخير من عام 2016 الى (0.50) في الربع الأخير من عام 2017، نتيجة انخفاض الموجودات السائلة، وعلى النحو المبين في الشكل (39)، وجاء الانخفاض في قيمة مؤشر السيولة نتيجة لارتفاع نسبة الموجودات السائلة الى المطلوبات قصيرة الأجل، في الربع الأول من عام 2017 شهدت النسبة أعلى ارتفاع لها إذ بلغت (322.1%)، من ناحية أخرى سجلت نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الودائع انخفاضاً كبيراً من (228.5%) في الربع الرابع من عام 2016 الى (152.8%) في الربع الرابع من العام 2017، من ناحية أخرى فإن الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات لم تشهد تغييرات ملحوظة أثناء عامي (2016-2017)، وإجمالاً فإن انخفاض مؤشر السيولة لم يؤثر كثيراً في المؤشر التجميعي.



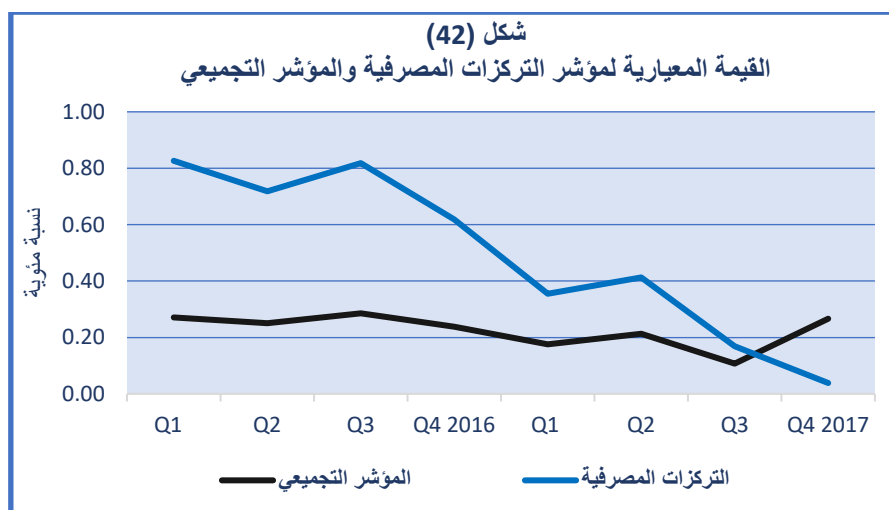
3-2-5 مؤشر مخاطر الصرف الأجنبي:

ارتفعت القيمة المعيارية لمؤشر مخاطر الصرف الأجنبي ارتفاعاً كبيراً أثناء عام 2017 إذ سجلت (0.266)، بنسبة تغير (8766.6%) عن قيمتها البالغة (0.003) في عام 2016، وهي نسبة مرتفعة نسبياً، يعود ذلك الى ارتفاع الموجودات بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية بنسبة (38.3%) يقابلها انخفاض المطلوبات الأجنبية بنسبة (-29.7%)، وعلى الرغم من الارتفاع في هذا المؤشر إلا أنه لا يشكل مخاطر عالية على الاستقرار المالي في ظل استقرار أسعار الصرف في العراق، والشكل (40) يبين اتجاه هذا المؤشر مع المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.



3-2-6 مؤشر التركزات المصرفية:

إنّ القيمة المعيارية لمؤشر التركزات المصرفية انخفضت الى (0.038) في الربع الرابع من عام 2017، بنسبة انخفاض (93.8%) عن الربع المماثل من عام 2016، ويلاحظ ان المؤشر أخذ اتجاهًا تنازلياً أثناء عامي 2016 و 2017، سجل الربع الأول من عام 2016 أعلى قيمة أثناء العامين إذ بلغ (0.83) حتى بلغ المؤشر أقل قيمة بنسبة (0.04) على النحو المبين في الشكل (41)، إذ أن انخفاض قيمة هذا المؤشر يمثل انخفاض الدعم المشروط بالجدارة الانتمانية للحكومة ومؤسساتها الاقتصادية للاستقرار المصرفي.



اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية

4- اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (Macro-Stress Testing)

تُعدُّ اختبارات الضغط أداة لإدارة المخاطر، ولاسيما بعد الأزمة المالية العالمية، ويُعدُّ إجراء اختبارات الضغط أيضاً من أدوات المراقبة المكتبية off-site supervision لأداء المصارف. وإنَّ طبيعة ودرجة الترابط بين القطاعين الحقيقي والمالي تجعل من الضرورة بمكان دراسة التطورات والتغيرات في أحد القطاعين أو كليهما ومدى تأثيرها في القطاع الآخر لأن أي مخاطر أو صدمات يتعرض لها القطاع الحقيقي قد تشكل مصادر خطر على القطاع المالي والعكس صحيح.

لذا فإن تحليل مدى استقرار القطاع المصرفي العراقي يتطلب تحليلاً للأوضاع في الاقتصاد الحقيقي من خلال بناء سيناريوهات ملائمة، وبهذا الصدد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات الكلية الأساسية ومتوسطة الشدة والأكثر شدة لغرض تقييم قدرة الجهاز المصرفي -المكون الأساس للقطاع المالي العراقي- على تحمل تلك الصدمات والاستمرار بأداء وظائفه الأساسية دون المساس بحقوق المودعين.

1-4 ما المقصود باختبارات الضغط:

اختبار الضغط هو تحليل "ماذا لو" what if الذي يأخذ الحالة بشكل عام ولكنه يفترض تغيرات جوهرية في واحد أو أكثر من المتغيرات لغرض ملاحظة ما هو تأثيرها على المتغيرات الأخرى وتمثل أيضاً أداة لقياس سلامة ومرونة مؤسسة مالية معينة أو النظام المالي ككل تحت سيناريوهات وأحداث قاسية مختلفة، فهي تمرين كمي لمفهوم (ماذا لو؟) لتقدير ماذا سوف يحدث في رأس المال والأرباح والتدفق النقدي للمؤسسات المالية بشكل فردي أو للنظام إجمالاً في حال تحقق بعض المخاطر.

إنَّ نشأة اختبارات الضغط بوصفها أداة لم تكن في مجال التمويل، ولكن في العلوم التقنية، بالمعنى الواسع فإن اختبارات الضغط هي تقنية أو أسلوب لقياس استقرار المؤسسة أو النظام تحت ظروف مختلفة غير مرغوب فيها في مجال التمويل، وتستخدم اختبارات الضغط لتقييم المحفظة الاستثمارية لمؤسسة معينة أو لقياس استقراره مؤسسة معينة وتسمى اختبارات الضغط الجزئية micro-stress tests، ولاحقاً هذه الطريقة استخدمت لاختبار استقرار مجموعة من المؤسسات المالية سوية أو للنظام المالي ككل والتي قد تؤثر في إجمالي الاقتصاد وتسمى اختبارات الضغط الكلية Macro-Stress Tests والتي سيتم استخدامها في هذا التقرير.

4-2 أهمية اختبارات الضغط الكلية:

- أ- قياس قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات الخارجية.
- ب- اكتشاف الاختلالات ونقاط الضعف.
- ج- تحديد هوامش المخاطرة المقبولة ودرجات المرونة المطلوبة.
- د- قياس درجة حساسية القطاعين المالي والمصرفي للمتغيرات في الأسواق المالية وفي البيئة الاقتصادية الكلية.
- هـ- قياس وتقدير الخسائر المحتملة غير المتوقعة التي قد تنتج عن أحداث نادرة لا تحصل في ظل الظروف الاعتيادية.

4-3 السيناريوهات الكلية:

لغرض استخدام اختبارات الضغط الكلية، يتم عادة افتراض ثلاثة سيناريوهات على النحو الآتي:

أ- سيناريو الوضع الحالي (Baseline Scenario):

يتم في هذا السيناريو اختيار المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلة في النموذج من خلال التنبؤ بها باستخدام النماذج القياسية الملائمة.

ب- سيناريو متوسط الشدة (Medium Stress Scenario):

يتم في هذا السيناريو افتراض صدمات متوسطة الشدة ومناسبة لكل متغير.

ج- سيناريو الأكثر شدة (Severe Stress Scenario):

يتم في هذا السيناريو افتراض صدمات أقسى شدة من المتوسطة الشدة ومناسبة لكل متغير.

ونظراً إلى طبيعة الاقتصاد العراقي فقد تم اختيار بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وهي أسعار النفط العالمية لتأثيرها الواضح على الأوضاع المالية كافة في العراق وعلى النمو الاقتصادي ومن ثم على القطاع المصرفي، ومعدل النمو الاقتصادي الذي يعكس كل التطورات في الاقتصاد الكلي وتأثيره في النشاط المصرفي ولاسيما القروض المتعثرة، فضلاً عن متغير الإنفاق الحكومي الذي يعد من المؤشرات ذات التأثير الواضح في الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي ومن ثم في قدرة المشاريع والأفراد على الالتزام بمعاملاتهم المالية مع المصارف.

وفي هذا السياق، تم إجراء اختبار لمرونة الجهاز المصرفي العراقي وقدرته على تحمل حدوث صدمات سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي، من خلال بناء نموذج وفقاً لمنهجية الانحدار الذاتي للمتجه (Vector Autoregressive Model VAR) وتم استخدام نسبة القروض المتعثرة كمقياس للتعثر المالي وذلك نظراً إلى توافر البيانات بشكل فصلي ولمدة تسمح بإجراء اختبارات الضغط.

ويهدف النموذج إلى إجراء نمذجة للعلاقة بين التعثر المالي للمصارف وأية صدمات ذات صلة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ولاسيما المتغيرات المشار إليها آنفاً لقياس تأثيرها في معدل نمو القروض المتعثرة للمدة (2010 Q1) الى (2017 Q3) وقد اتخذ النموذج الشكل الدالي الآتي:

$$NPL = F(GGDP, OILP, EG)$$

اذ ان:

NPL: نسبة القروض المتعثرة.

GGDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

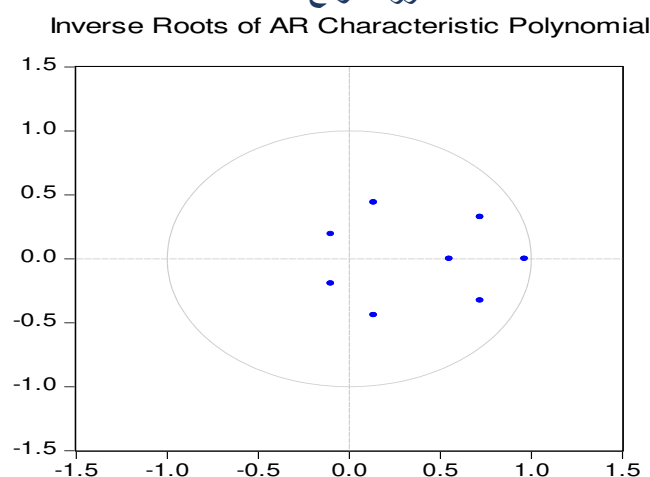
OIL P: أسعار النفط.

GGE: معدل نمو الإنفاق الحكومي.

وقد تم إجراء الاختبار وفقاً لثلاث سيناريوهات تمثل الأول بالسيناريو الأساس وتم بوساطته التنبؤ بقيم المتغيرات الداخلة في النموذج المقدرة أثناء المدة من الفصل الرابع 2017 الى غاية الفصل الرابع 2018 أما السيناريوهان الآخران فهما السيناريو المتوسط الشدة والسيناريو العالي الشدة، وقد تم إجراء الاختبارات لكل متغير على حدة بافتراض ثبات بقية المتغيرات، وبعد إجراء اختبار استقرار نموذج VAR المقدر تبين أنه مستقر من الناحية الإحصائية وصالح للقيام بعملية التنبؤ على النحو المبين في الشكل (42):

شكل (43)

استقرار نموذج VAR



يبين الجدول (13) السيناريوهات المفترضة التي تعكس الصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد العراقي اذ سيكون هنالك انخفاض في جميع المتغيرات وبمعدلات مختلفة، أي إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سينخفض بمقدار (1.9%) وأسعار النفط العالمية ستخفض بمقدار (\$10-) ومعدل نمو الإنفاق الحكومي سينخفض بمعدل (1.9%) في

السيناريو المتوسط الشدة، وانخفاض أكثر بالنسبة للسيناريو العالي الشدة وعلى النحو المبين في الجدول (13).

جدول (13)

سيناريوهات الصدمة المعتمدة في نموذج الـ (VAR)

المتغيرات	GGE	OIL P	GGDP
السيناريوهات	معدل نمو الإنفاق الحكومي %	أسعار النفط العالمية \$	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %
السيناريو المتوسط الشدة	-1.9	-10	-1.9
السيناريو العالي الشدة	-2.5	-25	-2.5

4-3-1 تأثير الصدمة السلبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في نسبة الديون المتعثرة:

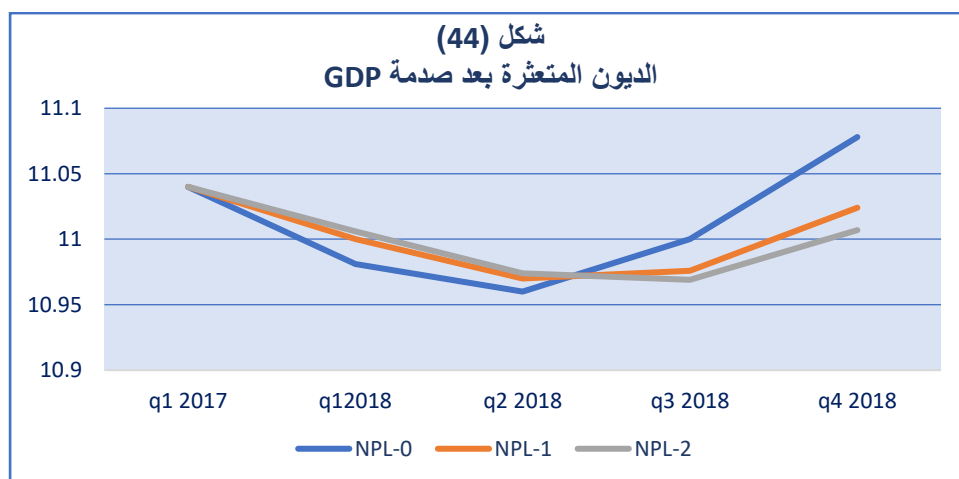
ان التأثير السلبي لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على معدل نمو الديون المتعثرة يرجع أساساً الى انكماش النشاط الاقتصادي بصورة عامة والذي يترتب عليه انخفاض دخل المقترضين ومن ثم قدرتهم على دفع أصل الدين والفوائد المترتبة عليه.

ويبين الجدول (14) أنّ الانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد أدى الى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة للجهاز المصرفي في الفصلين الأول والثاني من عام 2018 إذ ارتفعت نسبة الديون المتعثرة من (10.981%) للسيناريو الأساس (NPL₀) الى (11%) للسيناريو المتوسط الشدة (NPL₁) و(11.006%) للسيناريو الأكثر شدة (NPL₂) وقد جاء الارتفاع بنسب قليلة وذلك قد يعود الى ضعف العلاقة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي، أما في الفصلين الثالث والرابع من عام 2018 فقد تلاشت صدمة انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبدأت نسبة نمو الديون المتعثرة بالانخفاض تدريجياً لكلا الفصلين، مما يشير الى قدرة القطاع المصرفي على تحمل الصدمة الناتجة من انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

جدول (14)

سيناريوهات التنبؤ بنسبة الديون المتعثرة بعد صدمة GDP

السنوات	2017	2018			
السيناريوهات	الفصل الرابع %	الفصل الأول %	الفصل الثاني %	الفصل الثالث %	الفصل الرابع %
السيناريو الأساس	11.040	10.981	10.960	11.000	11.078
السيناريو المتوسط الشدة	11.040	11.000	10.970	10.976	11.024
السيناريو العالي الشدة	11.040	11.006	10.974	10.969	11.007



يبين الشكل (43) أنَّ الصدمة السلبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد أدت الى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة للسيناريو المتوسط الشدة (NPL_1) والسيناريو العالي الشدة (NPL_2) عن السيناريو الأساس (NPL_0) في الفصلين الأول والثاني من سنة 2018، إلا أنَّ الصدمة بدأت بالتلاشي في الفصلين الثالث والرابع من عام 2018 إذ انخفض منحني السيناريو المتوسط والسيناريو العالي الشدة عن السيناريو الأساس.

4-3-2 تأثير الصدمة السلبية لأسعار النفط العالمية في نسبة الديون المتعثرة:

يبين الجدول (15) العلاقة بين أسعار النفط العالمية ونسبة القروض المتعثرة لدى الجهاز المصرفي العراقي والذي من المتوقع أن تكون عكسية، ولكن النتائج أظهرت تأثير طردي لهذه العلاقة في الفصل الأول والثاني العام 2018 إذ أدى افتراض انخفاض أسعار النفط العالمية الى انخفاض نسبة القروض المتعثرة، أما الفصل الثالث والرابع فقد ظهر تأثير عكسي للعلاقة وهو التأثير المتوقع فقد أدى افتراض انخفاض أسعار النفط العالمية الى زيادة نسبة القروض المتعثرة من (11.000%) للسيناريو الأساس الى (11.014%) و (11.021%) للسيناريوهين المتوسط الشدة والأكثر شدة للفصل الثالث 2018، في حين ارتفع من (11.078%) للسيناريو الأساس الى (11.145%) و (11.178%) للسيناريوهين المتوسط الشدة والعالي الشدة للفصل الرابع 2018، إنَّ ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في الفصلين الثالث والرابع يعكس أثر أسعار النفط في القروض المتعثرة في حال استمرار انخفاض أسعارها، إلا أنَّ هذا الأثر الطفيف يؤكد ضعف العلاقة بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي في الاقتصاد العراقي من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن نجاح السياسة المالية بتوفير الإنفاق اللازم، ولاسيما الجاري منه من خلال الإبقاء على مستوى الأجور والرواتب وغيرها على الرغم من ارتفاع حجم عجز الموازنة العامة للدولة من (-3.9) مليار دينار عام 2015 الى (-12.6) مليار دينار عام 2016 أي الإبقاء على

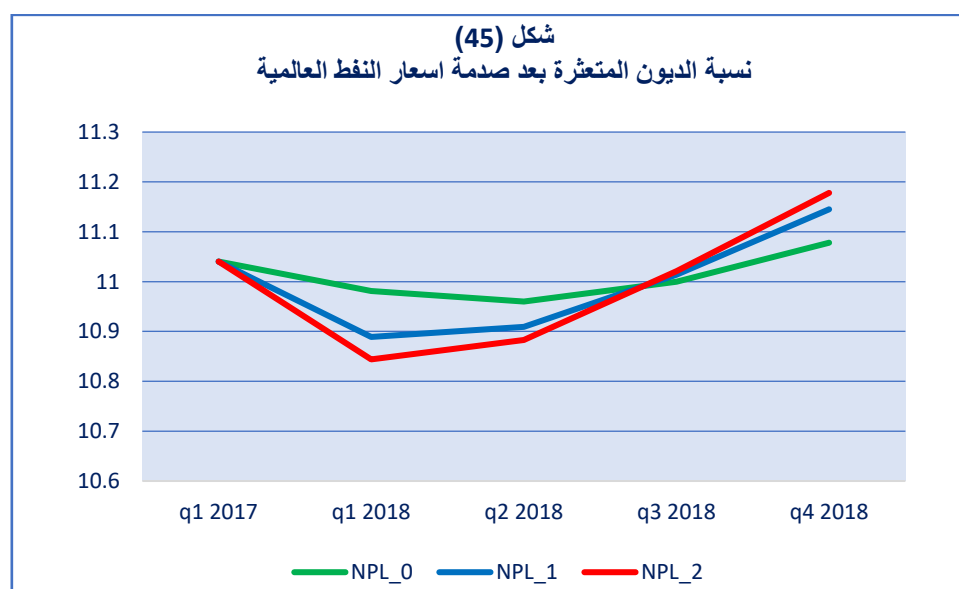
مستوى دخل الافراد نفسه، لاسيما العاملين في القطاع العام، فضلاً عن اتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية لتوفير السيولة اللازمة في الاقتصاد من خلال مبادرة البنك المركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتخفيض سعر السياسة من (6%) الى (4%) في عام 2016.

جدول (15)

سيناريوهات التنبؤ بنسبة الديون المتعثرة بعد صدمة أسعار النفط العالمية

السنوات	2018				2017
	الفصل الرابع %	الفصل الثالث %	الفصل الثاني %	الفصل الأول %	الفصل الرابع %
السيناريو الأساس	11.040	10.981	10.960	11.000	11.078
السيناريو المتوسط الشدة	11.040	10.889	10.909	10.014	11.145
السيناريو العالي الشدة	11.040	10.844	10.883	10.021	11.178

يبين الشكل (44) العلاقة بين أسعار النفط العالمية ونسبة القروض المتعثرة، إذ أدى انخفاض أسعار النفط العالمية وفقاً للسيناريوهات المفترضة إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في الفصلين الثالث والرابع من عام 2018 إذ ارتفعت منحنى نسبة القروض المتعثرة للسيناريو المتوسط الشدة (NPL₁) ومنحنى السيناريو العالي الشدة (NPL₂) عن منحنى السيناريو الأساس (NPL₀).



3-3-4 تأثير الصدمة السلبية لمعدل نمو الإنفاق الحكومي في نسبة الديون المتعثرة:

فيما يخص تأثير معدل نمو الإنفاق الحكومي في نسبة الديون المتعثرة فقد ظهرت النتائج عكس المتوقع، إذ أن المتوقع أن يؤدي الانخفاض في معدل نمو الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة، إلا أن تقدير التنبؤات وفقاً لأ نموذج VAR قد أظهر أن انخفاض معدل نمو الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الديون المتعثرة لجميع الفصول كلّ على حدة إلا أن مقارنة النسب بين الفصول تبين لنا ارتفاع النسبة في الفصلين الثالث والرابع عن الفصلين الأول والثاني وهذا يعكس التأثير في المدى القصير لانخفاض معدل نمو الإنفاق الحكومي في نسبة الديون المتعثرة، إذ ارتفعت نسبة الديون المتعثرة من (10.906%) في الفصل الثاني 2018 إلى (11.005%) في الفصل الرابع 2018 للسيناريو المتوسط، وارتفعت من (10.888%) في الفصل الثاني 2018 إلى (10.982%) في الفصل الرابع 2018 للسيناريو العالي الشدة على النحو المبين في جدول (16).

جدول (16)

سيناريوهات التنبؤ بنسبة الديون المتعثرة نتيجة الصدمة السلبية في معدل نمو الإنفاق الحكومي

السنوات السيناريوهات	2018				2017
	الفصل الرابع %	الفصل الثالث %	الفصل الثاني %	الفصل الأول %	الفصل الرابع %
السيناريو الأساس	11.078	11.000	10.960	10.981	11.040
السيناريو المتوسط الشدة	11.005	10.934	10.906	10.943	11.040
السيناريو العالي الشدة	10.982	10.914	10.888	10.931	11.040

البنية التحتية للنظام المالي في العراق

5- تطورات البنية التحتية المالية

1-5 مفهوم البنية التحتية المالية:

تُعَدُّ البنية التحتية المالية من أهم التحديات التي تواجه تطور القطاع المالي والمصرفي وهي تؤدي دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار المالي، والبنية التحتية المالية هي مجموعة المؤسسات والقوانين وأنظمة دفع تعمل على توفير الخدمات والمعلومات المالية المتقدمة بأقل تكلفة وبسرعة عالية وبطريقة آمنة وتلبي متطلبات كل الزبائن وفي كل الأوقات، ويربط البعض تطور البنية التحتية المالية بنظام المدفوعات ونظام تسوية الأوراق المالية لأن نظام المدفوعات الكفوء يساعد في إنجاز معاملات الدفع بسرعة وكلفة أقل.

2-5 تطور البيئة التشريعية للجهاز المصرفي

عمل البنك المركزي العراقي على وجود بيئة تشريعية ملائمة توطر العمل المالي والمصرفي وقد صدرت قوانين وتعليمات عدة لغرض خلق بنية مالية تحتية تساعد على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، ومن أهمها: قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004، قانون المصارف (94) لسنة 2004، قانون مكافحة غسل الأموال رقم (39) لسنة 2015، قانون المصارف الإسلامية، التعليمات رقم (4) لسنة 2010.

استكمالاً لدوره الرقابي والإشرافي وفي إدارة السياسة النقدية فقد أصدر البنك المركزي العراقي قانون رقم (82) في عام 2017 وهو قانون خاص بتعديلات قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 ومن أهم التعديلات هو زيادة رأس مال البنك المركزي العراقي الى ترليون دينار وكذلك تعديل المادة (27) الخاصة بإدارة الاحتياطي الرسمي من النقد الأجنبي إذ أجازت للبنك المركزي ان يعقد الصفقات على الأصول الأجنبية للدولة وفقاً لأفضل الممارسات وأهداف السياسة النقدية، وكذلك تعديل على المادة (30) إذ يكون القرض الممنوح للمصرف مقابل فائدة يحددها البنك المركزي على وفق متطلبات السوق وتم أيضاً تعديل المادة (48) إذ سمح للبنك أن يختار شركة دولية تقوم بمهام المراجعة الخارجية والتدقيق المالي مدة خمس سنوات.

وتضمن قانون البنك المركزي مواد قانونية متعددة تدعم الاستقرار المالي إذ فرضت المادة (29) على المصارف وضع احتياطي على شكل ارصدة نقدية لدى البنك المركزي وفي حالة عجز المصرف على الاحتفاظ بالحد الأدنى يخضع لغرامة لحين تغطية العجز وأتاحت المادة (30) للبنك المركزي منح قرض الملجأ الأخير للمصارف ولمدة ثلاث أشهر لقاء ضمانات وموافقة وزارة المالية.

أما قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 فتضمن مواد قانونية عدة تدعم الاستقرار المالي ومنها الفقرة (4) من المادة (3) التي أكدت منع استخدام كلمة مصرف أو مشتقات هذه الكلمة وبأية لغة أما المادة (4) فجاءت لتنظيم عملية منح التراخيص لتأسيس المصارف أو فروع المصارف الأجنبية وحددت المادة (14) الحد الأدنى لرأس المال المصارف وأعطت صلاحية للبنك المركزي بتعديل هذا المتطلب كلما وجدت ضرورة لزيادة رؤوس أموال المصارف في حين أكدت المادة (16) على كفاية رأس المال وقد حددتها بنسبة (12%).

وقد ركز قانون المصارف على الانكشافات الائتمانية الكبيرة (التركزات الائتمانية) بأن لا تتجاوز نسبة (15%) من رأس المال وأعطت للبنك المركزي العراقي حق التعديل وقد تم تخفيض هذه النسبة الى (10%) من رأس المال وحسب التعليمات رقم (4) لسنة 2010 ووضعت المواد من (30 الى 33) من قانون المصارف محددات عدة للمصارف في الائتمان والاستثمارات إذ ان مجموع التركيزات لا تتجاوز نسبة (400%) من رأس المال وإجمالي التركيزات للشخص الواحد لا تتجاوز (25%) من رأس المال والاحتياطيات وتكون بموافقة البنك المركزي العراقي، أما الاستثمارات فقد تم تحديد نسبة (20%) من رأس المال والاحتياطيات أو نسبة اقل يحددها البنك المركزي.

في حين بينت المادة (54) أنه يجوز للبنك المركزي العراقي أن يقوم بتبادل المعلومات حول الموضوعات الرقابية بين البنك المركزي وسلطة الرقابة المصرفية في دول أخرى، ويستند في ذلك على توقيع مذكرات تفاهم مع هذه الجهات، وقد تم توقيع مذكرات التفاهم مع بعض الدول العربية والدول الإقليمية، وهنالك مذكرات تفاهم قيد الإنجاز ما يتيح للبنك المركزي الحصول على معلومات رقابية لها أهمية في تحديد المخاطر والالتزام بالأنظمة والتعليمات وخاصة ما له علاقة بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك تبادل الخبرات المصرفية.

وقد صدرت التعليمات رقم (1) لسنة 2017 التي تخص قواعد العناية الواجبة للعملاء والمؤسسات المالية والتي جاءت مستندة الى المادة رقم (10) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015 وقد بينت المادة (2) من التعليمات المذكورة أنفاً القواعد التنظيمية للعناية الواجبة وهي (عدم الجواز التعامل بالحسابات مجهولة الهوية أو الرقمية وتحديد هوية العميل والمستفيد الحقيقي، فهم الغرض وطبيعة نشوء العلاقة مع العميل، واستخدام نظم آلية ترافق العلاقة مع العميل بصورة مستمرة، اتخاذ اجراءات العناية الواجبة بنفسها وعدم الاعتماد على الطرف الثالث).

وقد بينت المادة (8) من التعليمات أنَّ على المؤسسات المالية أن تلتزم بوضع قواعد لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تضمن تصنيف العملاء إلى فئات وفقاً لدرجات المخاطر وأهميتها النسبية ووضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر بما يتناسب وكل درجة، وهذه الدرجات هي (عملاء ذوو مخاطر عالية، عملاء ذوو مخاطر متوسطة، عملاء ذوو مخاطر منخفضة).

وقد صدر دليل الحوكمة المصرفية في عام 2017 بالاستناد الى قانون المصارف وقانون غسل الأموال وقانون المصارف الإسلامية والتعليمات رقم (4) وقد تمَّ غمَّ إلى المصارف لغرض بيان الرأي ونظم البنك المركزي مجموعة من ورش العمل لدراسة ومناقشة دليل الحوكمة، وقد بين هذا الدليل اللجان التي تنبثق من مجلس الإدارة ومهام كل لجنة ومن هذه اللجان (لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة التدقيق، لجنة الترشيح والمكافأة، لجنة إدارة المخاطر، لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، اللجنة الائتمانية، لجنة الاستثمار، لجنة تقنية المعلومات والاتصالات).

أما الفصل الرابع من الدليل فقد تطرق الى الإدارة التنفيذية العليا وحدد الصفات الواجب توافرها للإدارة التنفيذية وحسب الشروط التي وضعها البنك المركزي، وحدد الدليل كذلك أهم الواجبات المناطة بالإدارة العليا وتم أيضاً تحديد أهم التشكيلات الأساسية لتحقيق الرقابة والشفافية والإفصاح ومنها (التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، الرقابة والتفتيش، إدارة المخاطر، إدارة الامتثال).

وكذلك في عام 2017 صدر دليل حماية المستهلك والذي غمَّ على المصارف وشركات التحويل المالي وشركات خدمات الدفع الإلكتروني وجاء مستنداً إلى التعليمات رقم 427/7/1/9 في 2016/11/17 وأيضاً بالاستناد إلى المبادئ الدولية الخاصة بالتوعية المصرفية الصادرة عن مجموعة العشرين وجاء هذا الدليل مكملاً للتعليمات الخاصة بالتوعية المصرفية وحماية الجمهور وليس بديلاً منها وقد صدر هذا الدليل لغرض تحقيق مجموعة أهداف أهمها التأكيد على ما يوليه البنك المركزي العراقي من العناية بمجال حماية حقوق الزبائن وضمان حصولهم على الخدمات المالية والمصرفية بنوع من الإفصاح والشفافية وإيجاد مجموعة من المعايير والممارسات المتعلقة بحماية زبائن المصارف والمؤسسات المالية وكذلك بلورة إطار عام لمفهوم حماية الزبائن يسهم في تعزيز الأهداف الرقابية الداعمة للاستقرار المالي، ويمثل الدليل أداة تثقيفية وتوعوية لزبائن المصارف والمؤسسات المالية لما يشتمل عليه من عرض للحقوق والواجبات والمبادئ التي تحسن مستوى المصارف وطبيعة العلاقة مع الزبائن.

وقد حدد هذا الدليل مبادئ حماية المستهلك التي تُعدُّ من أساسيات العمل في مجال التوعية المصرفية وحماية الجمهور ويجب الالتزام بتطبيقها ومراعاتها لدى التعامل مع الزبائن وهي: المعاملة

بعدل ومساواة، الإفصاح والشفافية، التوعية والتثقيف المالي، السلوك المهني، حماية الزبائن ضد الاحتيال المالي، حماية الخصوصية وسرية المعلومات، معالجة الشكاوى وتظلمات الزبائن، التنافسية، حماية الزبائن من مخاطر عمليات الاسناد الخارجي، تعارض المصالح.

وقد أصدر البنك المركزي مجموعة من الضوابط والتعليمات لغرض تنظيم عمل المصارف والمؤسسات المالية، إذ صدرت في 2017 (تعليمات بيع وشراء العملة الأجنبية) لغرض تحقيق استقرار في أسعار صرف الدينار العراقي مقابل العملة الأجنبية وتبسيط الإجراءات في عملية بيع وشراء العملة الأجنبية وبما فيها آليات الرقابة والتحقق وكذلك الالتزام بمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال.

وصدرت أيضاً ضوابط الاشتراك في البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة لشركات الدفع عن طريق الهاتف النقال لغرض تنظيم وإدارة عمل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني من خلال الهاتف النقال وفقاً لأفضل الممارسات الدولية إذ حددت التزاماتهم وآلية التدقيق والرقابة وكيفية الربط مع المقسم الوطني وتطبيق المعايير الدولية ISO للبيئة التقنية للأمن والحماية.

وأصدر البنك المركزي كذلك ضوابط العناية تجاه أصحاب المناصب العليا ذوي المخاطر إذ عرّفت من هم أصحاب المناصب العليا وتم تحديدهم بهذه الضوابط بالتفصيل لغرض تمكين المصارف والمؤسسات المالية من التعرف عليهم من دون لبس عند التعامل معهم، وقد حددت هذه الضوابط الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسات المالية عند التعامل معهم ومنها وضع نظام لإدارة المخاطر يتيح الاستدلال على العملاء من أصحاب المناصب العليا واتخاذ الإجراءات الكافية للتأكد من مصادر أموال ونشاطات أي عميل والمراجعة الدورية للسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر هؤلاء الزبائن والتدقيق المستمر لمعاملاتهم.

في نهاية عام 2017 أصدر البنك المركزي ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصة لشركات التوسط في بيع وشراء العملات الأجنبية بموجب الكتاب رقم 468/5/9 في 2017/11/14 إذ تضمنت هذه الضوابط شرحاً عن مفهوم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحددت كذلك متطلبات العناية الواجبة والإجراءات التي يجب أن تتخذها شركات الصرافة عند الدخول بعمليات مالية مع زبائنهم.

3-5 خطة إنقاذ المصارف:

حددت المادة (56) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 الإجراءات العقابية والإدارية لغرض تصحيح أداء المصارف التي لديها مخالفات للقوانين والتعليمات النافذة ويجوز للبنك المركزي أن يفرض عقوبات إدارية ومالية على المصرف على ألا تتجاوز (5%) من مجموع رأس المال.

وفي الحالات التي يصل بها المصرف الى عدم قدرته على الإيفاء بالتزاماته للزبائن أو انخفاض رأس المال بنسبة (5%) من الحد الأدنى المطلوب أو قامت عليه دعوى إفلاس، يحق للبنك المركزي العراقي تعيين وصي على المصرف بحسب المادة (59) من قانون المصارف لغرض إعادة تأهيل المصرف ويكون تعيين الوصي بقرار من البنك المركزي وإما أن يكون شخصاً واحداً أو مجموعة أشخاص ويكون من الأشخاص المؤهلين الذين لديهم خبرة في العمل المصرفي وتكون مدة تعيينهم (18) شهراً قابلة للتمديد ويمنح الوصي صلاحيات الهيئة العامة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.

وقد بينت المادة (62) من قانون المصارف آلية عمل الوصي والخطوات الأساسية التي يجب القيام بها عند تسلمه المصرف وهي: يسيطر الوصي على موجودات المصرف ودفائره وسجلاته، تعيين محامين واستشاريين، يقوم الوصي ومن جانب واحد بإلغاء جميع العقود التي تشكل عبئاً على المصرف.

أما المادة (64) من قانون المصارف فقد نصت على أن يقوم الوصي بإعداد تقرير وخطة عمل لغرض إعادة تأهيل المصرف وترفع لمجلس إدارة البنك المركزي لمناقشتها والتصديق عليها وتحدد الخطة مواطن الضعف في إدارة المصرف أو عملياته وتحدد بالتفاصيل الإجراءات التصحيحية اللازمة ومنها زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة أو طلب تمويل من الدولة بشكل رأس مال أو قروض أو منح أو ضمانات.

أما المادة (67) من قانون المصارف فقد أتاحت للبنك المركزي وحسب اختياره تأسيس وترخيص لمصرف مرحلي أو (جسري) تعود ملكيته وإدارته إلى البنك المركزي العراقي إذ يتم تسلم موجودات ومطلوبات من واحد أو أكثر من مصرف التي يتم تعيين وصي عليها ويقوم البنك المركزي بتأسيس وترخيص لمصرف مرحلي وتزويده برأس مال من قبل الدولة للحصول على جزء أو كل الموجودات والمطلوبات للمصرف الخاضع لإعادة التأهيل.

يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة لإدارة المصرف وتنفيذ عقد التأسيس ويمارس المصرف المرحلي الصلاحيات المؤسسية الممنوحة له بموجب قانون باستثناء المادة (14,16) المتعلقة برأس المال وكفايته، وقد أعطى قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 صلاحيات للبنك المركزي العراقي إعفاء أو تعديل متطلبات المواد (30,31,33) للمصرف المرحلي وهي تخص التكررات الائتمانية والائتمان لأشخاص ذوي صلة وقيود الاستثمار وذلك لأجل تمكينه من ممارسة أعماله بشكل واسع والمنافسة في السوق المصرفية وكذلك إيقاف العمل بأي إجراء قضائي يكون المصرف

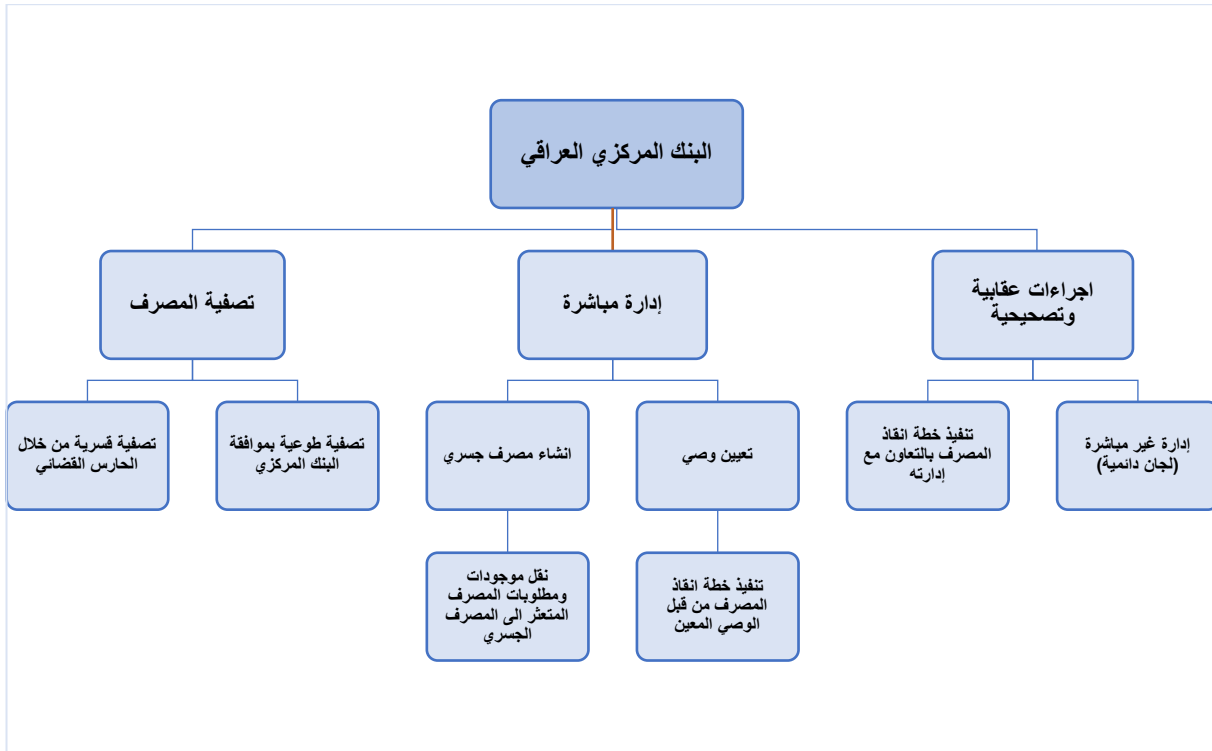
المرحلي طرفاً فيه ذلك لحصوله على أية موجودات وتولي مسؤولية أية مطلوبات للمصرف الذي كان يعاني من عجز.

ومن الإجراءات التي تُعدّ ضمن عمليات المحافظة على استقرار الجهاز المصرفي وسمعته اجراءات تصفية المصارف إذ أجاز قانون المصارف للبنك المركزي تصفية اي مصرف يعاني من مشاكل كبيرة قد تؤدي الى الضرر بسمعة ومتانة الجهاز المصرفي وتكون التصفية من خلال تعيين وصي من قبل مجلس إدارة البنك وصدور قرار إلغاء الترخيص للمصرف بالاستناد الى المادة (13) من قانون المصارف، وبصدور قرار التصفية تصبح الأعمال التي يؤديها المصرف او تؤدي باسمه باطلة قانوناً وغير قابلة للتطبيق باستثناء الأعمال التي يؤديها الوصي، وكذلك ترفع جميع القيود على التصرف بموجودات المصرف والحجوزات المساعدة بالتنفيذ لصالح دائني المصرف وتكون موجودات المصرف محصنة من الحجز والبيع وفاءً لديونه باستثناء الموجودات المتعلقة برهن عقارات.

وهناك إجراءات تتيح للمصرف التصفية الطوعية إذ بينت المادة (68) من قانون المصارف أنه يجوز تصفية المصرف بقرار من مالكيه بعد موافقة البنك المركزي العراقي على إنهاء عملياته طوعاً.

شكل (47)

آليات البنك المركزي في خطة إنقاذ المصارف



4-5 تطورات نظام المدفوعات العراقي

يُعدُّ نظام المدفوعات من المقومات الأساسية في تطوير القطاع المصرفي وهو الجزء الأهم في البنية التحتية للنظام المصرفي وقد شهد نظام المدفوعات العراقي تطورات كبيرة أثناء السنوات الأخيرة وتساعد الأنظمة المستخدمة في نظام المدفوعات العراقي وبشكل كبير في خفض حجم المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي.

وقد اتخذ البنك المركزي العراقي خطوات واجراءات عدة لغرض تطوير القطاع المصرفي وتحسين أداء نظام المدفوعات أثناء عام 2017 ومنها:

أ- إجراء تقييم لمدى امتثال نظام المدفوعات العراقي للمعايير الدولية إذ نُفِّذَ هذا التقييم بالتعاون مع البنك الدولي وجاء هذا التقييم بما ينسجم مع مبادئ البنى التحتية لأسواق المال PMFIs والبالغة (24) معيار.

ب- بعد نجاح تجربة توظيف الرواتب على موظفي البنك المركزي تم التعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض تعميم المشروع على باقي الوزارات والمؤسسات الحكومية وتشكيلاتها كافة، وفعلاً شهد عام 2017 توظيف رواتب موظفي (وزارة الكهرباء، شركة خطوط الأنابيب، ديوان الرقابة المالية، بعض دوائر وزارة النفط) والعمل مستمر في توظيف رواتب الوزارات والمؤسسات كافة.

1-4-5 نظام المدفوعات بالتجزئة العراقي IRPSI:

شهد عام 2017 الانطلاق الفعلي للنظام مع بعض المصارف العاملة في العراق وهي (المصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد، الأهلي العراقي والمصرف الدولي الإسلامي، مصرف البحر المتوسط، مصرف جيهان، مصرف الشرق الاوسط العراقي، مصرف العراق الإسلامي) وقد تم استكمال عملية الربط مع المقسم الوطني.

2-4-5 النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية:

يهدف هذا النظام الى تعزيز استخدام العملات العربية في تسوية المعاملات البينية للتقليل من اللجوء الى المراكز المالية العالمية في مقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، فقد تم إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية المرتبطة بالمعاملات الاقتصادية والاستثمارية عبر الحدود بين الدول العربية من خلال ربط البنوك المركزية العربية وقد شارك العراق بمناقشة تصميم النظام من الناحية الفنية والتنظيمية والقانونية.

5-4-3 تشكيل مجلس المدفوعات الوطني العراقي

نظراً إلى توسع عمل أنظمة المدفوعات العراقي وارتباط أعماله مع جهات خارجية من جهة، ومع جهات داخلية من مؤسسات ووزارات وهيئات من جهة أخرى، ولغرض وضع الاستراتيجيات لتطوير نظم الدفع والتسوية ومتابعة تنفيذها والارتقاء بأفضل الممارسات الدولية وضمان سلامة وكفاءة تلك الأنظمة في الأسواق المالية ووضع البنى التحتية، تم إقرار مجلس المدفوعات الوطني العراقي من قبل مجلس إدارة البنك المركزي العراقي إذ أدرج ضمن الهيكل التنظيمي للبنك ويعمل بصفة حلقة استشارية لدعم البنك المركزي العراقي في تحديد أهدافه وتوضيح التوجه الاستراتيجي، ويضم في عضويته البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية ورابطة المصارف الخاصة العراقية وشركات الدفع الإلكتروني وممثلين عن الأجهزة الأمنية وسوق العراق للأوراق المالية وهيئة الإعلام والاتصالات ووزارة المالية.

5-4-4 تطوير الأسواق المالية من خلال تفعيل السوق الثانوية عن طرق نظام المتاجرة

TRADING SYSTEM

تتمثل أهمية تفعيل نظام المتاجرة من خلال توفير سوق أو أسواق عدة لتبادل عمليات المتاجرة الخاصة بطلبات البيع والشراء للسندات الحكومية وتُعد من الخطوات الضرورية لتطوير نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD إذ سيعمل على تسهيل عمليات البيع والشراء بين المصارف.

5-4-5 اعتماد الرقم المصرفي الموحد IBAN:

لغرض توحيد أرقام الحسابات المصرفية في جميع المصارف العاملة في العراق واذي يساهم في تحسين مستوى الخدمات المالية والمصرفية وخدمات المقاصة وتسوية المدفوعات محلياً ودولياً ويتحقق ذلك من خلال توحيد تركيبة ومواصفات رقم الحساب داخل القطاع المصرفي، فقد تم تشكيل لجنة من قبل البنك المركزي العراقي برئاسة السيد المستشار وعضوية خبراء من البنك المركزي العراقي وعدد من المصارف الحكومية والخاصة لاختيار صيغة الرقم W الحسابي الدولي للعراق IBAN، تم اختيار الصيغة الخاصة بالرقم المصرفي الموحد في العراق إذ يتكون رقم ال IBAN من 23 مرتبة.

5-4-6 تقييم المصارف فنياً:

يعد القطاع المصرفي أحد أهم دعائم الاقتصاد الحديث بما يمثله من دور في حفظ الأموال وتنظيم تداولها وبما يقدمه من خدمات تمويلية للمشروعات، لذا يعد استخدام التقنية المصرفية الجيدة ذات أهمية في زيادة كفاءة الأداء المصرفي بما تؤمنه من خدمة سريعة وقليلة التكلفة ولتحقيق ذلك تم تقديم مقترح لإجراء تقييم فني للمصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني، إذ تم

إعداد إستبانه تغطي الجوانب التقنية والخدمات الإلكترونية والأنظمة المصرفية الأساسية والتي يستدل من خلالها على مستوى الكفاءة المصرفية في تقديم الخدمات الإلكترونية للزبائن، وبعد جمع الاستبانات من المصارف وتحليل ومراجعة البيانات المزودة فيها تم تقديم النتائج الأولية للمصارف وبالنسب المئوية الى دائرة مراقبة الصيرفة للتأكد من صحة هذه المعلومات ميدانياً ودمجها بنتائج التقييم المالي للمصارف لغرض توحيد النتائج وعرضها الى الجمهور.

5-4-7 أتمتة عمل البنك المركزي:

من خلال أتمتة تعاملاته المالية باستخدام نظام المدفوعات العراقي بما فيها دفع المستحقات للجهات الخارجية (الوزارات، المؤسسات، الشركات، المتعهدين، المقاولين، التجار، ... الخ)، فضلاً عن إنجاز المعاملات عن طريق (لجان المشتريات، لجان التصليحات، ... الخ)، وقد تم إصدار التعليمات باستخدام أوامر الدفع الإلكترونية لدفع المستحقات بدلاً من النقد أو الصكوك، وقد ساهم هذا التحول في زيادة السرعة في إنجاز المعاملات، فضلاً عن توافر عنصر الأمان والشفافية في تناقل الأموال والارتقاء بأداء البنك المركزي العراقي.

5-4-8 أتمتة عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية (تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني)

أتمتة جميع التحويلات المالية بين دوائر ومؤسسات الدولة واستحصال المستحقات عن طرق نظام المدفوعات العراقي من خلال نظام المقاصة الإلكتروني C-ACH باستخدام أوامر الدفع CT بدلاً من الصكوك وقد تم البدء بالعمل في بعض الوزارات مثل وزارة النفط، شركة خطوط الأنابيب النفطية، وزارة النقل، دائرة السكك الحديدية، الهيئة العامة للضرائب في قسمي الشركات والاستقطاع المباشر وتم كذلك ربط نظام المدفوعات العراقي بالأنظمة الأساسية العاملة في البنك المركزي لتقليل خطورة التدخل البشري والإسراع في إنجاز المعاملات وتسهيل عمل المطابقات.

5-4-9 توفير ضمانات للتحويلات عن طرق نظام المدفوعات

عمل البنك المركزي العراقي على مطالبة المصارف المحلية والأجنبية العاملة في العراق بتوفير الضمانات اللازمة لغرض السيولة لاستخدامها في حالة تعذر المصرف عن الإيفاء بالتزامات في أنظمة الدفع الإلكتروني لغرض المحافظة على استقرار البيئة المصرفية وعدم زعزعة الثقة بنظام المدفوعات العراقي وتتمثل هذه الضمانات بالآتي:

أ. الاستثمارات بالسندات المتوافرة على نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية (سندات البنك المركزي، وسندات وزارة المالية)

ب. بدأ العمل بمشروع توفير ضمانات للتحويلات عن طريق نظام المدفوعات بتفعيل آلية الإقراض النهاري ILF في عام 2016 وتم استحصال موافقة مجلس إدارة البنك المركزي على آلية الـ ILF في عام 2018.

5-4-10 تطبيق مبادئ البنية التحتية والمعايير الدولية للأسواق المالية بالتعاون مع

البنك الدولي

تم التعاون مع البنك الدولي لتقييم نظام المدفوعات العراقي لتقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة والائتمان لإصدار قانون المدفوعات العراقي واللوائح ذات الصلة المرسلة من قبل البنك الدولي لاعتمادها، وسيتم إصدار قانون المدفوعات والضوابط الملحقه إذ تم الانتهاء من مسودة (2) من أصل (4) من قانون المدفوعات الوطني، لائحة الوكلاء وسيتم إرسالها الى الدوائر المعنية في هذا البنك لإبداء الرأي قبل اتخاذ الإجراءات لإصدارها.

5-4-11 الدفع عن طريق الهاتف النقال:

إذ يتم تحويل الأموال عن طريق المحافظ الإلكترونية دون الحاجة إلى وجود حساب مصرفي، وكذلك يمكن إجراء التحويلات الخاصة بدفع الفواتير والتسوق، وقد تم ترخيص شركتين للدفع عبر الهاتف النقال.

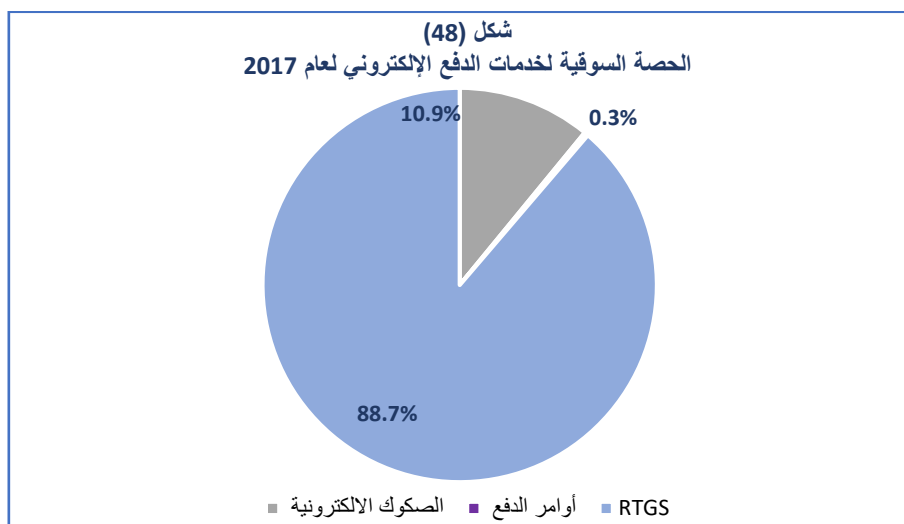
5-5 أنظمة الدفع الإلكتروني والتسويات

يرتكز نظام المدفوعات العراقي على عدد من الأنظمة لغرض التسويات المالية بين زبائن المصارف والجهاز المصرفي وهي نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS ونظام المقاصة الإلكترونية C-ACH بشقيه الصكوك الإلكترونية وأوامر الدفع.

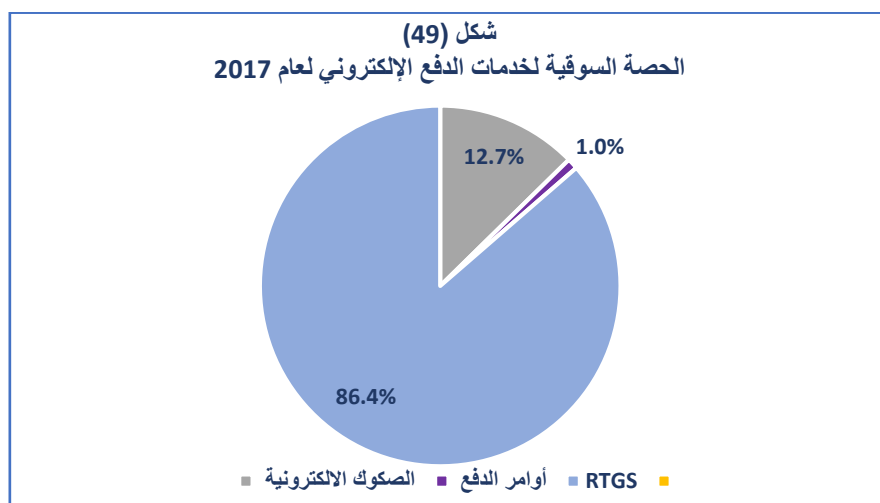
وقد حصل نظام RTGS على الحصة الأكبر في عمليات الدفع والتسويات المالية للزبائن في عام 2017 بحدود (160,5) ترليون دينار في حين كان عام 2016 بحدود (124,8) ترليون دينار بنسبة انخفاض (19%) أما المعاملات بعملة الدولار فقد بلغت عام 2017 (3,2) مليار دولار بعد ما كانت (3,8) مليار دولار في عام 2016 محققة نسبة انخفاض قدرها (15,8%).

أما صكوك المقاصة الإلكترونية C-ACH فحصلت على المرتبة الثانية في عمليات الدفع والتسويات المالية للزبائن في عام 2017 إذ بلغت (23,5) ترليون دينار عراقي في حين بلغت بالدولار (410) مليون دولار وهي مرتفعة عما كانت عليه عام 2016 إذ بلغت (21,9) ترليون دينار بنسبة زيادة (7,3%) أما المعاملات بعملة الدولار فقد زادت بنسبة (30%) عما كانت عام 2016 بمبلغ (325) مليون دولار.

ويأتي بعدها أوامر الدفع إذ بلغت (1,8) ترليون دينار عام 2017 في حين بلغت عام 2016 بحدود (648) مليار دينار وبنسبة زيادة (178%) وكذلك الحال بالنسبة للمعاملات بالدولار فقد بلغ عام 2017 (8,8) مليون دولار بعدما كانت في عام 2016 (2,7) مليون دولار بنسبة زيادة (225%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.



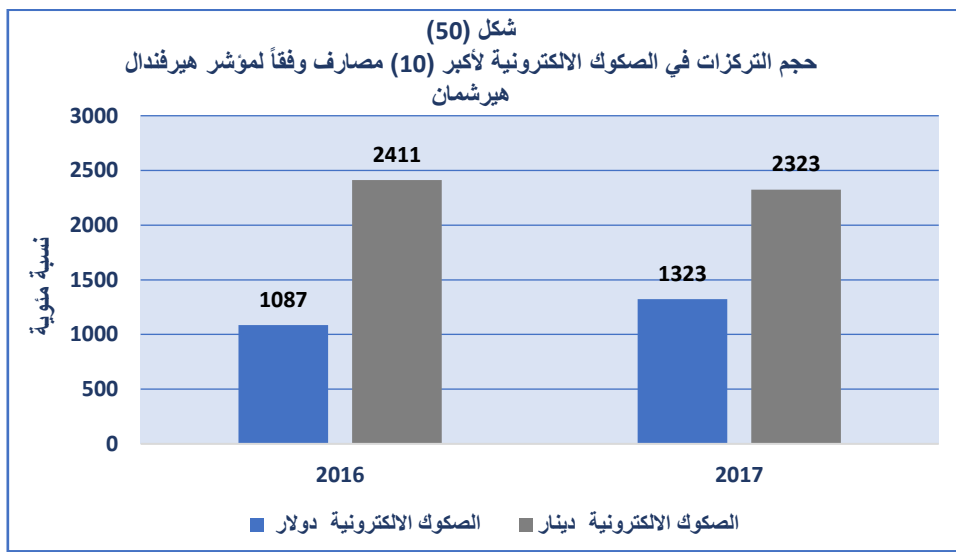
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

6-5 التركيز في أنظمة الدفع والتسوية

نتيجة لقيام البنك المركزي العراقي بإلزام المصارف بالتعامل بالصكوك الإلكترونية ضمن نظام المقاصة الإلكترونية وترك التعامل بالصكوك الاعتيادية التقليدية، فقد شهد هذا النظام ارتفاعاً في حجم معاملاته مقارنة بالأنظمة الأخرى للدفع إذ بلغ حجم التعامل في عام 2017 بحدود (23,5) ترليون دينار وقد تركزت معظم هذه العمليات في ثلاثة مصارف حكومية إذ بلغ مجموعها (21.8) ترليون دينار بنسبة مقدارها (82%) من إجمالي حجم التعاملات في الصكوك الإلكترونية وذلك

بسبب انتشار فروع هذه المصارف في أنحاء العراق كافة وهناك ثقة في التعامل معها من قبل الزبائن لكونها حكومية.

وكذلك الحال بالنسبة لعام 2016 فإن المصارف نفسها استحوذت على نسبة (81%) من إجمالي التعاملات، وفي ظل مؤشر (هيرفندال هيرشمان) المستخدم لقياس التركيز في السيولة يلحظ أنه لا يوجد تركيز للمعاملات بالدولار لأن قيمة مؤشر التركزات أقل من 1800 نقطة، في حين أن التركيز بحجم المعاملات بالدينار الأكبر (10) مصارف كان أكثر من 2000 نقطة مما يشير الى وجود تركزات معتدلة ولا تتضمن أي نوع من المخاطر وعلى النحو المبين في الشكل (49).

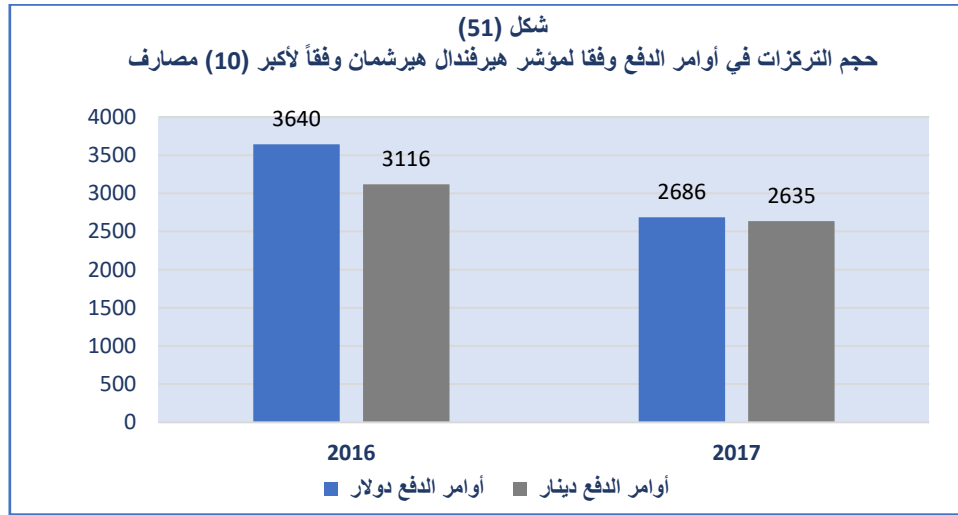


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

أما الصكوك الإلكترونية بالدولار فقد بلغت حجم التعاملات بحدود (422,1) مليون دولار عام 2017 وقد استحوذ أحد المصارف الحكومية على نسبة (25%) من هذه التعاملات في حين كانت معاملاته تشكل (18%) من حجم المعاملات أثناء عام 2016 لكن مع هذا فإنه لا يوجد تركيز ومخاطر بحسب مؤشر هيرفندال هيرشمان¹ وعلى النحو المبين في الشكل (49) أعلاه لأن قيمة المؤشر أقل من القيمة المعيارية البالغة 1800 نقطة.

¹ تراوح قيمة (هير فندل . هيرشمان) بين (0 - 10000) فإذا كانت القيمة أقل من (1000) يشير ذلك إلى عدم وجود تركزات وإذا كانت القيمة بين (1000 - 1800) تشير إلى تركزات معتدلة وإذا كانت القيمة أكبر من (1800) تشير إلى مستوى تركيز مرتفع ويقاس المؤشر وفقاً للصيغة الآتية ($HHI = \sum Si^2$) إذ أن Si يمثل الحصة السوقية لكل مصرف.

أما أوامر الدفع فقد بلغت عام 2017 بحدود (1,8) ترليون دينار وقد استحوذت ثلاث مصارف حكومية على نسبة (80%) من حجم التعامل في هذا النظام إذ بلغت (1,4) ترليون دينار اما باقي المصارف فمشاركتها منخفضة ولا تشكل مخاطر عالية وبحسب الشكل (50).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

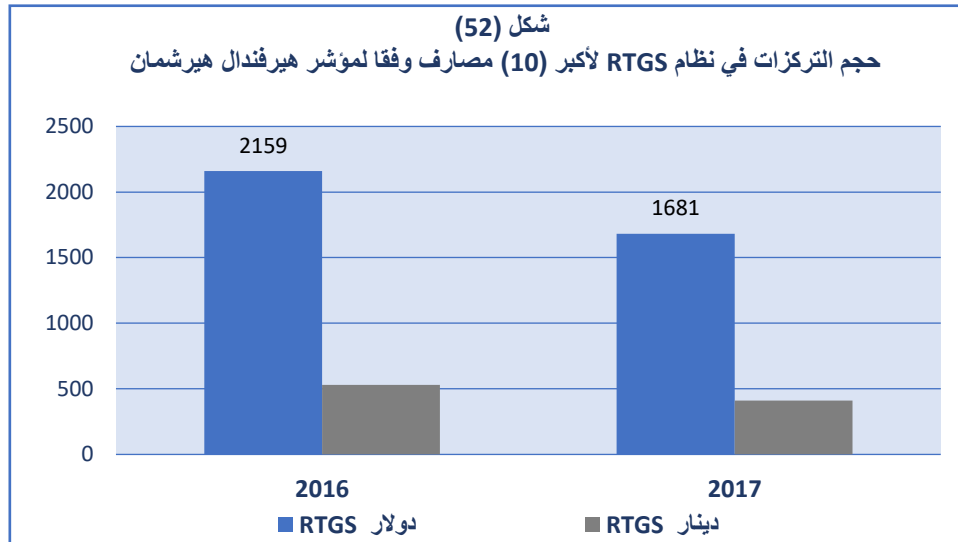
وكذلك الحال فيما يخص عام 2016 فقد كانت المصارف الحكومية مستحوذة على حجم التعاملات في هذا النظام.

وإن انخفاض مستوى التركزات في عام 2017 مقارنة مع عام 2016 يشير إلى انخفاض في حجم المخاطر التي قد تنتج بتركز العمليات في عدد قليل من المصارف، وهذا مؤشر إيجابي لصالح الاستقرار المالي في العراق.

في حين بلغ حجم التعامل في نظام التسوية الإجمالي الآتية RTGS خلال عام 2017 بحدود (100,9) مليار دينار لكن لم يشهد وجود تركيز كبير في التعامل لمصرف معين إذ أظهرت نسب احتسابها وفقاً لمؤشر (هيرفندال هيرشمان) أنها مقبولة ولا تشكل تركيزات فيها مخاطر على النحو المبين في الشكل (51).

أما RTGS بالدولار فقد بلغت عام 2017 بحدود (2,7) مليار دولار وقد استحوذ أحد المصارف الحكومية على نسبة (35%) من حجم التعاملات أثناء عام 2017 لأن لديه تعاملات كبيرة في مجال الاعتمادات المستندية لدوائر ومؤسسات الدولة والمواطنين وأن مؤشر قياس التركيز يظهر أنّ هنالك تركيزاً فيه مخاطر إذ بلغ مقداره (2635) نقطة بالدينار و (2686) نقطة بالدولار وكذلك الحال في عام 2016 إذ بلغ (3116) نقطة بالدينار و (3640) نقطة بالدولار وهذا يبين وجود انخفاض وتحس في مؤشر التركيز عند المقارنة بين السنتين أعلاه ويعود هذا التركيز إلى وجود تركيز في التعامل مع مصرف معين فقط في تعاملات الدولار بنظام RTGS إذ استحوذ المصرف

الحكومي على نسبة (40%) من حجم التعاملات وعلى الرغم من وجود تركيزات معتدلة وفقاً لمؤشر (هير فندال هيرشمان)، إلا أن هذا لا يمثل مخاطر من وجهة نظر الاستقرار المالي مادامت بعض المصارف الحكومية تسيطر على العمليات المصرفية بسبب شبكة فروعها المنتشرة في العراق وثقة تعامل الأفراد معها على النحو المبين في الجدول (6).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

5-7 المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي

5-7-1 قسم تبادل المعلومات الائتمانية

من الأقسام الرئيسية والأساسية في عمل دائرة مراقبة الصيرفة هو قسم تبادل المعلومات الائتمانية الذي تم إنشاؤه منذ تأريخ تأسيس دائرة الصيرفة في عام 1992 وهو المسؤول عن تجميع الالتزامات المالية عن زبائن المصارف الذين يتم منحهم تسهيلات ائتمانية وقروض ولا يتم منح أي زبون ائتمانياً نقدياً أو تعهدياً إلا بعد الحصول على المعلومات الائتمانية عنه من قبل هذا القسم وقد تحول العمل في القسم من النظام القديم اليدوي إلى نظام متطور في هذا المجال وهو نظام (CBS) نظام تبادل المعلومات الائتمانية (Credit Bureau System) الذي يقدم المعلومات الائتمانية للمصارف عن زبائنهم فيما يخص مقدار التزاماتهم وهل هنالك تلوّ في التسديد ومقدار الضمانات المقدمة وهل على الزبون إجراءات قانونية فيما يخص الإفلاس وعدم القدرة على التسديد وكذلك المعلومات نفسها عن الكفاءة وإنّ هذه البيانات تساعد المصارف في اتخاذ القرارات الصحيحة في عملية منح الائتمان.

ويتم تحديث هذه المعلومات باستمرار وقد قام القسم بإدخال كافة البيانات والمعلومات التاريخية للزبائن وتحديث المعلومات عليهم من خلال استمارات التحديث التي اعتمدت منذ ثلاث سنوات، شهد عام 2017 إنجاز (140) استمارة تحديث لأن عملية التحديث شارفت على الانتهاء وبدأت

الانطلاقة الفعلية لتشغيل النظام وأنّ المعلومات الجديدة على الزبائن يتم إدخالها بشكل مباشر من قبل المصارف.

أما عملية الاستعلام فقد بلغت في عام 2017 (71811) عملية استعلام ائتماني على هذا النظام وقد استعاد منها الجهاز المصرفي في عملية دراسة الجدارة الائتمانية للزبائن عند منحهم التسهيلات الائتمانية النقدية والتعهدية.

ومن مهام القسم هو متابعة المتوقفين عن الدفع إذ يتم تعميم أسماء الزبائن المتوقفين عن الدفع للالتزامات التي بذمتهم وأصبحت هذه العملية تتم بوساطة نظام تبادل المعلومات الائتمانية (CBS) بشكل مباشر من قبل المصارف لغرض عدم التعامل مع هؤلاء الزبائن وحجز أموالهم بعد القرار القضائي.

إطار (4) التكنولوجيا المالية FinTech

توصف التكنولوجيا المالية Financial Technology والتي تكتب اختصاراً (FinTech) على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية. تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة¹. في حين أن البعض يعد التكنولوجيا المالية قطاعاً يتألف من الشركات الناشئة التي تستخدم التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية ومن ثم تعد منافساً للمصارف التقليدية في تقديم الخدمات المالية للزبائن² وقد تضاعف عدد الشركات الناشئة التي تقدم الخدمات المالية من 46 شركة عام 2013 إلى 105 شركات ناشئة عام 2015.

وانتشرت الشركات التي تقدم التكنولوجيا المالية في 12 دولة عربية ويوجد نحو (75%) من هذه الشركات في أربع دول عربية (الإمارات العربية المتحدة والاردن ولبنان ومصر)، ومن أهم الفرص التي أسهمت في توسع نشاط التكنولوجيا المالية هي انخفاض حجم الشمول المالي وزيادة حجم التجارة الإلكترونية واهتمام الأفراد بالخدمات المالية الرقمية وسعيهم لتجربتها ونمو معدل القروض الصغيرة والمتوسطة. وأن التكنولوجيا المالية أصبحت ضرورة ملحة وليست خياراً للدول الراغبة في التطور والنمو.

إن أهم الخدمات التي تقدمها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي الآتي:

- 1- تسوية المدفوعات بين المتعاملين والذي يُعدُّ النشاط الأكثر نضجاً لهذه الشركات من خلال تقديم خدمات دفع الفواتير وحلول دفع الفواتير عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة والمحافظ الإلكترونية.
- 2- خدمات التمويل الجماعي.
- 3- خدمات الإقراض المباشر peer lending.
- 4- إدارة الثروات.
- 5- خدمات حلول التأمين.
- 6- الخدمات القائمة على سلسلة البلوكات الرقمية Blockchain مثل العملات الرقمية المشفرة.

¹ ومضة (2017)، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالية.

² Tom C. W. Lin (2015) Infinite Financial Intermediation, Wake Forest Law Review, Vol.50, No.643.

تابع إطار (4)

والتكنولوجيا المالية قادرة على تطوير القطاع المالي لزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية من خلال قنوات مختلفة منها دور التكنولوجيا المالية في زيادة مستوى الشمول المالي وتقليل كلف المعاملات المالية والمصرفية وسهولة وسرعة إجراء عمليات الدفع إلكترونياً وتنويع النشاط الاقتصادي وتسهيل عمليات التجارة الخارجية وتحويلات العاملين ومن ثم مساهمتها الكبيرة في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل المخاطر من خلال توسع قاعدة الزبائن.

على الرغم من المزايا والفرص التي تتيحها التكنولوجيا المالية للمستهلكين والمستثمرين للخدمات المالية، إلا أنها في الوقت ذاته تخلق تحديات وتهديدات قد تعرقل الجهود المبذولة في استقرار النظام المالي، من تلك التهديدات الترابط العالمي للأسواق والأدوات المالية الذي قد يجعل من قاعدة too linked to fail تعمل بشكل سلبي بوصفه تهديداً نظامياً Systemic Threat للاستقرار المالي والذي يجعل من الأدوات والمؤسسات المالية الصغيرة في العدد والقيمة تزعزع الاستقرار المالي بسبب الدور الذي تلعبه في شبكات التعاملات المالية المترابطة بشكل معقد.

وتجربة العراق في هذا المجال حديثة فقد قام البنك المركزي العراقي بمنح رخصة لشركتين في مجال تقديم خدمات الدفع الإلكتروني عن طريق الهاتف النقال، وتعمل هاتان الشركتان على إنشاء محفظة إلكترونية لزيائنها لغرض التصرف بالتعاملات المالية في أي وقت وأي مكان داخل العراق لغرض تقديم مجموعة من الخدمات المالية للمشاركين منها (دفع الفواتير، تحويل الأموال، شراء بطاقات إلكترونية، عمليات الإيداع والسحب من خلال المراكز المنتشرة في مدن العراق وكذلك حجز التذاكر) وقد بلغ إجمالي حجم التداول أثناء عام 2017 للشركتين (170) مليار دينار.

وتخضع شركات الدفع الإلكتروني لأحكام نظام رقم (3) لسنة 2014 (نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال) إذ حدد هذا النظام آلية ومتطلبات البنك المركزي في تأسيس هذه الشركات ورؤوس أموالها والإجراءات اللازمة لمنح الإجازة والمتطلبات الرقابية وماهي التزاماتهم تجاه البنك المركزي والشروط الواجبة لتنفيذ عملية الدفع الإلكتروني.

إطار (5) البيئة الاختبارية التنظيمية للتكنولوجيا المالية (Regulatory Sandbox)

وتعرّف البيئة الاختبارية التنظيمية Regulatory Sandbox بأنها إطار أو منصة تأسست بوساطة الجهات التنظيمية للقطاع المالي للسماح للشركات الصغيرة بالاختبار الحقيقي للابتكارات بوساطة الشركات الخاصة في بيئة مسيطر عليها وتحت إشراف السلطات الرقابية¹، إذ تتيح هذه البيئة للشركات بعض المميزات لأغراض الاختبار وبناء بيئة واقعية قليلة المخاطر.

وتعرّف أيضاً بأنها عبارة عن منصات تجريبية أو مختبر تنظيمي رسمي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة بممارسة أنشطتها بترخيص قانونية مؤقتة ولمدة محدودة، وهو مصمم لتعزيز ودعم جوانب الابتكار في قطاع الخدمات المالية سواء للشركات الجديدة في السوق أو المؤسسات المالية القائمة².

تقوم البيئة الاختبارية "Sandbox" على أساس الجمع بين الشركات التي تقدم التكنولوجيا المالية والابتكار في مجال الخدمات المالية، وشركات الاتصالات، بهدف اختبار وتنفيذ مبادرات تكنولوجية حديثة في المجال المالي المرتبط بقطاع الأوراق المالية في بيئة تجريبية آمنة ومرنة ومنخفضة التكاليف ضمن إطار منظم يضمن حماية المستثمرين وتحقيق بيئة داعمة للخدمات المالية الحديثة من جهة ومن غير إحداث تأثير سلبي على الاستقرار المالي وحقوق المستهلكين لهذه الخدمات من جهة أخرى، وذلك قبل إطلاق هذه الخدمات في السوق وخضوعها للمتطلبات التنظيمية الكاملة، ومن ثمّ تحقق البيئة التنظيمية "Sandbox" الأهداف الآتية³:

- 1- دعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة والالتزام بتشجيع الابتكارات.
- 2- يسمح للشركات المُبتكرة التعلم من أخطائها.
- 3- وضع الإطار التنظيمي الذي يضمن حماية مستخدمي الخدمات المالية غير التقليدية.
- 4- ضمان استيعاب مبتكري التكنولوجيا المالية للأطر التنظيمية ومن ثمّ تصميم نماذج الأعمال على هذا الأساس.
- 5- دعم جهود الاندماج الدولي لتعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية من خلال الأطر التنظيمية الملائمة.

¹ Jenik, Ivo, and Kate Lauer. 2017. "Regulatory Sandboxes and Financial Inclusion." Working Paper. Washington, D.C.: CGAP.

² Regulatory sandbox, U.K. Financial Conduct Authority, available at: <https://www.fca.org.uk/publication/research/regulatory-sandbox.pdf>

³ نوران يوسف، تجارب رقابية عربية في مجال التقنيات المالية الحديثة، دراسة غير منشورة، صندوق النقد العربي، 2018.

تابع إطار (5)

يمكن أن تكون الفوائد المحتملة من البيئة الاختبارية "Sandbox" كبيرة من طريق¹:

- 1- تقليل وقت الوصول إلى السوق بتكلفة منخفضة محتملة.
- 2- الحصول على تمويل أفضل وذلك من خلال تمكين شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) من عرض استثماراتها بسهولة.
- 3- تمكين المزيد من المنتجات المبتكرة من الوصول إلى السوق بعد اختبارها ومن ثم إدخالها في السوق.
- 4- إنَّ تجريب أي منتج أو نموذج عمل من خلال البيئة الاختبارية سوف يساعد الشركات على إدارة مخاطرها التنظيمية أثناء مدة الاختبار.
- 5- لا توجد هناك قيود على حجم المعاملات.
- 6- إنَّ البيئة الاختبارية تستطيع تسهيل التعاون المشترك بين الشركات القائمة والجديدة.

علماً أن أول بيئة اختبارية تنظيمية تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2012 بواسطة مكتب الحماية المالية للمستهلكين، وأنَّ سلطة الإدارة المالية في المملكة المتحدة ابتكرت مصطلح البيئة الاختبارية التنظيمية Regulatory Sandbox في عام 2015، ومنذ ذلك الحين فإنَّ هذا المفهوم انتشر عبر الدول، وبحسب آخر الإحصاءات فإنه يوجد لغاية اليوم 28 دولة تبنت هذا المفهوم بمراحل مختلفة وعلى النحو الآتي (11 دولة طبقت فعلياً البيئة الاختبارية، 4 دول أسست البيئة الاختبارية، 13 دولة أعلنت رسمياً رغبتها في تأسيس البيئة الاختبارية التنظيمية للابتكارات المالية)².

¹ PWC, The Sandbox Approach, available at:

<https://www.pwc.in/consulting/financial-services/fintech/fintech-insights/the-sandbox-approach.html>

² Jenik, Ivo, and Kate Lauer. 2017. Ibid, p 11

الشمول المالي

6- الشمول المالي

يعبر الشمول المالي عن مدى وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان، ولا سيما فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبأقل التكاليف، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية المرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف، ولا يتحقق الشمول المالي من دون التثقيف المالي، فبات هذا الموضوع من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسات المالية الدولية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة التحالف الدولي للشمول المالي Alliance for Financial Inclusion التي مقرها ماليزيا وتضم عضوية (104) دول¹ من بينها (5) دول عربية (العراق ليس ضمنها)، ويحقق الشمول المالي أربع نتائج مهمة وهي على النحو الآتي:

- 1- الحد من تكاليف المعاملات المالية على مستوى الأسرة ومن ثمّ يسهم في زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية للأسرة والتعليم.
- 2- العمل على تشجيع وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة التي من المفترض أنها توافر نحو (90%) من الفرص في سوق العمل.
- 3- تعزيز نزاهة القطاع المالي الوطني والاستقرار الاقتصادي للدولة.
- 4- تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاجتماعي ومن ثمّ يُقلل من فرص تعرّض الفقراء لأزمات أو كوارث مالية.

فضلاً عن عناية البنوك المركزية بحتمية تعزيز الشمول المالي على المستوى المحلي، إنّ هذه الأهمية مُنحت للشمول المالي بسبب أنّ زيادة مستوى الشمول المالي يكون لها تأثيرات بالغة الأهمية في الاقتصاد المحلي من خلال تسهيل التوزيع الكفوء للموارد المالية والتقليل من كلفة رأس المال، وأنّ الوصول إلى الخدمات المالية يحسّن من إدارة التمويل بشكل يومي، ويساعد على تقليل نمو التمويل غير الرسمي الذي يطغى على معظم الاقتصادات النامية والفقيرة، ويسهم في تقليل الفقر والتفاوت في توزيع الدخل من خلال توفير الخدمات المالية لأكثر عدد ممكن من الأشخاص وبكلفة منخفضة وتمكينهم من البدء بأعمال جديدة.

¹ Alliance for Financial Inclusion (AFI) Member Institutions, Retrieved from <https://www.afi-global.org/sites/default/files/inline-files/AFI%20Official%20Members.pdf>

6-1 مبادرة البنك المركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

إنّ الشمول المالي أصبح أحد أولويات البنك المركزي العراقي الذي يسعى إلى تحقيق أهدافه لضمان تعزيز نظام مالي مستقر قائم على المنافسة الى جانب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وأسهم البنك المركزي بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي في العراق من خلال إطلاق مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي بدأت منذ عام 2015 وبمبلغ (6) ترليون دينار توزعت كالآتي:

1- مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة برصيد (5) ترليون دينار للمصارف المتخصصة (الزراعي، الصناعي، العقاري وصندوق الإسكان)، لمعالجة حالة الركود ونقص السيولة وتحفيز النمو الاقتصادي، إذ يتم ضخ الأموال الى السوق عن طريق هذه المصارف، حسب الاختصاص لرفع معدلات الإنتاج في القطاع الزراعي والصناعي والعقاري، التي ستسهم في تطوير البنية التحتية للاقتصاد العراقي وتوفير السكن، إذ تم منح (1.5) ترليون دينار خلال المدة (2016-2017) توزعت كالآتي:

- بلغت حصة المصرف الزراعي (1,666) مليار دينار، بسعر فائدة (4%)، إذ تم منح منها (15.8) مليار دينار، أي ما نسبته (0.95%) من مجموع ما ممنوح للمصرف.
- بلغت حصة المصرف العقاري (834) مليار دينار، بسعر فائدة (3%)، إذ تم منح منها (600) مليار دينار، أي ما نسبته (71.9%) من إجمالي المبلغ المخصص للمصرف.
- بلغت حصة المصرف الصناعي (1,666) مليار دينار، بسعر فائدة (4%)، إذ تم منح منها (17.7) مليار دينار أي ما نسبته (1.06%) من إجمالي المبلغ المخصص.
- بلغت حصة صندوق الإسكان (834) مليار دينار، بسعر فائدة (2%)، إذ تم منح منها (824) مليار دينار، أي ما نسبته (98.8%) من إجمالي المبلغ المخصص للصندوق.

جدول (17)

تنفيذ مبادرة المشاريع الكبيرة حسب المصارف المتخصصة

(مليون دينار، نسبة مئوية)

المصرف المتخصص	المبلغ المخصص	الممنوح فعلياً	نسبة الفائدة %	نسبة التشغيل %
المصرف الزراعي	1,666,000	15,832	4	0.95
المصرف الصناعي	1,666,000	17,667	4	1.06
المصرف العقاري	834,000	600	2	0.07
صندوق الإسكان	834,000	824	3	0.10

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين، قسم عمليات السوق المفتوح.

2- مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برصيد (1) ترليون دينار للمصارف الخاصة، وبسعر فائدة (5.5%)، اذ تم منح (42.7) مليار دينار الى (16) مصرف، منها (27.7) مليار دينار من المبلغ أعلاه تم منحه فعلياً للقطاعات (الزراعي، الصناعي، التجاري، الخدمي)، وبلغ عدد المشروعات التي تم تمويلها (1,095) مشروع لمختلف القطاعات أثناء المدة (2015-2017) ولا تزال المبادرة سارية، لتتمكن من منح القروض لمختلف القطاعات والغرض منها توفير التمويل اللازم لزيادة فرص العمل لجميع فئات المجتمع مما يسهم في زيادة الدخل، فضلاً عن معالجة مشكلة الفقر وتوفير فرص عمل للباحثين عنه.

6-2 مؤشر مستوى وصول الخدمات المالية

ويسعى البنك المركزي العراقي إلى تطوير أنظمة الدفع وتسوية المبادلات الإلكترونية من خلال تطوير آليات دفع الرواتب لموظفي دوائر الدولة والمتقاعدين إلكترونياً، إذ إنّ معظم الموظفين في دوائر الدولة يتسلمون رواتبهم من خلال بطاقة (كي كارت Q Card)، فضلاً عن مساهمة البنك المركزي في توطين الرواتب التي بدأها مع موظفي البنك المركزي العراقي بمشاركة عدد من المصارف الخاصة عن طريق توفير أجهزة الدفع الآلي (ATM)، وكذلك تشجيع البنك المركزي المصارف العامة والخاصة على فتح المزيد من الفروع لتوفير الخدمات المالية لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع وشمولهم ضمن النظام المالي الرسمي.

توجد مؤشرات عدة تستخدم لقياس مستوى الشمول المالي في الدول¹، ولكن نظراً إلى طبيعة توافر البيانات، سيتم الاعتماد على مؤشر واحد أساس لقياس مستوى الشمول المالي في العراق

¹ للمزيد من المعلومات أنظر:

وستكون اللجنة الأساس لقياس مستوى الشمول المالي في العراق من خلال: مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية Access of Financial Services الذي يعبر عن قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية.

إنّ مؤشر مستوى الوصول إلى الخدمات المالية يعتمد على متغيرات قابلة للقياس وعلى النحو المبين في الجدول (18)، علماً أنه لا يوجد اتفاق على عدد ونوع المتغيرات المستخدمة في قياس الشمول المالي.

جدول (18)
مؤشرات الشمول المالي في العراق

المؤشر Indicator	المتغير variable
الوصول Access	الانتشار المصرفي
	عدد ATM / عدد البالغين
	عدد ATM / 1000 كم ²
	عدد الفروع / 1000 كم ²

6-2-1 الانتشار المصرفي:

يتضح من الجدول (19) أنّ الانتشار المصرفي أثناء عام 2017 لم يتغير كثيراً عن عام 2016، إذ انخفض الانتشار المصرفي إلى (2.27) بنسبة انخفاض (0.8-%) عن عام 2016، أي ما يقارب (3) فروع لكل (100) ألف نسمة، يعود ذلك إلى انخفاض عدد فروع المصارف من (866) عام 2016 إلى (844) في عام 2017، بنسبة انخفاض (2.5-%) وانخفاض عدد السكان بنسبة (1.9-%)، وهذا الانخفاض يعكس بصورة عامة عدم وجود العدد الكافي من فروع المصارف مقارنة بحجم سكان العراق، وأن العراق بحاجة إلى فروع مصرفية أكثر بغية وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان، واستناداً إلى هذا المؤشر فإنّ الخدمات المصرفية تكون أكثر انتشاراً عندما تزداد هذه النسبة، إذ إن المغرب ولبنان يحتلان النسبة الأعلى عربياً بقيمة (24.7 و 24.1)¹ على التوالي أثناء عام 2017، الشكل (53).

- Ratna Sahay, Martin Čihák, Papa N'Diaye, Adolfo Barajas, Srobona Mitra, Annette Kyobe, Yen Nian Mooi, and Seyed Reza Yousefi, (2015), Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?, IMF Staff Discussion Note, SDN/15/17, p 24.

¹ تم قياس نسبة الانتشار المصرفي استناداً إلى الصيغة الآتية: الانتشار المصرفي = عدد الفروع / عدد السكان (100000 نسمة).

للمزيد ينظر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، ص 152.

جدول (19)

الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق

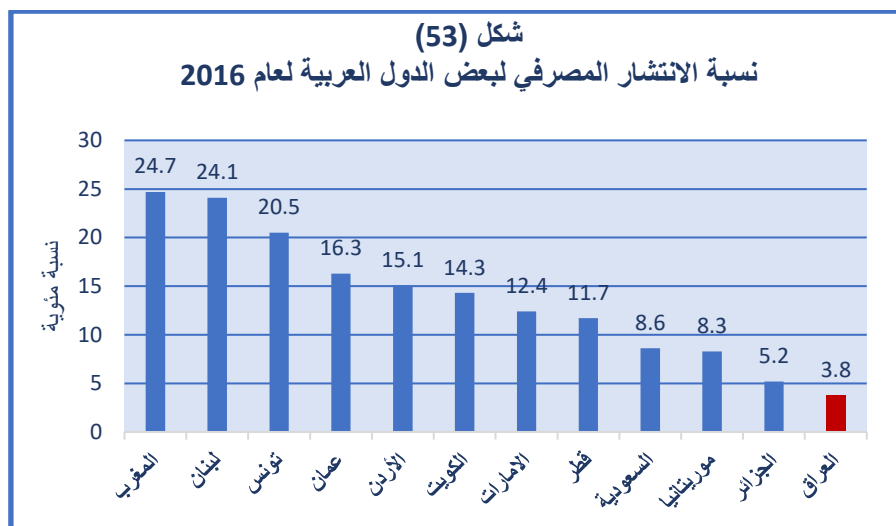
السنوات	عدد السكان (الف نسمة) (1)	عدد فروع المصارف (2)	الكثافة المصرفية * (2/1)	الانتشار المصرفي ** (1/2)
2015	36,933	854	43.2	2.31
2016	37,883	866	43.7	2.29
2017	37,140	843	44	2.27

* الكثافة المصرفية = عدد السكان (الف نسمة) / عدد الفروع

** الانتشار المصرفي = $\frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان (نسمة 100000)}} \times 100$

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.



المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
- تقديرات البنك الدولي، <http://data.worldbank.org/topic/financial-sector?>

2-2-6 مؤشر الكثافة المصرفية:

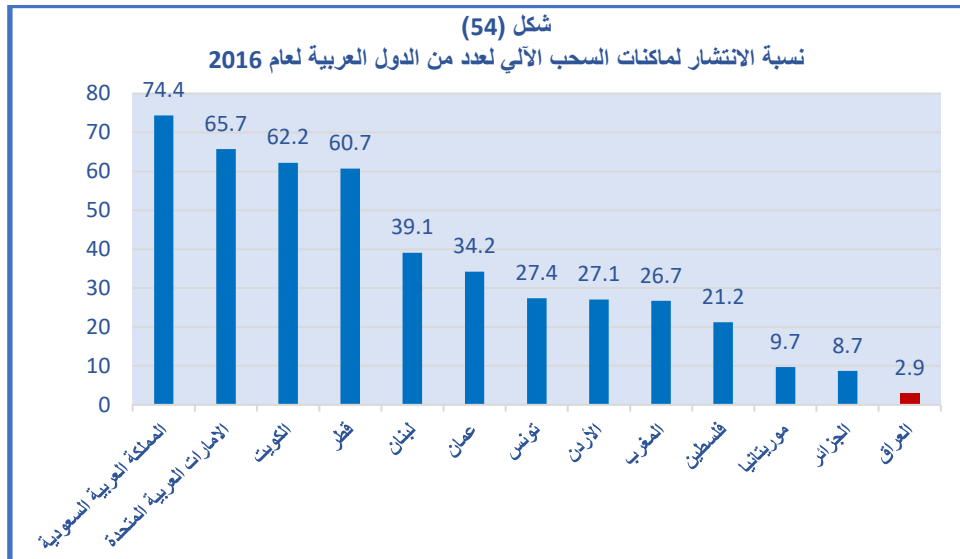
أما مؤشر الكثافة المصرفية المقاس بعدد السكان (ألف نسمة) لكل فرع فهو الآخر لم يتغير كثيراً في العراق أثناء عام 2017، فقد بقي محافظاً على نسبة أكثر من (30) ألف نسمة للفرع الواحد (الجدول 19)، إذ بلغ (44) ألف نسمة لكل فرع بنسبة ارتفاع قليلة جداً بلغت (0.6%) يعود ذلك إلى أنّ نسبة انخفاض عدد الفروع كانت بنسبة أكبر من نسبة انخفاض عدد السكان،

وهذه النسبة ما تزال منخفضة في العراق مقارنة مع الأردن على سبيل المثال إذ بلغت الكثافة المصرفية (12.1) ألف شخص لكل فرع كما في عام 2015¹.

3-2-6 الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي ATM:

إنَّ نسبة الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي ATM منخفضة في العراق مقارنة بالدول العربية، لغرض زيادة حجم الانتشار المصرفي في العراق فلا بد للمصارف من زيادة أعداد مكائن الصراف الآلي في العراق، ومعظم هذه الأجهزة متوافر في المراكز التجارية وفي بعض فروع المصارف.

لذلك فإن الانتشار المصرفي على أساس عدد أجهزة الصراف الآلي وبطاقات كي كارت لكل (100) ألف نسمة من البالغين في العراق سجّل نسباً منخفضة جداً لم تتجاوز (3)، أي أقل من أربعة مماكنات للصراف الآلي لكل مائة ألف نسمة من البالغين أثناء عام 2017، (الجدول 20)، في حين بلغت هذه النسبة (74) و(65.7) و(62.2) في كل من السعودية والإمارات والكويت على التوالي عام 2015².



المصدر: تقديرات البنك الدولي، <http://data.worldbank.org/topic/financial-sector> ؟

4-2-6 الانتشار المصرفي إلى مساحة العراق:

انخفض معدل الانتشار المصرفي إلى مساحة العراق وهذا يؤثر سلباً في الشمول المالي، إذ لم يتجاوز فرعين لكل ألف كم² أثناء عام 2017 منخفض عن عام 2016 التي بلغ عندها الانتشار المصرفي (1.99) أي ما يعادل فرعين لكل ألف كم² جدول (20) يعود ذلك لانخفاض عدد فروع

¹ مجلة اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الأردني: مؤشرات مالية تبشر بالتطور، العدد 436، اصدار خاص.

² تقديرات البنك الدولي لعام 2015، للمزيد انظر : <http://data.worldbank.org/topic/financial-sector>

المصارف، وعند المقارنة مع دول أخرى نجد أنّ حجم الفجوة مازال كبير كما في السنوات السابقة، ففي سنغافورة على سبيل المثال بلغت تلك النسبة (636) فرعاً لكل ألف كم² عام 2004¹، كذلك الحال فيما يخص انتشار أجهزة الصراف الآلي في العراق أيضاً فقد انخفضت الى (1) جهاز واحد لكل ألف كم² أثناء عام 2017، وهذا يبين استمرار صعوبة وصول الأفراد الى الخدمات المصرفية مما ينعكس سلباً على مستوى الشمول المالي في العراق.

جدول (20)

الانتشار المصرفي للمصارف لكل (1000) كم²

السنوات	عدد فروع المصارف	عدد ATM	عدد الفروع لكل (1000) كم ²	عدد ATM لكل (1000) كم ²
2015	854	580	1.96	1.33
2016	866	660	1.99	1.52
2017	843	--	1.94	--

ملاحظة: تبلغ مساحة العراق (435,052) كم².

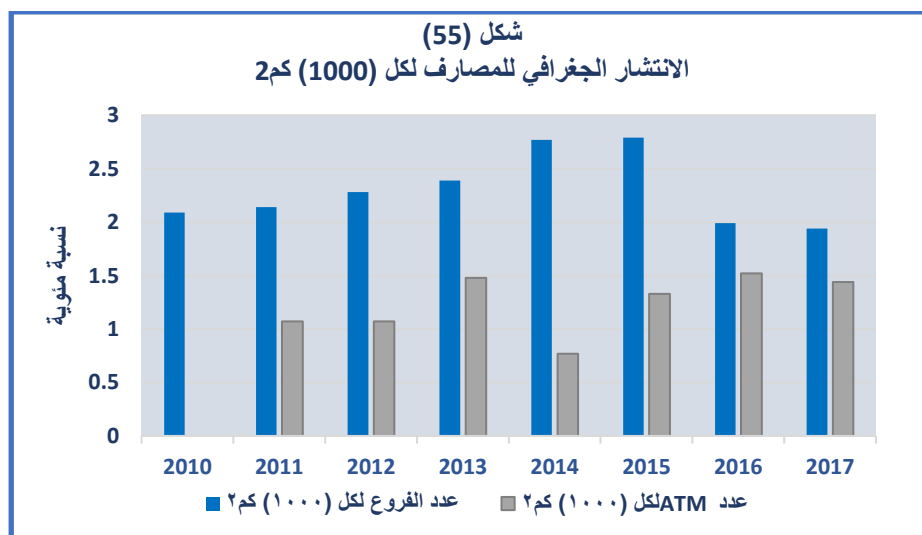
المصدر:

- البنك المركزي العراقي:

- دائرة الإحصاء والأبحاث.

- دائرة المدفوعات.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

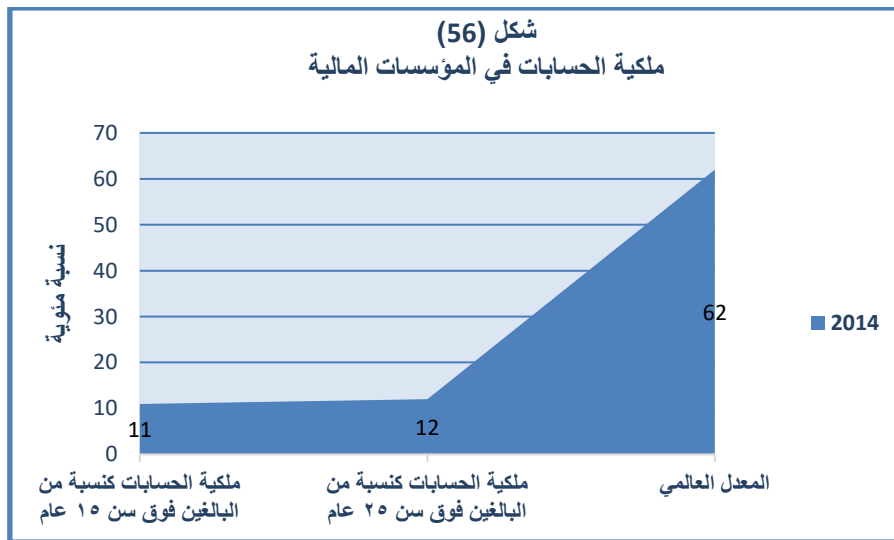


المصدر: تقديرات البنك الدولي، <http://data.worldbank.org/topic/financial-sector>

¹ The Economist, Dec. 2005. Available at : <http://www.economist.com/node/5253146> (access date 16th May 2017).

6-3 مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية:

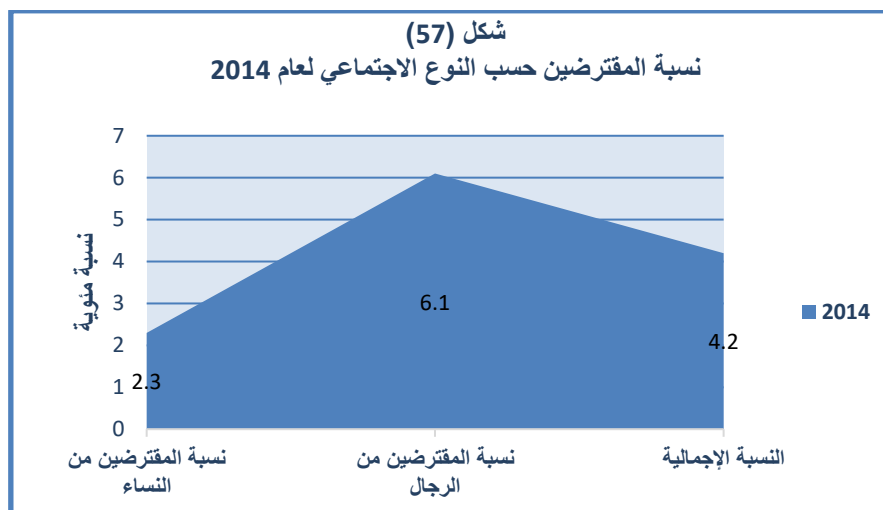
إنَّ الشمول المالي يُعد سبباً رئيساً للنمو الاقتصادي للدولة واستقرارها المالي، إذ إنَّ الحالة الاقتصادية للدولة لا تتحسن ما دام عدد كبير من الأفراد والمؤسسات ينجزون معاملاتهم المالية خارج الجهاز المصرفي، وسجّل مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية في عام 2014، نسبة منخفضة بلغت (11%) وهي نسبة متدنية جداً سواء إذا ما تمت مقارنتها مع المعدل العالمي والبالغ (62%) أم بمقارنتها مع بقية الدول العربية، فعلى سبيل المثال سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين نسبة عالية جداً بلغت (83%، 82%) على التوالي، وتشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمعات العربية ولكنها تواجه عوائق رئيسة تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية، فمن المتعارف عليه أنَّ المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن (15) عاماً، على أنَّ هذه النسبة في العراق سجلت (11%)، أي إنَّ غالبية الشباب لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر (25) عاماً، في حين سجلت نسبة ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن (25) عاماً ما نسبته (12%) وهي أيضاً نسبة متدنية، وهذا دلالة على أنَّ نسبة كبيرة من البالغين لم يستفيدوا من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، وهذا مؤشر ينعكس سلباً في الشمول المالي مما يستدعي من المصارف بث الوعي عن الشمول المالي وتكثيف الدورات والنشرات التثقيفية لتعريف الشباب وباقي أفراد المجتمع بأهمية الشمول المالي لتسهيل التعاملات والتداول اليومي وبأقل الكلف الممكنة.



المصدر: البنك الدولي <http://data.worldbank.org/topic/financial-sector>

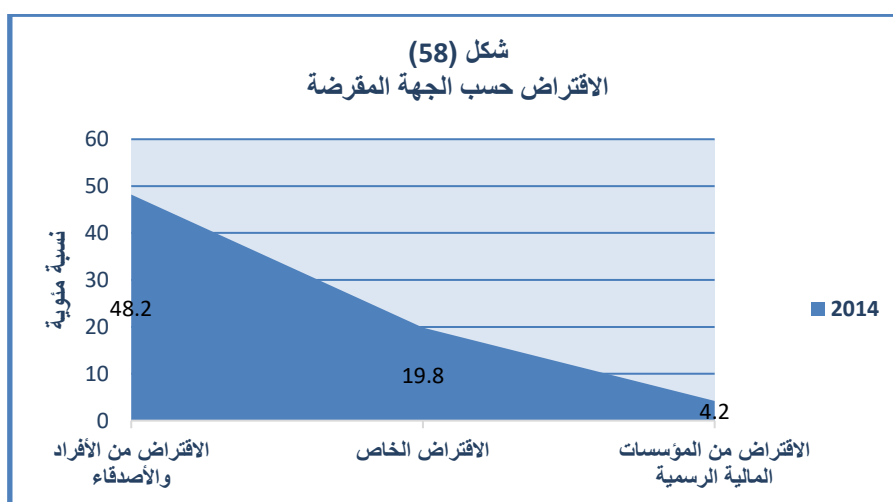
ولا تزال نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية في العراق منخفضة إذ سجلت (4.2%) في حين بلغت النسبة في دولة البحرين (21.3%)، وتزيد نسبة المقترضين الذكور على نسبة

المقترضين النساء أي إن الأخيرة تعاني الوصول إلى القنوات المالية والإقصاء المالي أكثر من الرجال إذ سجلت النسبة لدى النساء (2.3%) في حين بلغت لدى الرجال (6.1%)، ومن ثم فإن النساء تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لامتلاك الأصول والتمكين الاقتصادي وهذا ما يعزز من الفقر والتفاوت بين فئات المجتمع.



المصدر: البنك الدولي <http://data.worldbank.org/topic/financial-sector>

أما من ناحية جهة الاقتراض فإن معظم البالغين يقتضون من أفراد العائلة والأصدقاء، بلغت النسبة (48.2%) بينما سجل الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية (4.2%) أما الاقتراض غير الرسمي الخاص فسجل نسبة (19.8%) لعام 2014، وهذا يدل على أوجه القصور التي تعاني منها المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية¹.



المصدر: البنك الدولي <http://data.worldbank.org/topic/financial-sector>

¹ مجلة اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه، 2018.

فريق الاستقرار المالي

- 1- د. عمار حمد خلف / مدير القسم
- 2- محمد حميد عبد الرزاق / مدير
- 3- ندى علي صالح / باحث اقتصادي
- 4- محمد نوري داود / ملاحظ

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2292) لسنة 2018

للاستفسار وإبداء الرأي والملاحظات يرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني الآتي:

mfs.dept@cbi.iq

